مقدمة قصيرة جدًّا

تيم نيوبرن

علم الجريمة

ترجمة أسماء عزب

علم الجريمة

مقدمة قصيرة جدًا

تأليف
تيم نيوبرن

ترجمة
أسماء عزب

مراجعة
شيماء طه الريدي

هنـــداوي

علم الجريمة

تيم نيوبرن

Criminology

Tim Newburn

الناشر مؤسسة هنداوي
المشهرة برقم ١٠٥٨٥٩٧٠ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١٧

يورك هاوس، شييت ستريت، وندسور، SL4 1DD، المملكة المتحدة
تليفون: ٨٣٢٥٢٢ ١٧٥٣ (٠) ٤٤ +
البريد الإلكتروني: hindawi@hindawi.org
الموقع الإلكتروني: https://www.hindawi.org

إنَّ مؤسسة هنداوي غير مسئولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وإنما يعبِّر الكتاب عن آراء مؤلفه.

تصميم الغلاف: ولاء الشاهد

الترقيم الدولي: ٤ ٣١٠٤ ٥٢٧٣ ١ ٩٧٨

صدر الكتاب الأصلي باللغة الإنجليزية عام ٢٠١٨.
صدرت هذه الترجمة عن مؤسسة هنداوي عام ٢٠٢٣.

جميع حقوق النشر الخاصة بتصميم هذا الكتاب وتصميم الغلاف محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بالترجمة العربية لنص هذا الكتاب محفوظة لمؤسسة هنداوي.
جميع حقوق النشر الخاصة بنص العمل الأصلي محفوظة لدار نشر جامعة أكسفورد.

Copyright © Tim Newburn 2018. *Criminology* was originally published in English in 2018. This translation is published by arrangement with Oxford University Press. Hindawi Foundation is solely responsible for this translation from the original work and Oxford University Press shall have no liability for any errors, omissions or inaccuracies or ambiguities in such translation or for any losses caused by reliance thereon.

المحتويات

شكر وتقدير	٧
١- مقدمة عن علم الجريمة	٩
٢- ما هي الجريمة؟	١٣
٣- مَن يرتكب الجريمة؟	٣١
٤- كيف نقيس الجريمة؟	٤٥
٥- فهمُ الاتجاهات الحديثة السائدة في الجريمة	٥٧
٦- فَهْم أسباب تراجُع الجريمة	٦٩
٧- كيف نكافح الجريمة؟	٨٧
٨- كيف نمنع حدوث الجريمة؟	١٠١
٩- إلى أين يتَّجه عِلم الجريمة؟	١٢١
مراجع وقراءات إضافية	١٢٥
مصادر الصور	١٤١

شكر وتقدير

كالعادة، تراكمَ عليَّ الكثيرُ من الديون عند تأليف هذا الكتاب. وجرى تمحيص أجزاءٍ كثيرة منه من خلال التدريس، ثم خضع لاحقًا للمراجعة والتنقيح. كنت قد خطَّطتُ في البداية أن يُكتَب هذا الكتاب بالتعاون مع عدة مجموعات من طلابي. وعلى الرغم من أن هذه الخطة لم تُؤتِ ثمارها كما كنتُ أتمنى، فإنني أَدين بالكثير لطلابِ صفِّ الجريمة والمجتمع SA105 (لعام ٢٠١٥/١٦) وطلاب صف سياسة العدالة الجنائية SA403 (لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ و٢٠١٦/٢٠١٧). وآمُل أن يتعرَّفوا على القليل من إسهاماتهم في هذا الكتاب. أتقدَّم بالشكر أيضًا إلى جيني نوجي، وأندريا كيجان، مُحرِّرتيَّ بدار نشر جامعة أكسفورد، لِمَا أبدَتا من صبر ودعم بلا كلَل، وإلى جوي ميلور لدقَّتها في العمل على النص النهائي.

استقطعَ عددٌ من الأصدقاء والزملاء وقتًا من حياتهم المُزدحِمة بالفعل للتعليق على المسوَّدات الكاملة لهذا الكتاب وأنا ممتنٌّ للغاية لليو تشليوتيس، وجورج ماير، وكوريتا فيليبس، وروبرت راينر، وبول روك على مساعدتهم السخية. وفي هذا الصدد، أَدين بشكرٍ خاصٍّ لديفيد جارلاند، الذي تفضَّل بقراءة المسوَّدة الأولية قراءةً دقيقة للغاية ممَّا ساعد في تشكيل النسخة النهائية وتحسينها إلى حدٍّ كبير، مع إعطائي الثقةَ في أنني كنتُ أسيرُ في الاتجاه الصحيح بشكل عام. أودُّ كذلك أن أعرِب عن امتناني لنصائح الزملاء التالية أسماؤهم ودعمهم: جينيفر براون، وديفيد داونز، وتريفور جونز، وإنسا كوش، ونيكي لاسي، وأليس ماكجفرن، وجيل بي، وبيتر رامزي، وميرديث روسنر، ومايكل تونري، وتانك وادينجتون، وآندي وارد، ودون ويذربرن.

أخيرًا، وكما هو الحال دائمًا، فإنني أَدين بكل الفضل لعائلتي، وعلى وجه الخصوص وبطُرقٍ لا حصرَ لها (وصولًا إلى شكل الفقرة الأخيرة من هذا الكتاب) لزوجتي ماري. وعلى

الرغم من مُضيِّ فترةٍ طويلة على ذلك، فإن رؤيةَ أبنائي في مرحلة المراهقة وهم يقرءون سلسلةَ «مقدمات قصيرة جدًّا» ويستمتعون بها ويتعلَّمون منها، هي ما أقنعتني بالمشاركة في هذا المشروع. ولذلك أهدي هذا الكتاب إلى جافن، وروبين، ولويس، وأوين ولأحفادي جورجيا، وفريا، وإيثان.

الفصل الأول

مقدمة عن علم الجريمة

قال كارل ماركس في إحدى ملاحظاته القليلة حول الجريمة، التي تبدو في هذا الإطار ساخرةً بعضَ الشيء: «يُنتِج الفيلسوف أفكارًا، والشاعرُ قصائدَ، ورجلُ الدِّين عِظاتٍ، والأستاذُ الجامعي كُتبًا، وهلمَّ جرًّا. ويُنتِج المجرمُ جرائم.» كانت وجهة نظره أنه بينما قد نكون معتادين على التفكير في الجريمة من منظورٍ أخلاقي، بوصفها شيئًا يجب تجنُّبه أو مَنْعه، يمكن أيضًا اعتباره فرعًا من فروع الإنتاج. وتساءلَ: «هل كانت الأقفال لتبلغ قطُّ ما بلغَتْه الآن من درجات الإتقان لو لم يكُن هنالك لصوص؟» إن رؤيةَ بعض الأفعال على أنها جرائم، وأن الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأفعال مجرمون، يؤدِّي إلى ظهور مجموعة متنوِّعة من المِهَن والوظائف: بَدءًا من ضباط الشُّرطة، وضباط السجون، وضباط المراقبة، إلى موظفي المحاكم والقضاة، وبالطبع خبراء علم الجريمة. وهذه «الفوائد» العديدة الناجمة عن الجريمة — التي تشمل أشخاصًا مثلي — تذكِّرنا، إن استدعى الأمرُ تذكيرًا، بأن مجالَ علمِ الجريمة ليس مجالًا محايدًا.

في الواقع، إن علم الجريمة هو مشروع «سياسي» إلى حدٍّ بعيد. وإنْ كان به ما يمكن دراسته، فهذا يرجع فقط إلى وجود قواعد اجتماعية، وهذه القواعد تُنتهَك من حين لآخَر، وبعض أولئك الذين ينتهكونها يُعاقَبون. «البعض» فقط وليس الجميع. ففي حين أنه يمكن القول جدلًا إن القانون يقيِّد حتى أصحابَ أقوى المناصب، فنادرًا ما يُعاقَب مَن هم في مثل هذه المناصب على السرقة، وإلحاق الضرر بالممتلكات وتدميرها. بل إنه في كثير من الأحيان لا يُطلق حتى على أفعالهم «جريمة». لذلك، نحن بحاجة إلى التفكير مليًّا في سببِ توصيف أفعال معيَّنة بأنها إجرامية، وفيمَن لديه السلطة لاتخاذ مثل هذه القرارات. سنعود إلى هذا الشأن في الفصل الثاني.

لاحظ الباحث الأمريكي البارز، إدوين سذرلاند، الذي نُشرت أعماله منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن، أن علم الجريمة هو مجموعة من المعارف المتعلِّقة بالجريمة بوصفها ظاهرةً اجتماعية تشمل في نطاقها عمليةَ سنِّ القوانين، وخرْقَ القوانين، وردَّ الفعلِ تجاه خرْق القوانين. وعلى الرغم من وجودِ مجموعة متنوِّعة من القضايا التي يمكن أن تندرج تحت هذا التعريف — لا سيَّما نتيجة للملاحظة السابقة حول سلوك أصحاب النفوذ — فإنه يظلُّ مَدخلًا مفيدًا لمحتوى الموضوع.

تعود أصولُ علم الجريمة إلى أواخر القرن الثامن عشر وقد بدأ، كما زُعِم، كسلسلة من المجالات الصغيرة المحدودة النِّطاق، الناتجة عن مجموعاتٍ صغيرة من الأشخاص الذين يهتمون بالتفسيرات الخاصة بالجريمة إلى جانب وظائفهم الرئيسة، مثل إدارة المصحات أو جمع الإحصاءات المتعلِّقة بالسجون أو الإجراءات القضائية. استمَرَّ هذا العمل يُمارَس على نحوٍ مستقل إلى حدٍّ كبير بدلًا من أن يَتخذ أيَّ شكل من أشكال المشروعات الجماعية حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. عِلاوةً على ذلك، أشار القليل من هؤلاء العلماء — إنْ وُجدوا — إلى أنفسهم بمُسمَّى «خبراء علم الجريمة». وفي هذه المرحلة، كان من الأرجح أن يُطلَق على هذا العمل اسمُ علم الإنسان، أو علم التشريع، أو الاقتصاد السياسي، أو الطب النفسي، أو علم الفِراسة، أو العلم الشُّرطي، أو الإحصاء.

على مدار القرن العشرين، وبخُطًى بطيئة، نشأ هذا العلم الذي نعرفه الآن باسم «علم الجريمة» تدريجيًّا وترسَّخ. وتشمل فروعه التأسيسية (وذلك على أقل تقدير) علم الاجتماع، والتاريخ، وعلم النفس، والقانون، والإحصاء. وعلى الرغم من تنامي مجال علم الجريمة بوصفه موضوعًا للدراسة له كتبٌ دراسية، وشهادات، وأقسام جامعية، ودوريات أكاديمية، ومؤتمرات سنوية، وجوائز، وأوسِمة، فلا يزال من الأفضل النظرُ إليه باعتباره موضوعًا أو مجالًا للدراسة، لا تخصُّصًا في حد ذاته. وهذا يعني، على حد قول ديفيد جارلاند، أن علم الجريمة «ليس له موضوع نظري مميَّز ولا طريقة مميَّزة للتحقيق خاصة به». فهو يعتمد على نظريات التخصُّصات الأخرى وأساليبها، وعلى هذا النحو، من الأفضل اعتباره «موضوعًا تجميعيًّا»؛ أيْ موضوعًا يجتمع فيه أشخاص من منظورات أكاديمية مختلفة.

من النتائج المترتِّبة على ذلك عدمُ وجود قَدْر كبير من الاتفاق حول كيفية النظر إلى علم الجريمة وتطبيقه. إذَن، مَن هو الخبير بعلم الجريمة؟ عندما يسألني أحدُهم عمَّا أفعله، لا أكون متأكدًا أبدًا بشأن ردِّ الفعل الناجم عن قولي: إنني «خبير بعلم الجريمة». فمن المعروف أن بعض الأشخاص يستقبلون هذا الخبر بخُطَبٍ لاذعة مطوَّلة حول الحالة

المزرية لمنظومة العدالة الجنائية، ولماذا نحتاج إلى وضع الناس في السجون مدى الحياة. بينما سيُبدي آخَرون ردَّ فعلٍ حماسيًّا، راغِبين في معرفةِ ما يعنيه الشروع في القبض على المجرمين. ولا يزال هناك آخَرون، ممَّن تأثَّروا كثيرًا بسلسلة المسلسل التليفزيوني «التحقيق في موقع الجريمة» (سي إس آي)، سيسألون عن أحدثِ تقنيات التنميط الجنائي، وبالطبع عن القتَلة المتسلسلين.

وبالرغم من خطورةِ فقدان القرَّاء في الصفحات الأولى من الكتاب، فقد حان الوقتُ للاعتراف بأن هذه الافتراضات حول علم الجريمة، على أفضل تقدير، تفتقر إلى الدقة بعض الشيء. فمعظم زملائي، بمَن فيهم أنا، غير منخرطين في التحقيق في الجرائم، بأي طريقة يومية بالتأكيد. وعلى الرغم من وجود متخصِّصين في الطب الشرعي، فإن العمل بأسلوب التحقيق في موقع الجريمة لا يَظهر عمومًا في علم الجريمة السائد. وعلى الرغم من أن وظيفتي تنطوي على الإثارة من حينٍ لآخَر، فإن الإثارة المتعلِّقة برؤية طلَّابي ينجحون تتجاوز بكثير الإثارةَ الناجمة عن مطاردة القَتَلة المتسلسلين.

وعلى أملِ أنكم مستمرون في القراءة حتى هذه النقطة، سأذكر الآن بعضًا ممَّا يدور حوله هذا الكتاب في الواقع. والهدف من ذلك هو مَنْحُك رؤيةً ثاقبة لطبيعة علم الجريمة، وإثارة بعضٍ من أهم الأسئلة التي تواجه علم الجريمة؛ ودَحْض بعض الخرافات حول الجريمة والمجرمين، واستخدام بعضٍ من أحدَث الأبحاث لتقديم فكرة عمَّا نعرفه عن الجريمة والإجرام، وبالطبع عمَّا لا نستطيع ادِّعاء معرفته بعدُ أيضًا.

سنبدأ بالبحثِ بشيء من التفصيل في أحدِ الشواغل الأساسية لعلم الجريمة وهو: الجريمة. تبدو فكرةً بسيطة ظاهريًّا، لكن سرعان ما سنرى أنها تنطوي على الكثير، أكثر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى. في الواقع، إن هذا الجزء من موضوع علم الجريمة إشكالي إلى حد كبير، ولا بد أولًا وقبل كل شيء أن نتعلم كيفيةَ التعامل معه بحذر شديد. ومع أَخْذ هذا الحذر في الاعتبار، سنركِّز بعد ذلك على سؤالين مُهِمَّين. أولًا: مَن يرتكب الجريمة؟ ثانيًا، ما الاتجاهاتُ الرئيسة السائدة في الجريمة في العقود الأخيرة؟ هل تعرُّض مجتمعاتنا للجريمة يزداد أم يقل؟ وكيف يمكن أن نفسِّر مثل هذه الاتجاهات السائدة؟

بعد النظر في طبيعة الجريمة والإجرام، جنبًا إلى جنب مع الاتجاهات السائدة في الجريمة، سنتحوَّل إلى مسألةِ كيفية الاستجابة إلى الجريمة والتعامل معها. وسنتعرف على القليل عن حدود منظومة العدالة الجنائية الرسمية (الشُّرطة، والمحاكم، والسجون، وما إلى ذلك)، ونفكِّر قليلًا في دور المصادر غير الرسمية للرقابة المجتمعية مثل: الأَسَر، والمدارس،

والجيران. وأخيرًا، سنُلقي نظرةً على ما هو معروف عن منْع الجريمة: ذلك النشاط المزدهر الذي يركِّز على كيفيةِ جَعْلِ ارتكاب الجريمة أمرًا أصعبَ أو أقلَّ جاذبية.

في كتابٍ مكوَّن من ٥٠٠ صفحة نُشر قبل بضع سنوات بعنوان «ما هو علم الجريمة؟» بحثَ أكثرُ من ثلاثين مؤلِّفًا في جوانبَ مختلفة من علم الجريمة المعاصر. وتباينَت اهتماماتهم من طبيعة علم الجريمة وكيفية تطبيقه، إلى الغرضِ منه وتأثيره. إن الصورة التي تبرُز من الكتاب لعلم الجريمة هي صورة لموضوعٍ متنوِّع للغاية، ومليء بالاستبطانات النقدية، يضم أفرادًا لهم وجهات نظر وأولويات شديدة التباين. وفي رأيي أن هذا الكم الوفير من الاختلافات والخلافات يُعتبر مصدرَ قوة أكثر منه مصدر ضعف. فهو دلالة على أنه موضوع غنيٌّ بالاحتمالات ومليء، وهو ما آمُل أن أقنعك به، بالأسئلة المثيرة والمهمة.

الفصل الثاني

ما هي الجريمة؟

إن التركيز على «الجريمة»، بالنسبة إلى بعض الباحثين النقديين، هو الإشكالية الكبرى في علم الجريمة. قد تتساءل: لماذا يعتبر ذلك مشكلة؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تستحق قدْرًا من الاستكشاف المفصَّل بعض الشيء؛ لأنه لن يؤدِّي فقط إلى تحسين فهمنا لموضوع علم الجريمة، بل سيجعلنا نطرح السؤال المهم، وهو: ما الهدف من «علم الجريمة»؟ في الواقع، عند التفكير في هذا الأمر، ذهبَ البعض إلى أن علينا ببساطة التخلِّيَ عن فكرة علم الجريمة تمامًا وتركيز انتباهنا بدلًا من ذلك على مجموعة من الأمور الأخرى، مثل الانحراف بجميع أشكاله، التي قد يتناسب بعضها مع أحد المفاهيم التقليدية لعلم الجريمة، والبعض الآخَر لن يتناسب تمامًا بلا شك.

بادئَ ذي بَدْء، كيف يمكننا تعريفُ الجريمة؟ ماذا يقول القاموس؟ يعرِّفها قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية بأشكال مختلفة على النحو التالي:

(١) فعلٌ شرير أو مُؤذٍ، إساءة، إثم، لا سيَّما ذو طابع خطير.

(٢) فعلٌ أو سَهْو يشكِّل إساءةً (عادةً ما تكون خطيرة) ضد أحد الأفراد أو الدولة ويُعاقِب عليها القانون.

إن النظر إلى «الجريمة» باعتبارها انتهاكًا للقانون الجنائي، كما في التعريف الثاني أعلاه، ربما تكون أبسطَ طريقةٍ لتعريف الجريمة. إذَن، خلاصة وجهة النظر هذه أن تلك الأمور التي نسمِّيها جرائمَ هي ببساطةٍ الأشياءُ التي نعتبرها وفقًا للقانون الجنائي أفعالًا قد تؤدِّي إلى فَرْض عقوبة. لكن القانون والأخلاق يتقاطعان في بعض النقاط. ففي القانون الجنائي غالبًا ما يتم التمييز بين الجرائم المُشار إليها باستخدام المصطلح اللاتيني mala in se، أو جرائم تُعتبر خاطئة في حد ذاتها، وتلك التي يُشار إليها بالمصطلح

mala prohibita، أو الجرائم التي تُعتبر خاطئة لأنها محظورة. إيجازًا، هناك بعض السلوكيات — من بينها القتل، والاغتصاب، والسطو، والسرقة — محظورةٌ، وتُعتبر «خاطئة»، في كل مكان تقريبًا، ومجموعةٌ أوسع من الجرائم قد تختلف اختلافًا كبيرًا من ولاية قضائية إلى أخرى ومع مرور الوقت.

بالطبع هناك أيضًا مسائلُ مدنية يمكن أن تؤدِّي إلى فَرْض عقوبات — في إنجلترا، على سبيل المثال، توجد مجموعة كبيرة من الجرائم المتعلِّقة بنقل المهاجرين وتوظيفهم — لكن لا تندرج جميعها تحت مُسمَّى «جرائم». ومن ثَم سيكون النهج الضيِّق القائم على القانون الجنائي المتَّبع في علم الجريمة مقيِّدًا إلى حدٍّ استثنائي. والنظر إلى الجريمة بهذه الطريقة سيقودنا أيضًا إلى تجاهُل بعض التساؤلات الاجتماعية، والسياسية، والفلسفية ذات الأهمية البالغة، أبرزها: لماذا تخضع بعضُ الأمور لعقوبات جنائية دون البعض الآخَر؟ سوف نستكشف هذا لاحقًا فيما يتعلَّق بمخالفات الموظَّفين الإداريين. وأخيرًا، وفي هذا الإطار، فإن التأويل الدقيق والصارم يتعامل مع تطبيق القانون الجنائي بظاهره. فهو لا يتساءل، على سبيل المثال، عن كيفية تطبيق القانون الجنائي وسبب تطبيقه بالطرق التي يُطبَّق بها. فالطريقة التي يُطبَّق بها القانون لها عواقبُ حقيقية جدًّا على الأفراد والجماعات، وقد تؤثِّر أيضًا، بدورها، على طريقة فهْمنا للجريمة والتفكير فيها. لذا، فإن حقيقةَ أن بعض الجرائم يُعاقب عليها، دائمًا، أكثر من غيرها — مثل الاحتيال للحصول على مزايا غير مُستحَقة وسرقة المتاجر مقارنةً بتنزيل محتوًى من الإنترنت بشكل غير قانوني — قد تؤثِّر على طريقة تفكيرنا بشأن هذه الأفعال (هل هناك جريمة أسوأ من الأخرى؟) بل قد تؤثِّر حتى على احتمالية تورُّط الناس في مثل هذه الأعمال.

ماذا لو وسَّعنا نظرتنا، كما حثَّ البعضُ على ضرورة ذلك، وجعَلْنا تركيزَنا على انتهاكات القواعد الأخلاقية والاجتماعية، وليس مجرَّد الانتهاكات القانونية فحسب؟ هذا هو النهج الذي يتبعه أولئك الذين يَصِفون أنفسهم بأنهم «علماء اجتماع متخصِّصون في دراسة الانحراف»، في كثير من النواحي، وربما كان هذا هو النهج الذي كان مُتَّبعًا في علم الجريمة السائد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والذي لا يزال له تأثير كبير. يسمح هذا النهج لخبير علم الجريمة على الأقل بفحصِ أشكالٍ من السلوك قد تُعتبر غيرَ ملتزمة أو منحرفة، حتى لو لم تكُن دائمًا إجراميةً من الناحية القانونية. وإذا كان اهتمامنا يتمحور حول النظام الاجتماعي والرقابة المجتمعية، فمن المؤكَّد أننا لا نريد أن ننحصر فيما يعرفه المشرِّعون بأنه إجرامي. ولنأخذ «الكتابة على الجدران» (الجرافيتي) مثالًا على ذلك.

نظرًا لارتباط الكتابة على الجدران ارتباطًا خاصًّا بمجموعة متنوِّعة من أنماط الثقافة الفرعية للشباب، وبخاصة الهيب هوب، فقد أصبحَت شكلًا من أشكال الفن الحضري أو مشكلةً اجتماعية (اختَر ما تشاء) على قَدْر كبير من الأهمية، وصار له حضور بارز في العقود الأخيرة. وبالرغم من صعوبةِ تتبُّع أصولها الحديثة، فقد أصبحَت بالتأكيد نشاطًا شائعًا وملحوظًا في مدينة نيويورك في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. في البداية كانت هذه الكتابات تُنفَّذ عن طريقِ مجهولِين، ثم بدأ المشاركون تدريجيًّا في تعريف أنفسهم عَبْر «وسوم»، وعندما أصبح الجرافيتي أكثرَ تعقيدًا وذا أنماط خاصة، زادت إشكالية مجهولية هُوية منفِّذيه. كان الجرافيتي آنذاك بالنسبة إلى الكثيرين عرْضًا عامًّا، بل وشكلًا من أشكال الفن، وبالتدريج اكتسب عددٌ من ممارسيه شُهرة. فالرسَّام جان-ميشيل باسكيا بدأ فنانًا جرافيتيًّا بالوسم ©SAMO. وفي عام ٢٠١٠، اختارت مجلة «تايم» فنانَ الشارع البريطاني «بانكسي» ضمن قائمتها لأكثر مائة شخصية مؤثِّرة. وبطريقةٍ ما، أصبح الجرافيتي من الفنون السائدة المألوفة. ولكن بالرغم من هذه الشخصيات العامة المشهورة وفنونها الباهظة الثمن، فلا يزال كثيرٌ من أعمال الجرافيتي يُعَد لا شيء سوى مجرَّد آفةٍ تُشوِّه وسائلَ النقل العام والممتلكات الخاصة. فكيف ينبغي أن نَعُدَّها إذَن؟ هل هي جريمة/عمل إجرامي؟ هل يجب أن تكون محور دراسة لخبراء علم الجريمة؟ والإجابة القاطعة على هذا السؤال الأخير هي: «نعم». وتعود هذه الإجابة إلى عدة أسباب.

يكمُن السبب الأول وربما الأكثر وضوحًا في الإجابة عن السؤال الأول: بالفعل في بعض الظروف تُعامَل الكتابة على الجدران على أنها عمل إجرامي. في الواقع، يمكن أن يخبرنا تصدِّي السلطات للجرافيتي بالكثير عن الرقابة الاجتماعية المفروضة على الأماكن العامة والممتلكات العامة، وحول أفكار الشباب والنشاط الشبابي. السبب الثاني: هو أنه بالنسبة إلى بعض خبراء علم الجريمة، هناك أسئلة مثيرة للاهتمام يُثيرها ردُّ الفعل المجتمعي تجاه أعمال الجرافيتي فيما يتعلَّق بتقنيات مَنْع الجريمة وتأثيرها، وسنعود لمناقشة هذه النقطة بمزيدٍ من التفاصيل في الفصل الثامن. ولكنْ ثمَّة سببٌ آخَر وراء اعتبار الكتابة على الجدران موضوعًا وثيقَ الصِّلة بعلم الجريمة، وهو أنها تُساعدنا على التفكير في حدود السلوك، وبالأخص ما نعتبره سلوكًا «منحرفًا» أو «إشكاليًّا» بطريقةٍ ما. ومن خلال التركيز على حياة أولئك المنخرطين في مثل هذه الأنشطة، نواجه بعض التحديات التي تعترض النظامَ الاجتماعي المعاصر، وربما يدعونا ذلك إلى التفكير مجددًا في الطرُق المختلفة التي يمكن من خلالها ترتيب نظامنا الاجتماعي ومجتمعنا.

النسبية

القضية التالية التي ينبغي علينا مواجهتها هي النسبية التاريخية والثقافية لكثير من الجرائم. بعبارةٍ أكثرَ وضوحًا، نحن بحاجة إلى الإقرار بأنه ليس كلُّ ما كان مُجرَّمًا في يوم من الأيام يبقى كذلك، والعكس صحيح، وليس كلُّ ما هو مُجرَّم في مكانٍ ما يُعامل على هذا النحو في جميع الأماكن الأخرى. وكما أشرتُ ضمنًا، ثمَّة ثلاث طرُق أساسية يمكننا من خلالها التفكيرُ في «نسبية» الجريمة، من خلال النظر في تلك الأشياء التي طالما اعتُبرت غيرَ قانونية ولكنها لم تَعُد كذلك؛ والأمور التي كانت تُمارَس بحرِّية تامة من قبلُ ولكنها تخضع الآن لقيود قانونية، وأخيرًا، تلك الأشياء التي تُعتبر قانونية في بعض الولايات القضائية ولكنها غير قانونية في ولايات قضائية أخرى.

توجد، بطبيعة الحال، أمثلةٌ عدَّة على أشياءَ كانت غير قانونية في السابق، ولكنها أصبحَت جائزةً مؤخَّرًا. على سبيل المثال، في كلٍّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كان الإجهاض جريمةً جنائية في السابق. وبعد حملةٍ سياسية مطوَّلة في المملكة المتحدة، جعل قانون الإجهاض لعام ١٩٦٧ إنهاءَ الحَمْل قانونيًّا تحت ظروف محدَّدة. وبالمثل، قضى القرار التاريخي الذي أصدرَته المحكمة العُليا في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٣، المعروف باسم قضية «رو ضد ويد»، بأن حقَّ المرأة في الإجهاض يقَع ضمن الحق في الخصوصية بموجب التعديل الرابع عشر. إلى أيِّ مدًى تُعَد هذه التعديلات التشريعية مستقرةً وثابتة؟ تبدو هذه التعديلات مستقرةً إلى حدٍّ معقول في المملكة المتحدة، بالرغم من وجود تحديات، ولكنها تبدو أقلَّ استقرارًا بكثير في الولايات المتحدة حيث كان حكمُ المحكمة دائمًا محلَّ نزاع، وحيث تجرَّأ المنتقِدون لهذه التعديلات مؤخَّرًا بانتخاب الرئيس ترامب والوعد الذي قطَعه بتعيين قضاةٍ محافظين للمحكمة العُليا. ويُعَد تقنين المثلية الجنسية مثالًا آخَر للتغيير في هذا الاتجاه. فقد ألغى قانون الجرائم الجنسية لعام ١٩٦٧ تجريمَ الأفعال الجنسية المِثلية التي تُمارَس سرًّا بين الذكور البالغين (ممَّن تجاوزَت أعمارُهم الحادية والعشرين في ذلك الوقت) في المملكة المتحدة. وفي الولايات المتحدة، ومنذ صدور حكم المحكمة العليا في عام ٢٠٠٣، عُدَّت جميع الأنشطة الجنسية التي تتم بالتراضي بين البالغين من نفس الجنس قانونيةً. أما قبل ذلك فكان هناك تبايُن محلي كبير جدًّا بين الولايات.

ثمَّة مثالٌ ثالث لمثلِ هذا التغيير وهو التغييرات التي أُدخِلَت على الوضع القانوني لـ «تمازج الأجناس» أو، بشكلٍ أكثرَ تحديدًا، وجود قوانين تحظر الزواج بين الأشخاص

الذين يُعَدون من أعراقٍ مختلفة ثم إلغاؤها لاحقًا. ففي جنوب أفريقيا، في ظل نظام الفصل العنصري، حُظر ما يُسمَّى بـ «الزيجات المختلطة» بين عامَي ١٩٤٩ و١٩٨٥. وكانت هناك قوانين تحظر الزواج بين البِيض والسُّود في الولايات المتحدة منذ أواخر القرن السابع عشر. واستمرَّت غالبية الولايات في تطبيق مثل هذه القوانين حتى الحرب العالمية الثانية. وحدث التغيير الكبير في النهاية نتيجةً لدعوى قضائية أقامها الرائعان ميلدريد وريتشارد لافينج، اللذان تحولَّت قصتهما إلى فيلم عام ٢٠١٦ من إنتاج هوليوود (بعنوان «لافينج»). كان الزوجان لافينج قد تزوَّجا رسميًّا في واشنطن العاصمة عام ١٩٥٨، ثم قُبض عليهما لاحقًا بعد بضعة أسابيع في فيرجينيا، حيث لم يُعترف بزواجهما. واعترفا بأنهما «يعيشان معًا بوصفهما زوجًا وزوجة، بما يتنافى مع سلام الولاية وكرامتها» وحُكِم عليهما بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ بشرط مغادرتهما الولاية. بعد بضع سنوات، بعد أن كتبت ميلدريد لافينج رسالةً إلى المدَّعي العام، روبرت كينيدي، أقام الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية دعوى نيابةً عنها. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات، وصلَت قضيتهما إلى المحكمة العُليا التي حكمَت في النهاية لصالح الزوجَين لافينج في يونيو ١٩٦٧. ومع ذلك ظلَّت قوانين مكافحة تمازُج الأجناس في الدساتير (حتى وإن كانت غير سارية) في العديد من الولايات، لتصبح ولاية ألاباما آخِرَ ولاية تحذف أخيرًا كلَّ ذكرٍ لمكافحة تمازُج الأجناس من دستورها في عام ٢٠٠٠.

إن إنهاء الحَمْل، وممارسة الجنس بالتراضي بين الرجال، والزواج بين أفراد من «أعراق» مختلفة، كلُّها رسائلُ تذكيرية واضحة بأن العديد من الأشياء التي أصبحَت قانونية الآن كانت تُعامَل على أنها «جرائم» حتى وقت قريب جدًّا. إذَن، ماذا عن التغييرات التي حدثَت في الاتجاه المقابِل؛ أي الأمور التي كانت تُمارَس بحرِّية من قبلُ ولكنها تخضع الآن لعقوبة جنائية؟ اسمحوا لي أن أعرِض ثلاثة أمثلة مختلفة للغاية. المثال الأول، وربما الأوضَح، يتعلَّق بتجريم موادَّ معيَّنة، كان يُطبَّق خلال القرن العشرين. كثيرٌ من القرَّاء على معرفة بالمحقِّق الخيالي، شيرلوك هولمز، ووَلَعه بالكوكايين، وهي مادة سمحَت له بالهروب من «الروتين الممل للوجود». وأغلب الظن أن آرثر كونان دويل، مبتكِر شخصية هولمز، كان يتعاطى الأفيون، وبالتأكيد كان تشارلز ديكنز معروفًا بتدخينه. فقد كان الأفيون مُتاحًا مجانًا في إنجلترا حتى أواخر ستينيات القرن التاسع عشر، وخلال العصر الفيكتوري لم يكُن هناك سوى القليل من الإدانة الأخلاقية لمثل هذه الأنشطة، ولم تبدأ

المحاولات الجادة للسيطرة عليها إلا في أوائل القرن العشرين. فقد اعتبرت الولايات المتحدة تصنيعَ الهيروين، واستيراده، وحيازته غير قانوني في منتصف عشرينيات القرن الماضي، ولكن لم تدخل الحركة العالَمية لحظر الهيروين حيِّزَ التنفيذ بشكل كامل إلا في منتصف القرن. وتتمتَّع معظم البلدان المتقدِّمة الآن بمجموعةٍ شاملة ومعقَّدة من المحظورات المتعلِّقة بمجموعة من المواد، ولا يزال ما يُسمَّى بـ «الحرب على المخدرات»، رغم الجدل المتزايد الدائر حولها، يستهلك مواردَ ضخمة.

يُعتبر التبغ من المواد الأخرى التي تخضع الآن لقَدْر كبير من الرقابة في دولٍ كانت تُستخدَم فيها ويُستمتَع بها دون قيد. وفي المجتمعات التي يحظر فيها القانون الآن التدخينَ في الأماكن المغلقة، مثل أماكن العمل، والحانات، والمطاعم، أو حتى في السيارات التي بها أطفال، تزداد صعوبة تخيُّل أنه كانت هناك فترة زمنية يُروَّج فيها للتبغ بوصفه مُنتَجًا صحيًّا. ففي أواخر أربعينيات القرن الماضي، أطلقَت شركة «آر جيه رينولدز» للتبغ في الولايات المتحدة حملةً إعلانية تحت شعار «مزيد من الأطباء يدخِّنون سجائر «كاميل» أكثر من أي نوع آخَر». ومع تزايُد الأدلة بشكل تراكُمي على الأثر الصحي السلبي للتدخين خلال خمسينيات القرن الماضي، تزايدَت صعوبة استغلال مهنة الطب بهذه الطريقة. ولكن في منتصف التسعينيات من القرن الماضي أصبحَت كاليفورنيا أولَ ولاية تفرض حظرًا على التدخين في جميع أماكن العمل المغلقة، بما في ذلك الحانات والمطاعم. لا توجد مثلُ هذه المحظورات مطلقًا في جميع الولايات؛ بل إن أكثرَ من عشرين ولاية ليس لديها حظرٌ على مستوى الولاية، وربما يكون التبايُن الاستثنائي في القوانين واللوائح التي تقيِّد التدخينَ في بعض الأماكن في مناطقَ معيَّنةٍ من أمريكا دون غيرها مثالًا توضيحيًّا رائعًا يبيِّن كيف أن القانون ليس دليلًا صريحًا للسلوكيات التي نعتبرها إشكاليةً وربما نرغب في معاقبة مرتكبيها.

يتعلَّق المثال الأخير بالاغتصاب في إطارِ العلاقة الزوجية. ففي الولايات المتحدة، أصبح هذا الأمر غيرَ قانوني الآن في جميع الولايات الخمسين، لكنه لم يكُن كذلك قبل عام ١٩٩٣. بدأت عملية تجريم الاغتصاب الزوجي في منتصف السبعينيات، ولكنه لم يُحظَر في جميع أنحاء البلاد إلا بعد مرور عَقدَين تقريبًا. وفي إنجلترا، لم يكُن لمثل هذه الجريمة وجودٌ حتى عام ١٩٩١. وأدَّى التغيير في القانون عام ١٩٩١ إلى دفع إنجلترا للاصطفاف مع مجموعة من البلدان الأخرى من بينها فرنسا، وكندا، والسويد، والدنمارك،

والنرويج، والاتحاد السوفييتي، وأستراليا. وقبل هذا التحوُّل، كان الوضع كما قال أحد القضاة الإنجليز في القرن السابع عشر:

> لا يمكن إدانةُ زوج بارتكاب جريمة الاغتصاب في حق زوجته الشرعية؛ لأنه بموجب عَقد الزواج وموافقتهما المتبادلة، منحَت الزوجة نَفْسها لزوجها، وهو أمرٌ لا يمكنها التراجُع عنه.

وعلى الرغم من أن حقوق المرأة قد أدَّت إلى تجريم الاغتصاب الزوجي في كثيرٍ من دول العالَم المتقدِّم، فإنه لا يزال هناك العديد من البلدان لا توجد فيها مثل هذه الجريمة. فقد ذكرَت صحيفة «ذا تايمز أوف إنديا»، على سبيل المثال، في أواخر عام ٢٠١٦ أن وزير الدولة للشئون الداخلية، هاريبهاي تشودري، قال إنه لا يمكن تجريمُ الاغتصاب الزوجي في الهند بسبب ارتفاع معدَّل الأمية، والفقر، والمعتقدات الدينية المتطرِّفة، و«قُدسية» الزواج. وأشارت إحدى الدراسات الدولية إلى أنَّ عُنف الشريك الحميم يُعتبر أكثرَ أشكال العُنف التي تتعرَّض لها النساء شيوعًا على مستوى العالَم، ونتيجةً لذلك ذهبَ الباحثون مؤخَّرًا إلى أن تجريم العنف الجنسي ضد النساء في العلاقات الحميمة يجب أن يكون بندًا محوريًّا في «جدول أعمال حقوق الإنسان لتحقيق المساواة بين الجنسَين». إن الاغتصاب الزوجي لا يوضِّح بدقةٍ فقط أن المعايير تتغيَّر بمرور الوقت مع دخول بعض الأمور التي لم تكُن خاضعة للعقاب ضمن نطاق القانون الجنائي الآن، ولكنه يوضِّح أيضًا حقيقةَ أنه غالبًا ما يكون هناك تبايُن كبير بين كل ولاية قضائية وأخرى. وفيما يتعلَّق بالنقطة الأخيرة سنذكر سريعًا بعضَ الأمثلة التوضيحية الأخرى.

لا تزال أكثر من عشرين دولة في العالَم تطبِّق قوانين الردة: وهي قوانين تُعاقِب الأشخاصَ على التخلي عن عقيدتهم الدينية أو الارتداد عنها. وتقع هذه الدول بشكلٍ أساسي في أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب/جنوب شرق آسيا، ولدى العديد منها قوانين ضد الرِّدة تتضمَّن عقوبة الإعدام، وإنْ كان يبدو أن إيران هي الدولة الوحيدة التي أعدمَت كلَّ مَن أُدين بمثل هذه الجريمة في السنوات الأخيرة. ولا تزال مجموعة كبيرة ومتنوِّعة من البلدان، مثل الهند، وأيرلندا، والكويت، والفلبين، وبولندا، تطبِّق قوانين ازدراء الأديان، التي تُعاقِب على التعبيرات التي يُنظَر إليها على أنها تُسيء إلى المقدَّسات، أو تشوِّهها، أو تحمل ازدراءً لها. ولكن في كثير من أنحاء العالَم تُعتبر هذه القوانين منافيةً لاعتبارات حقوق الإنسان. وبالفعل ترى الأمم المتحدة، نظرًا لأنَّ كلًّا من «حرية الدِّين أو الاعتقاد»

و«حرية التعبير» تدخل في نطاق حقوق الإنسان المهمة، أنه ينبغي اعتبارُ قوانين ازدراء الأديان «قيدًا إشكاليًّا».

من أشكال النشاطات الأخرى التي تخضع لأنماطٍ مختلفة من التنظيم الدعارةُ. والواقع أننا هنا بحاجة إلى التفكير الحاذق الذي يتجاوز مجرد التمييز بين الولايات القضائية التي تسمح بمثل هذا النشاط وتلك التي لا تسمح به. يمكن القول عمومًا: إن الدول التي تُجرِّم الدعارة تتخذ ثلاثة مواقف ذات اختلافات طفيفة. أولًا: هناك دول تسعى إلى «حظر» الدعارة قَدْر الإمكان من خلال تجريم كل جانب من هذا النشاط. على النقيض من ذلك، هناك الموقف «الرافض لتجريم الدعارة» الذي ينظر إليها باعتبارها مشكلةً اجتماعية، ولكنها لا تتطلَّب تدخُّلًا قانونيًّا إلا عندما تكون السلامة العامة أو النظام الاجتماعي مُهدَّدَين بطريقةٍ ما. وهناك فئة فرعية مرتبطة برفض التجريم لا تتركَّز مخاوفها على بائعات الهوى ولكن على أشخاصٍ آخَرين، مثل القوَّادين والعملاء. ويمكن تقسيم الولايات القضائية التي تتخذ نهجًا أكثرَ تسامحًا أو أقلَّ تدخُّلًا إلى ولايات «تمنع تجريم الدعارة» وتُنظِّمها بوسائل أخرى غير القانون الجنائي، وولايات «تُقنِّن» هذا النشاط على وجه التحديد وتُعامله كما تُعامل جميع المهن الأخرى.

أخيرًا، وفيما يتعلَّق بمسألة التجريم، هناك ما يُمكن أن نُطلق عليه «النسبية التطوُّرية» أو القانون المتدرِّج حسب العمر. إن التعامل مع البشَر لا يسير بالطريقة ذاتها مع الجميع عندما يتعلَّق الأمر بالعدالة الجنائية. وبوضوح أكثر، ثمَّة تمييزٌ بين البالِغين، والأحداث، والأطفال الأصغر سنًّا. فنحن نعامل البالِغين، عدا استثناءات معيَّنة، كما لو كانوا قادرين على تحمُّل المسئولية الكاملة عن أفعالهم. على النقيض من ذلك، نعطي الأحداثَ مساحةً أكبرَ قليلًا، بافتراض أنهم يحتاجون إلى مزيد من الحماية والرعاية أكثرَ ممَّا نسمح به للبالغين الذين انتهكوا القواعد. أخيرًا، يوجد في معظم الولايات القضائية حدٌّ للسِّن لا يتم اعتبار الأشخاص دونه مسئولين جنائيًّا عن سلوكهم. ويُشار إلى هذه السِّن عمومًا بـ «سن المسئولية الجنائية» واختلافُها من بلد إلى آخَر من شأنه توضيحُ الكثير ممَّا ذكَرْناه حتى الآن؛ إذ تتراوح بين السابعة في بعض الولايات الأمريكية (وتصل إلى الثانية عشرة في البعض الآخَر) والعاشرة في إنجلترا، وويلز، وأستراليا، والخامسة عشرة في الدنمارك، والسادسة عشرة في إسبانيا، والثامنة عشرة في البرازيل.

وبشكلٍ أعمَّ، تختلف الدول اختلافًا ملحوظًا في معاملتها للمجرمين، لا سيَّما الأصغر سنًّا. ففي عام ١٩٩٣، في إنجلترا، كان هناك صبي يبلغ من العمر عامَين، يُدعى

جيمس بولجر، يتسوَّق مع والدته. وبينما كانت تتسوَّق في أحد المتاجر، غاب عنها برهة. ومع انصراف انتباهها عنه اختُطف جيمس. وبعد بحث طويل، وبعد مرور عدة ساعات، عُثر عليه ميتًا بالقرب من خط سكة حديدية على بُعد أميال قليلة. كان قد تعرَّض لاعتداء وحشي. الأمر الأفدح أن الجانِيَين كانا أيضًا صبِيَّين في العاشرة من عمرهما وقتَ وقوع الحادث. ونظرًا لأن سن المسئولية الجنائية في إنجلترا في ذلك الوقت كانت عشرة أعوام، فقد كان الصبيان، نظريًّا، مُؤهَّلَين للمثول أمام محكمةٍ جنائية. بعد عام واحد فقط من تلك الواقعة، أيْ في عام ١٩٩٤، تعرَّضَت فتاة في النرويج تبلغ من العمر خمس سنوات، تُدعى سيليا ريدرجارد، لاعتداء خطير للغاية من قِبل صبيَّين في السادسة — صديقين كانت تلعب معهما — لدرجة أنها تُوفيت متأثرةً بجِراحها. في النرويج، تبلغ سن المسئولية الجنائية خمسة عشر عامًا؛ لذا لم يكُن هناك أيُّ مجال للمقاضاة والمحاكمة الجنائية. لا مجال للمقارنة بين القضيتين على الإطلاق في هذا الصدد. لكنَّ هناك أمورًا أخرى كاشفة فيما يتعلَّق بالقضيتين. ففي النرويج، بُذلت جهودٌ ضخمة لحماية الصبيَّين، لضمان عدم الكشف عن هويتهما مطلقًا، وتلقيهما المساعدةَ والدعم. وعلى الصعيد القومي، اعتُبرت القضية حادثةً مأساوية عابرة، تستلزم تدخُّل الخبراء. على النقيض من ذلك، كُشف سريعًا عن هُوية الجانيَين في قضية بولجر، وتعرَّضا لمعاملة عِدائية للغاية في وسائل الإعلام، واعتُبِرا من أعراض مشكلةٍ أوسَع وأعمَق في المجتمع البريطاني، ومثَلَا أمام المحكمة، وحُكم عليهما بالسَّجن مُدَّة طويلة. وعلى الرغم من أن القضيتين ليستا مجرَّد قصة عن سِن المسئولية الجنائية، فهما تقدِّمان تبايُنًا واضحًا في الطُّرق التي تتعامل بها الولايات القضائية المختلفة مع الجرائم التي يتورَّط فيها صِغار السن. ربما كان من الممكن أن يكون هناك تبايُن أكبر لو وقعَت مثل هذه الجريمة في الولايات المتحدة. فهناك، كان الاحتمال الوارد أن يقضي الجانيان عقوباتِ سَجنٍ أطولَ بكثير — إذ أُطلق سراحهما في سِن الثامنة عشرة في إنجلترا — وربما لم يكُن ليُفرج عنهما أبدًا.

محور تركيز العدالة الجنائية

من الملاحظات الأخرى التي قد نرصدها من هاتين القضيتين أنه من خلال عملية سير العدالة الجنائية — الشُّرطة، والمُدَّعين العموميِّين، والمحاكم — «يتشكَّل» المجرمون. والمقصود هنا أن الأشخاص يمرون بعملية اعتقال، واتهام، ومقاضاة، وفَرْض عقوبة، حال ثبوت الإدانة؛ ومن ثَم نعتبرهم «مجرمين». ولعلَّ من الإسهامات العظيمة، وربما

أعظمها على الإطلاق، لعلم الجريمة الاجتماعي في منتصف القرن العشرين، هي تركيز الانتباه على عمليةٍ أشرتُ إليها بالفعل بمُسمَّى «التجريم». فمن خلال التركيز على الطُّرق التي يرتبط بها مُسمَّى «جريمة/إجرامي» بسلوكيات مُعيَّنة، ومن ثَم بأشخاصٍ بأعينهم، يمكننا أن نبيِّنَ بوضوح لماذا يجب النظر إلى الجريمة باعتبارها اجتماعيةَ المَنشأ. إذا بدأنا من هذا المنظور، فنحن مُضطرون بذلك إلى التساؤل عن الكيفية التي تصل بها سلوكيات مُعيَّنة إلى حدِّ توصيفها بالمنحرفة أو الإجرامية، ولماذا تزيد أو تقل احتمالية أن يكون أفرادٌ بأعينهم أو مجموعات بعينها هم أولئك الذين ينطبق عليهم وَصْف المنحرف/المجرم، والتساؤل عن العواقب التي قد تنجُم عن تطبيق مثل هذه المُسمَّيات. لو كانت سِن المسئولية الجنائية في إنجلترا عام ١٩٩٣ اثنَي عشر عامًا لَمَا كان من الممكن محاكمةُ المجرمَين الصغيرَين في قضية بولجر. وكان لا بد من اتخاذ شكل آخَر من أشكال التدخُّل وما كانا سيكتسبان وَصْف «مجرم». هل كانت حياتهما ستختلف نتيجةً لذلك؟ بكل تأكيد.

إنَّ طرْح أسئلة حول ما يُطلق عليه وَصْف «جريمة» ومَن يُطلق عليه وَصْف «مجرم»، يستدعي بالضرورة التفكيرَ مليًّا في أهمية السُّلطة. مَن الذي يضع القواعد؟ وعلى مَن تؤثِّر القواعد، أو مَن الذي تشمله بالحماية؟ هل تُطبَّق القواعد على قدَمِ المساواة، وإذا لم يكُن الأمر كذلك، فلماذا؟ وما عواقب ذلك؟ لعل أسهلَ طريقة للقيام بذلك هي النظر في كيفية تطبيق القانون على أي تقسيم اجتماعي أساسي، على سبيل المثال: الدَّخل والثروة، والنوع، والعِرق. لنأخذْ مثالَين سريعَين. أولًا: استخدام سلطة الشُّرطة الأساسية؛ ما يُطلَق عليه اسم «التوقيف والتفتيش» في أمريكا وما يُضاهيه في المملكة المتحدة. مَن الذي تميل الشُّرطة إلى توقيفه؟ في عام ٢٠١٥، في مدينة نيويورك، بلَغَ عدد عمليات التوقيف التي أجراها ضباط الشُّرطة ٢٢٩٣٩ عملية. ومن بين الأشخاص الذين أوقفَتهم الشُّرطة، كان ١٢٢٢٣ منهم من أصحاب البشَرة السوداء (٥٤ في المائة)، و٦٥٩٨ من أصول لاتينية (٢٩ في المائة)، و٢٥٦٧ من أصحاب البشَرة البيضاء (١١ في المائة). كل هذا في مدينة أكثر من ٤٠ في المائة من سكانها، وفقًا لتَعدادها السكاني، من ذوي البشَرة البيضاء وحوالي ربع سكانها من ذوي البشَرة السوداء. تُظهِر البيانات الرسمية في إنجلترا وويلز أن معدَّل التوقيف والتفتيش (عدد الأشخاص الذين استوقفتهم الشُّرطة وفتَّشَتهم لكل ١٠٠ ألف نسمة) يبلغ نحو ١٥ للأشخاص ذوي البشَرة البيضاء و٦٥ للأشخاص ذوي البشَرة السوداء. بعبارة أخرى، يزيد الفرق على ٤٠٠ في المائة.

إن الطُّرُق التي تُجرَّم بها مجموعاتٌ مُعيَّنة على نحوٍ غير متناسب — لتجد نفسها أكثرَ عُرضة للمحاكمة والعِقاب — من المحتمل أن توضِّح شيئًا مهمًّا حول التوجُّهات الاجتماعية والافتراضات المُعمَّمة المتبنَّاة تجاه مجموعات أو فئات مُعيَّنة من الناس. لنأخذِ الأستراليين الأصليين مثالًا على ذلك. بشكل عام، يبدو أن احتمالية سَجن البالغين من السكان الأصليين في أستراليا تزيد بمقدار ١٤ مرة على احتمالية تعرُّض السكان غير الأصليين للسَّجن. ويبلغ معدَّل احتجاز الأحداث من السكان الأصليين ما يقرب من ٤٠٠ شخص لكل ١٠٠ ألف شخص؛ أيْ نحو ٣٠ مرة أعلى من معدَّل الأحداث من السكان غير الأصليين. ما أسباب ذلك؟ أحد الاحتمالات، بالطبع، هو أنهم متورِّطون بشكلٍ أكبر في الجريمة. وهناك بعض الأدلة التي تدعم ذلك، على الرغم من أن مثل هذا التورُّط المفرط يمكن تفسيره على الأرجح بأن «عوامل الخطر» (سوف نستكشف هذه العوامل بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث) أكثرُ تمركزًا بين هذه المجموعات السكانية. وما يُضاهي ذلك أهمية، إن لم يكُن أهم منه بكثير، هو الاستهداف المتعمَّد لهؤلاء الأشخاص من قِبل الشُّرطة والسُّلطات الأخرى. فقد وجدَت إحدى الدراسات التي أُجريت في ولاية نيو ساوث ويلز أنه عند سن الثالثة والعشرين، تلقَّى أكثرُ من ثلاثة أرباع السكان الأصليين تحذيرًا من الشُّرطة، أو أُحيلوا إلى «جلسة» من جلسات محاكمة الشباب، أو أُدينوا بارتكاب جريمة في المحكمة. في المقابل، كانت نسبة السكان غير الأصليين ممَّن واجهوا ذلك ١٧ في المائة. لذلك ربما لن يكون الأمر صادمًا عند اكتشافِ أن عدد السكان الأستراليين الأصليين في سجون نيو ساوث ويلز قد زاد أكثرَ من الضِّعف بين عامَي ٢٠٠١ و٢٠١٥.

يتعلَّق المثال الثاني للتركيز التفاضلي لمنظومة العدالة الجنائية بردِّ فعلِ السلطات إزاءَ مختلف أنواع الاحتيال المالي. ففي إنجلترا، تتولَّى «إدارة الإيرادات والجمارك الملكية» مسئوليةَ تحصيل الضرائب والتحقيق في الامتثال لدفعها. ومن بين دافعي الضرائب، ثمَّة فئةٌ صغيرة تُقدَّر بنحو ٠,٠٢ في المائة من إجمالي دافعي الضرائب، يُطلَق عليهم «أصحاب الثروات الضخمة». وتصل الضرائب المفروضة على هذه الثروات، التي تُعتبَر محاطة بـ «المخاطر»؛ وهي مَخاطر تتعلَّق بالأساس بتهرُّب هؤلاء الأفراد من دَفْع الضرائب إلى مليارات الجنيهات الإسترلينية. فقبْل عام ٢٠١٦ بخمس سنوات جرى التحقيق في ٧٠ قضية، خضعَت اثنتان منها للتحقيق الجنائي، وانتهَت واحدة بمحاكمة جنائية ناجحة. في المقابل، يَمثُل حوالي ثمانية آلاف إلى تسعة آلاف شخص أمام المحكمة كلَّ عام بسبب ما يُشار إليه بالاحتيال، للحصول على مزايا غير مستحقة — أي الادعاء كذبًا بأحقيتهم

في الحصول على معوناتٍ اجتماعية لا يحق لهم الحصول عليها أو التقاعُس عن الإبلاغ عن التغييرات الطارئة على ظروفهم الشخصية — وينتهي نحو خَمسٍ في المائة من هذه القضايا بعقوبة السَّجن. عندما يتعلَّق الأمر بأغنى المجرمين، فإن الملاحقات القضائية نادرة، وحتى في هذه الحالة ينصبُّ اهتمامُ الدولة على استرداد الخسائر، وليس بأشكال العِقاب الأخرى. ويكمُن جزء من تفسير ذلك في صعوبةِ تأمين محاكمات ناجحة في مثل هذه القضايا. ومع ذلك، تزداد احتمالية التعرُّض للمحاكمة الجنائية عندما يتعلَّق الأمر بأفقر المجرمين إلى حدٍّ كبير، على الرغم من تدنِّي قيمة الخسائر المتضمنة.

تشير أدقُّ التقديرات إلى أن الاحتيال للحصول على مزايا غير مستحقة قد يصل إجمالًا إلى ما يقرب من ٢٫٤ مليار جنيه إسترليني سنويًّا. في المقابل يشير المصدر نَفْسه إلى أن الاحتيال في القطاع الخاص يكلِّف الاقتصادَ البريطاني أكثرَ من ١٤٠ مليار جنيه إسترليني سنويًّا على أقل تقدير. وكما ذكرتُ سابقًا، فإن الملاحقات القضائية نادرة، ويُرفَض الكثير من دعاوى الضرر المرفوعة ضد الشركات باعتبارها آثارًا جانبية مؤسِفة لمشروع ناجح. وكما فعل عددٌ من خبراء علم الجريمة، من الممكن اتخاذُ وجهةِ نظر مختلفة تمامًا، وعدمُ اعتبار المشكلات التي تُسبِّبها الشركاتُ انحرافاتٍ هامشية، بل هي جوهر عملها وأساسه. وبالنظر إلى التهديد الذي يُقال إنها تشكِّلُه على مصالحنا، فهذا يعني ضرورةَ رفضِنا لوجودها من الأساس.

جريمة أم ضرر؟

حتى الآن بحثنا قليلًا في مفهوم «الجريمة»، وطرَحْنا مجموعةً من الأسئلة حول ما قد يعنيه، وأوضحنا، كما آمُل، أنها ليسَت فكرة مباشرة كما قد تبدو للوهلة الأولى. في الواقع، وكما أشرتُ سابقًا، هناك مَن يرون أن الجريمة تنطوي على إشكالية كبيرة لدرجةِ أنهم يشكِّكون في علم الجريمة بأكمله. والسؤال هو: هل يوجد بديل؟ حسنًا، الاقتراح الأكثر شيوعًا هو أننا يجب أن نحوِّل تركيزنا من «الجريمة» إلى «الضرر» الناجم عنها. أحدُ أسباب القول بذلك هو الفرضية القائلة: إن الجريمة، التي تُعَد الموضوعَ الأساسي لعلم الجريمة، ليس لها «واقع وجودي». والمقصود بذلك هو الفكرة الواضحة تمامًا القائلة: إن مجموعة السلوكيات، والأفعال، والأحداث، وما إلى ذلك التي نَصِفُها بـ «الإجرامية» لا تشترك معًا في أي شيء جوهري غير حقيقةِ أننا نعتبرها إجرامية. وهذا يعني أنها تنطوي على ترابُط زائف، وتعطي إحساسًا بأن الأشياء التي ندرُسها، نحن خبراءَ علم الجريمة،

لها انتماء واحد، عندما يكون الواقع مختلفًا تمامًا. فما الذي يربط، على سبيل المثال، بين القيادة تحت تأثير الكحول، والدعارة، وتعاطي القُنَّب، والاغتصاب، وسرقة الهُوية، والقتل المتسلسل (بخلاف ورودها في القانون الجنائي)؟

نتيجةً لذلك، قد نهتم بالقَدْر نَفْسه بأحد موضوعات الدراسة الرئيسة الأخرى في علم الجريمة وهو: المجرمون. يشير المصطلح إلى أن هؤلاء الأشخاص يشتركون في شيءٍ ما، أيْ إن هناك قاسمًا مشتركًا بينهم. وهذا صحيح من منظورٍ ما؛ فلا بد أنهم قد أُدينوا بارتكاب جريمة جنائية لتوصيفهم مجرمين. لكن هل يشتركون في أي شيء آخَر خلاف ذلك؟ غالبًا ما نتحدَّث من الناحية العامة والسياسية كما لو كانوا يشتركون في شيء، بل في الواقع نتصرَّف من هذا المنطلق. وقد كان، ولا يزال، هناك بعض الخبراء في علم الجريمة يبدو أنهم يتَّبعون هذا النهجَ في التفكير. لكن دعونا نرجع خطوةً إلى الوراء. هل يمكن لـ «المجرمين» بطريقةٍ ما أن يكونوا طبَقة منفصلة، مختلفة دستوريًّا (وراثيًّا، وبيولوجيًّا، ونفسيًّا، واجتماعيًّا) عن «غير المجرمين»؟ يوجد ما يقرب من ٢٥٠ مليون بالِغ في الولايات المتحدة. هل ترغب في تخمين عدد الأشخاص الذين لديهم سجلٌ جنائي على نحوٍ تقريبي (إذ من الصعب معرفةُ ذلك بدقة)؟ مليون؟ عشرة ملايين؟ لا، يُرجَّح أن ٦٥ مليون بالِغ في الولايات المتحدة لديهم سجل جنائي. أي إن أكثرَ من ربع الأمريكيين البالغين أُدينوا بارتكاب جريمة جنائية واحدة على الأقل، وإن كان معظم هذه الجرائم صغيرًا نسبيًّا ولا يدخل في عِداد أخطر الجرائم. وبالطبع، لا تُوزَّع هذه الأشياء بالتساوي؛ لذا فإن النسبة قد تكون أعلى بشكل ملحوظ بالنسبة إلى بعض الفئات العمرية أو المجموعات.

أما زلتَ تعتقد أنه من الممكن أن يكون «المجرمون» (أي الأشخاص الذين لديهم سجلٌ جنائي) مختلفين دستوريًّا عن «غير المجرمين»؟ تخميني هو أنهم ليسوا كذلك على الأرجح. وفي حالِ لم تكُن قد اقتنعتَ بعدُ، فدعني أوضِّح لك العبثَ المُطلَق في معاملة «المجرمين» كما لو كانوا فئةً منفصلة من الناس، وكأنهم مختلفون على نحوٍ ما عن بقيتنا جسديًّا، أو أخلاقيًّا، أو سلوكيًّا. اطرح على نفسك سؤالًا بسيطًا واحدًا: هل ارتكبتُ أنا أو أحدٌ من أفراد عائلتي المقربين، واحدًا على الأقل، من الأفعال التالية: تدخين القُنَّب؛ قيادة سيارة مع وجود نسبة كحول عالية في الدم؛ سرقة شيء من متجر؛ تنزيل موسيقى أو غيرها من المواد مجانًا برغم وجوب الدفع مقابلها؟

هذه أربع جرائم فقط من بين عشرات الآلاف من الاحتمالات. ولكن حتى مع هذه القائمة المحدودة للغاية، هل كان جوابك «لا»؟ إذا كان الأمر كذلك، إذَن تهانينا، فأنت

واحد من أقلية صغيرة من الناس سيجيبون الإجابةَ نَفْسها. والسبب واضح. فكلٌّ هذه الأشياء، التي يمكن أن يؤدِّي أيٌّ منها، نظريًّا، إلى توجيه اتهامات جنائية، شائعة جدًّا. وليس من السهل تقديرُ نسبة السكان الذين قاموا بأيٍّ من تلك الأفعال المدرجة بالقائمة، ولكن يمكننا وضعُ بعض التقديرات. على سبيل المثال:

- **تدخين القُنَّب:** يشير تقرير المخدرات العالَمي إلى أن نسبة الأشخاص الذين يتعاطون القُنَّب مرةً واحدة على الأقل سنويًّا كانت خمسة في المائة في ألمانيا، و١٢ في المائة في كندا، و١٥ في المائة في إيطاليا ونيوزيلندا. وبالطبع تزداد نِسَب تعاطي القُنَّب مدى الحياة عن تلك النِّسَب. وتشير «الدراسة الاستقصائية للجريمة في إنجلترا وويلز» إلى أن أكثرَ من ثلث (٣٦ في المائة) البالغين استخدموا مخدرًا غيرَ مشروع في مرحلةٍ ما من حياتهم.
- **قيادة سيارة مع وجود نسبة كحول عالية في الدم:** في استطلاعات الإبلاغ الذاتي، أفاد ما يتراوح بين ربع ونصف المشاركين أنهم قادوا السيارةَ بعد ساعات قليلة من تناول مشروب كحولي. هذا لا يعني أنهم «تجاوزوا الحدَّ المسموح به»، ولكن هذا يعني، وفقًا لجميع الاحتمالات، أنهم كانوا عُرضة للخطر.
- **سرقة شيء من متجر:** تشير دراسات الإبلاغ الذاتي، التي يوجد منها عدد قليل جدًّا، إلى نتائجَ شديدة التبايُن، لكن الدراسات الأكثر موثوقية تشير إلى نتائجَ تتراوح بين ٢٥ و٥٠ في المائة.
- **تنزيل موسيقى أو غيرها من المواد مجانًا رغم وجوب الدفع مقابلها:** مرة أخرى، هذا أمرٌ يصعُب تقديره، كما قد تدرك. فقد قدَّر تقريرٌ وارد من أستراليا، وهي دولة يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٣ مليون نسمة، أن نحو ثلاثة ملايين أسترالي زاروا أهمَّ موقعين إلكترونيين للتحميل في شهر واحد في عام ٢٠١٤. هذا لا يعني أنهم جميعًا، أو حتى معظمهم، قد نزَّلوا بالفعل موادَّ بشكلٍ غير قانوني. من ناحية أخرى، كان هذا شهرًا واحدًا فقط في عام واحد، وفي موقعَين فقط من بين آلاف المواقع.

آمُل أن تكون هذه المناقشة المُوجَزة، على أقل تقدير، قد أقنعَتك بأننا بحاجةٍ إلى توخِّي الحذر الشديد عند مناقشة مصطلحات مثل «جريمة» و«مجرم»، وبالتأكيد عند مناقشتها على النطاق الأعم.

ولكن ماذا عن السؤال الأكثر تحديدًا حولَ ما إذا كان من الممكن تمييز المجرمين الأكثر خطورة — القتلة والمغتصبين، على سبيل المثال — عن الأشخاص الآخَرين؟ مرَّة أخرى، على الرغم من أن الإجابة هي «لا» قاطعة، فإن الصورة مُعقَّدة. فهناك مجموعة كبيرة ومتنامية من الدراسات تشير إلى أنه قد يكون هناك عددٌ من عوامل الخطر المرتبطة بأشكال السلوك الإجرامي الأخطر والأقل تكرارًا. على سبيل المثال، يرتبط ما يُشار إليه غالبًا بارتكاب الجريمة «في سنٍّ مبكرة» — أي البدء بشكل أساسي في مرحلة مبكرة من الحياة — ارتباطًا وثيقًا بزيادة احتمالية التورُّط لفترة طويلة في ارتكاب جرائم في مرحلة لاحقة من الحياة، بالإضافة إلى زيادة احتمالية التورُّط في جرائم جسيمة، أو عنيفة، أو خطيرة. وهناك عدد من العوامل الأسرية، لا سيَّما التفكُّك الأسري، والعنف داخل المنزل، والإيداع في دُورِ رعايةٍ بعيدًا عن الأسرة، ترتبط كلها بزيادة خطر ارتكاب جرائم خطيرة وعنيفة في مرحلة لاحقة من الحياة. وبالمثل، يُعتبر تعاطي الكحول أو أي مواد مخدرة أخرى في سنٍّ مبكِّرة عاملَ خطر رئيسًا آخَر.

بالإضافة إلى هذه الأمور، يوجِّه خبراء علم الجريمة اهتمامهم الآن على نحوٍ متزايد إلى العوامل البيولوجية والنفسية في تفسير ارتكاب الجرائم الخطيرة، وخاصة الجرائمَ العنيفة البالغة الخطورة. ويمثِّل هذا، من بعض النواحي، عودةً إلى بعض اهتمامات خبراء علم الجريمة الأوائل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد قلَّ شيوع الاهتمام بمثل هذه الأمور في النصف الثاني من القرن العشرين — إذ أصبحَت في الواقع غيرَ دارجة إلى حدٍّ بالغ — لكن العوامل التي غالبًا ما يُطلق عليها الآن عوامل «بيولوجية اجتماعية» عادت بقوة إلى جدول أعمال علم الجريمة. ومرة أخرى، تُحدِّد مثل هذه الدراسات مجموعةً من السِّمات التي يبدو أنها ترتبط بنزعةٍ متزايدة نحو الأشكال الأكثر خطورة من الجريمة، خاصة العنف، ونحو التورُّط الممتد في الجريمة. وتشمل عواملُ الخطر هذه عددًا من أوجُه القصور النفسي العصبي أو الإدراكي مثل ضَعف المهارات التنظيمية، ومحدودية فترة الانتباه، وانخفاض الذكاء والذاكرة العاملة، إلى جانب سمات أخرى مثل الاندفاع ومظاهر العدوانية في سنٍّ مبكِّرة. بالإضافة إلى ذلك، ثمَّة عددٌ من العوامل التي تحدُث في وقتٍ مبكِّر جدًّا من الحياة، مثل مضاعفات الولادة، واضطرابات نمو الدماغ الناتجة عن التدخين وتعاطي الكحول أثناء الحَمْل، والتي ترتبط بالعنف، وأحيانًا العنف الشديد، في مرحلةٍ لاحقة من الحياة. غير أنه من الضروري للغاية معرفةُ أن البعض فقط من الأفراد الذين يُظهِرون مثل هذه السِّمات والطِّباع هم مَن سيستمرون

في ارتكاب الجرائم إلى أي درجة خطيرة. وتُعتبر عواملُ الخطر مؤثِّرات مهمة أكثرَ منها خصائص مميزة أو سِمات محدَّدة. وسنعود إلى هذه النقطة وما يتعلَّق بها من مسائل في الفصل الثالث.

على الرغم من الانشغالِ المفهومِ محلِّ الجدل بين الجمهور وفي وسائل الإعلام بأخطرِ أشكال الجريمة، فالحقيقة هي أن الغالبية العظمى من الأمور التي تُعتبر إجرامية غيرُ مهمة إلى حدٍّ ما (أي إنها تسبِّب القليل من الضرر). وهذا يثير السؤالَ المهم حول الهدف المنشود من وضع أنظمة العدالة الجنائية والعِقاب. هل هو معاقبة، وإذا أمكن ردعُ تلك السلوكيات التي نعتقد أنها الأسوأ والأكثر خطورة، والتي تسبِّب أكبرَ قَدْرٍ من الأذى والضرر؟ وإذا لم يكُن الأمر كذلك، فما الهدفُ من هذه الأنظمة؟

من بين تلك الأمور التي يُطلق عليها «جريمة»، نادرًا ما ينتهي المطاف بأكثرها خطورة بين يدي منظومة العدالة الجنائية. قد يبدو هذا مفاجئًا ولكن يمكن توضيحه بطريقتَين. أولًا، وبشكل مباشر: هناك أضرار تُسبِّبها الدول القومية من خلال أعمال العنف أو الاحتلال. قد يخضع بعض هذه الأضرار للمعايير، والمعاهدات، والتشريعات الدولية، لكنَّ الكثير منها لن يخضع لذلك. وحتى مع احتمالية تصنيفها على أنها «إجرامية» وخضوعها للعقاب في المحاكم الدولية، فإن احتمالية حدوث مثل هذه المحاكمة نادرٌ جدًّا بالفعل. على سبيل المثال، وصَفَ مركزُ الحقوق الدستورية، وهو منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان مقرُّها نيويورك، ما ارتكبَته حكومة الرئيس جورج دبليو بوش من خرق للقانون بأنه «ذو نطاق جسيم». ودعا رئيس الأساقفة ديزموند توتو كلًّا من الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير إلى مواجهةِ اتهاماتٍ بارتكاب جرائم حرب في لاهاي. وعلى الرغم من أن رئيس الأساقفة توتو لم يكُن وحيدًا في هذه الدعوة، فلا يتخيَّل سوى قليلين أن أيًّا من الزعيمَين السابقَين سيجد نَفْسه في قفص الاتهام في هولندا. ثانيًا، وكما أشرتُ سابقًا: كثيرٌ من الأضرار التي ترتكبها، على سبيل المثال، الشركات والمؤسسات، نادرًا ما تُلاحَق قضائيًّا، رغم أنها قد تكون إجرامية. وفي السنوات الأخيرة تزايدَ التركيزُ المنصَبُّ على الأضرار البيئية العديدة التي ترتكبها المؤسسات في جميع أنحاء العالَم. وقدَّر أحدُ التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أنه في عام ٢٠٠٨، كانت أكبر ثلاثة آلاف شركة عامة مسئولة عن أضرار بيئية بقيمة ٢,١٥ تريليون دولار. وأشار التقرير أيضًا إلى أنه مَهْما كانت جودة وَضْع هذه الشركات نظريًّا، فإنها ستخسر نصفَ أرباحها على الأقل إذا ثبتَت مسئوليتها عن الضرر الذي تسبَّبَت فيه. وقد يغلق بعضها ببساطة.

وتُركِّز الآن مجموعةٌ كبيرة من الدراسات الآخِذة في الازدياد، غالبًا ما يُشار إليها باسم «علم الجريمة الأخضر»، على مثل هذه «الجرائم» البيئية.

أخيرًا، ونتيجةً لمثل هذه المساوئ، ربما ليس من المستغرَب أن يذكِّرنا النقادُ بأن العدالة الجنائية ليست بالفاعلية الكبيرة. فغالبًا ما تظل معدَّلات الجريمة مرتفعةً إلى حدٍّ مستعصٍ حتى عند زيادة كلٍّ من مدة العقوبة وشدتها، وبالمثل تزداد نسبة معاودة أو تكرار الفرد ارتكابَ الجرائم بشكل عام على الرغم من استخدام عقوبة السجن وغيرها من أشكال العقوبة. والأسوأ من ذلك، كما يذهب النقاد، أن عاقبة اللجوء إلى استخدام منظومة العدالة الجنائية هي إهمال الوسائل الأقل رسمية، وربما الأكثر فاعلية، للتعامل مع النزاع. فعندما تُعرَّف مسألةٌ ما — لنَقُل نزاعًا بين الجيران انتهى بعنف بسيط — على أنها مسألةٌ جنائية، يتوالى عدد من الأشياء. وتظهر النزعة لمعاملة أحد الطرفَين بصفته مجرمًا والآخَر بصفته ضحية. وغالبًا ما تكون الأمور غيرَ واضحة تمامًا مثل تلك التي يترتَّب عليها نتائجُ واضحة من الإنصاف والعدالة. وبمجرَّد توجيه التُّهم، يُستبعَد الضحيةُ إلى حدٍّ كبير من بقية الإجراءات القانونية. وقد يتسبَّب هذا في حد ذاته في حدوثِ أذًى وضِيق. أخيرًا، في المثال الذي استخدمناه، قد لا يُسوَّى الأمر الذي أدَّى إلى الإجراءات القانونية — أي النزاع بين الجيران — باللجوء إلى المحكمة، بل إن من المحتمل أن يتفاقم بشدة. ويذهب البعض إلى أن ضياعَ فرصة حل النزاعات بوسائلَ أخرى يمثِّل خسارةً كبيرة للمجتمع. ومثل هذه الملاحظات على وَجْه التحديد هي ما أدَّت جزئيًّا إلى نمو الاهتمام بأنظمة العدالة البديلة — كالعدالة التصالحية، على سبيل المثال — وبمجموعة متنوِّعة من المنتديات الأخرى مثل لجان الحقيقة والمصالحة، وما شابهها.

إذَن، ماذا يجب أن نستنتج من كل هذا؟ أولًا: نحن بحاجة إلى التعامل مع فكرة «الجريمة» بحذرٍ شديد. يجب أن نكون مُدرِكِين لمخاطر الجمع بين أفعال شديدة التبايُن كما لو كان بينها بالضرورة خصائص مشتركة. والأمر نَفْسه ينطبق على مصطلح «إجرامي». ونتيجةً لذلك، لا بد أن نكون حذِرين من فرضِ حدودٍ شديدة الصرامة على ما يمكن اعتباره موضوعَ البحث في علم الجريمة. فخبراء علم الجريمة يهتمون حقًّا «بالجريمة»، ولكن بالمعنى الشامل الموضَّح في هذا الفصل دون استبعاد الشواغل الأخرى. وسؤالنا التالي هو مَن يرتكب الجريمة؟

الفصل الثالث

مَن يرتكب الجريمة؟

كيف يمكن الإجابة عن هذا السؤال؟ لعل الأمرَ الأكثر بداهةً هو النظر إلى مَن تعتقله الشُّرطة، ومَن يُقاضى ويُعاقب. وهذا يعني أنه لكي نفهم «مَن» يرتكب الجريمة، يمكننا أن ننظر إلى مَن يَمْثُل أمام منظومة العدالة الجنائية. والواقع أن هناك الكثيرَ من الأسباب الوجيهة للبدء على هذا النحو. إن منظومة العدالة الجنائية — وما يمثِّلها من شُرطة، ومحاكم، وسجون، ومُراقَبة، وما إلى ذلك — هي المؤسسات التي أنشأناها في العصر الحديث للتصدي إلى «الجريمة».

يُعزِّز استخدام السجلات الجنائية النقطةَ التي أُثيرَت في الفصل السابق من أن نسبةً كبيرة من السكان سيحصلون على حُكم إدانة في حياتهم. وقد اكتشفَت إحدى الدراسات البحثية الكلاسيكية الطويلة المبكِّرة أن حوالي ثلث الذكور المولودين في عام ١٩٤٥ في فيلادلفيا قد تعرَّضوا للاحتكاك بالشُّرطة في سن الثامنة عشرة. وتوصَّلَت «دراسة جامعة بيتسبرج عن الشباب» التي أُجريَت في فترةٍ أحدَث بكثير من سابقتها أن حوالي ربع المجموعة التي أُجريت عليها الدراسة قد اعتُقلوا بسبب العنف في سن التاسعة عشرة، وحوالي ٢٠ في المائة منهم اعتُقلوا بتهمة السرقة بالإكراه. ووجد تحليلٌ ضخم أجرَتْه الحكومة البريطانية أن ما يقرُب من ثلث الذكور (٣٣ في المائة) وأقل من ١٠ في المائة من الإناث أُدينوا جنائيًّا في منتصف الثلاثينيات من عمرهم.

مرة أخرى، ينبغي أن نتوقف هنا؛ لأن هذه الأرقام تستحق مزيدًا من التدقيق. إذا سألتَ أفرادًا من عامة الناس عن نسبة الرجال الذين يعتقدون أنهم قد أُدينوا جنائيًّا — أي قُبض عليهم، وحوكموا، وثبتَت إدانتهم في محكمة جنائية — أظن أن معظمهم سيتوصَّل إلى نسبةٍ أقل من الثلث، وربما أقل من ذلك بكثير. كما أن ارتفاع النسبة إلى

هذا الحد يثبت عدمَ صحة فكرة أن «المجرمين» هم «نوع آخَر» من البشَر يختلفون عن عامة الناس. بل على العكس تمامًا في واقع الأمر. فكما لاحظنا في الفصل الثاني، لا بد أن نركِّز على الجريمة عمومًا. هل من المحتمل أن نتوصَّل إلى إجابة مختلفة لو ركَّزنا على أنواع معيَّنة من الجرائم؟ سنعود إلى هذا السؤال عندما نتناول موضوعَ الجناة الخطِرين ومعتادي الإجرام في موضع لاحق من هذا الفصل.

على الرغم من أن استخدام بيانات الاعتقال أو الإدانة يقدِّم بعض النتائج المثيرة للاهتمام، فبوصولك إلى هذا الجزء من الكتاب، ربما تكون قد لاحظتَ بالفعل وجودَ مشكلة — أو على الأقل قَيْد — في الاعتماد على مثل هذه المعلومات. فنحن نعلم أنه ليست كل الجرائم تتنامى إلى علم الشُّرطة، ومن ثَم تشق طريقَها داخل منظومة العدالة الجنائية (وسنبحث في هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع). في الواقع، أظهرَت البيانات الرسمية الواردة من المملكة المتحدة أن هُوية الجاني لا يتم التعرُّف عليها إلا في نسبةٍ تقل عن ستة في المائة من إجمالي الجرائم. إذَن ما البديل في ظل هذه القيود؟ الإجابة هي أساليب الاستقصاء، أو ما يُسمى بنهج «الإبلاغ الذاتي»، حيث يُستجوَب الأفراد حول سلوكهم الإجرامي. قد تتساءل: إلى أي مدًى يَصدُق الناس في مثل هذه الأمور؟ وهو تساؤل مشروع. في الواقع، عادةً ما تخلُص التقييمات العلمية التي تُجرى على مدى سنوات عديدة إلى أن دراسات الإبلاغ الذاتي، إذا أُجرِيَت بشكل سليم، تكون موثوقة وصحيحة عمومًا.

ولعل من أقدَمِ الأبحاث المتعلِّقة بالإبلاغ الذاتي دراسةً بريطانية بعنوان «دراسة كمبريدج عن تطوُّر الجانحين»، التي كانت تتابع حياةَ أكثر من ٤٠٠ رجل على مدى أكثر من نصف قرن، بالجمع بين المقابلات الشخصية وتحليل سجلاتهم الجنائية. جاء الصبية جميعًا من منطقة فقيرة نسبيًّا في لندن تسكنها الطبقة العاملة. وكما هو متوقَّع، كان معدَّل انتشار ارتكاب الجرائم المبلَّغ عنها ذاتيًّا مرتفعًا؛ إذ وَجدَت دراسة كمبريدج أن ثلاثة أرباع الذكور ممَّن تتراوح أعمارهم بين العاشرة والثامنة عشرة قد ارتكبوا جريمةً واحدة على الأقل من الجرائم الثماني المحدَّدة. وأبلغَت الغالبية العُظمى من الذكور (٩٤ في المائة) عن جريمة واحدة على الأقل في حياتهم حتى أواخر الأربعينيات من العمر. تتكرَّر هذه النتائج على نطاقٍ واسع في دراسات كبرى أخرى من دراسات الإبلاغ الذاتي وتُبيِّن ببساطة أن ارتكابَ الجرائم شائع جدًّا ولا يقتصر على قلةٍ قليلة من السكان.

قد يكون الأمر شائعًا جدًّا ولكنه أيضًا، بشكل عام، شبابي بالتخصُّص. في الواقع، إن وجود «منحنًى للعلاقة بين العمر والجريمة» هو أمر يُشعِر خبراء علم الجريمة أن

بإمكانهم التحدُّثَ عنه بدرجة عالية من اليقين. يشير منحنى العمر والجريمة إلى حقيقةِ أن احتمالية التورُّط في نشاط إجرامي وغيره من أشكال السلوك المعادي للمجتمع تزداد خلال فترة المراهقة، وعادةً ما يبلغ الأمر ذُروتَه في أواخر مرحلة المراهقة، وينخفض بسرعة كبيرة بعد ذلك، مع استمرار عدد قليل نسبيًّا من الأشخاص في ارتكاب جرائم حتى الثلاثينيات أو الأربعينيات من عمرهم، أو بعد ذلك. وقد وُجد هذا النمط العام في أبحاثٍ أُجريَت في بلدان مختلفة، وفي مراحلَ زمنية مختلفة، وبين الرجال والنساء، وضمن جميع الفئات العِرقية. في الواقع، إن العلاقة بين العمر والجريمة قوية جدًّا لدرجة أن منحنى العمر والجريمة غالبًا ما يُوصف بأنه «نتيجة عالَمية».

بالإضافة إلى العمر، وكما رأينا بالفعل، ثمَّة اختلافاتٌ كبيرة للغاية في أنماط ارتكاب الجريمة بحسب النوع. فللرجال النصيب الأكبر من ارتكاب الجرائم ويُهيمنون على جميع مراحل منظومة العدالة الجنائية. وتشير بيانات «تقرير الجريمة الموحَّد» من الولايات المتحدة — التي جُمعت من أجهزة إنفاذ القانون — إلى أن النساء يشكِّلْن نسبةً تتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة من إجمالي عدد المعتقلين ضِمن معظم فئات الجرائم. ويمثِّل الاحتيال النسبةَ الأعلى، والتي تقلُّ قليلًا عن الخُمسَين. والتخريب المتعمَّد للممتلكات والاعتداء المشدَّد هما الفئتان الأخريان الوحيدتان اللتان تُشكِّل فيهما النساء أكثرَ من خُمس المعتقلين. أما بالنسبة إلى جرائم القتل، فتزيد النسبة قليلًا على العُشر.

مرة أخرى، تتكرَّر مثل هذه الاختلافات في الدراسات المعتمِدة على الإبلاغ الذاتي. فقد طرحت دراسةٌ قديمة جدًّا أُجرِيَت في مدينة شيفيلد في المملكة المتحدة، أسئلةً على الأحداث حول مجموعة من الأنشطة. كان بعضهم مجرمين، والبعض الآخَر منحرفين لكن ليسوا مجرمين. لم يكُن هناك سوى اختلافات طفيفة بين الأولاد والبنات في بعض الأمور، مثل التهرُّب العرَضي من المدرسة، والتخريب المتعمَّد للممتلكات، والسرقة من المدرسة. غير أن نسبة الأولاد الذين أبلغوا عن تورُّطهم في جرائمَ جنائية واضحة، مثل السطو، وسرقة المتاجر، والعنف، كانت أعلى بكثير. ووَجدَت دراسة أحدَث وأكبر أُجرِيَت في نيوزيلندا على مجموعة مكوَّنة من ألف ذكر وأنثى، اختلافاتٍ ثابتةً بينهم طوال فترة حياتهم المبكِّرة حتى سن الحادية والعشرين، مع هيمنة الذكور في جميع المراحل العمرية، على الرغم من وجود قَدْرٍ أكبر من أوجُه التشابه بين الجنسَين فيما يتعلَّق بالسلوك المعادي للمجتمع خلال فترة منتصف المراهقة، والجرائم المتعلِّقة بالمخدرات والكحول. غير أن الصورة

المتسقة التي قدَّمَها البحث تُشير إلى أن ارتكابَ الجرائم في الأساس نشاط شبابي، يقوم به فتيان أو رجال بلا تَناسُب.

ماذا عن العِرقية والانتماء العِرقي؟ تُظهِر دراساتُ الإبلاغ الذاتي وجودَ مستويات أعلى من التورُّط في ارتكاب الجرائم بين بعض الأقليات السكانية، لا سيَّما بين أصحاب البشَرة السوداء، على الرغم من أن هذه الاختلافات تميل إلى الاختفاء عند الأخذ في الاعتبار الوضعَ الاجتماعي والاقتصادي. فنحن نعلم أن بعض الأقليات العِرقية عادةً ما تُمثَّل على نحوٍ غير متناسب على الأرجح في معظم مراحل إجراءات العدالة الجنائية، إن لم يكُن كلها، بدءًا من الاعتقال وحتى السَّجن. على سبيل المثال، تعادل احتماليةُ القبض على أصحاب البشَرة السوداء بتهمة السطو احتماليةَ القبض على الأشخاص ذوي البشَرة البيضاء في الولايات المتحدة بنحو ست مرات، بينما تصل احتماليةُ التعرُّض للاعتقال بتهمة القتل إلى خمس مرات، وتزيد احتمالية التعرُّض للاعتقال بسبب جرائم الممتلكات عمومًا على الضعف. وعمومًا، يوجد نوعان مختلفان من التفسيرات لمثل هذه التبايُنات الضخمة. فيقترح البعض أن هذا التبايُن هو نتاج زيادة تورُّط أصحاب البشَرة السوداء في الجريمة، وخاصة في أنواع الجرائم التي تصل إلى الشُّرطة. وقد يكون هذا التورُّط الزائد نتيجةً لعديد من الأشياء، بدءًا من الحرمان الاجتماعي والتعليمي العام الذي تُعانيه هذه الفئات، وصولًا إلى تطويرِ ثقافةِ شارعٍ مُعارِضةٍ تزيد من احتمالية نشوب نزاع مع ذوي السُّلطة مثل الشُّرطة.

سعى روبرت سامبسون وزملاؤه في دراستهم عن أحياء مدينة شيكاغو إلى الوصول إلى تفسيرٍ لارتفاع احتمالات ارتكاب أعمال عنف بنسبة ٨٥ في المائة بالنسبة إلى أصحاب البشَرة السوداء مقارنةً بأصحاب البشَرة البيضاء، في حين أن ذوي الأصول اللاتينية الذين ارتكبوا أعمال عنف كانوا أقل بنسبة ١٠ في المائة. ووجدوا أن السياق الاجتماعي للحي يمثِّل عاملًا مهمًّا للغاية في تفسير مثل هذه الفوارق. وخلَصوا إلى أن الفصل الاجتماعي كان مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتعرُّض للعديد من عوامل الخطر الرئيسة (مثل الفقر، والتفكُّك الأُسَري، وضَعف فرص التعليم، وما إلى ذلك) وعوامل الحماية (كارتفاع التطلُّعات التعليمية، والارتباط بأقرانٍ غيرِ منحرفين، وما إلى ذلك) المرتبطة بالجريمة. إيجازًا، كان الشبابُ أصحابَ البشَرة السوداء الفقراءُ أكثرَ تعرُّضًا لعوامل الخطر الرئيسة وأقل تعرُّضًا لعوامل الحماية الرئيسة، نتيجةً للمكان الذي يعيشون فيه.

وبدلًا من التركيز على الفوارق في التورُّط في الجريمة، يعتمد أحد التفسيرات البديلة على الرأي القائل إن الطريقة التي تُدار بها منظومة العدالة الجنائية تنطوي على عمليةِ انتقاء من شأنها تركيزُ الاهتمام الرسمي على جماعات مُعيَّنة. ومن هذا المنظور، وبشكل أكثر تحديدًا، يُقال إن طريقة إدارة الشُّرطة وعملها تؤدِّي إلى استهداف الملوَّنين، وأن ما يتبع ذلك من ممارسات شُرطية، وادعاء، وإصدار أحكام يؤدي إلى ارتفاع معدَّلات الاعتقال، والإدانة، والعِقاب؛ باختصار، إنها قصة معاملة تفضيلية وتمييزية في إطار سير عملية العدالة الجنائية. ثمَّة احتمالٌ ثالث وهو أن مزيجًا من هذين الموقفين — أي التورُّط التفاضلي وانتقائية المنظومة — يفسِّر التمثيل الزائد للأقليات في منظومة العدالة. وعلى الرغم من عدم وجود توافُق في الرأي بين خبراء علم الجريمة في محاولتهم لتفسير مثل هذه الاختلافات، فإن الاحتمال الثالث هو الذي يحظى بأكبر قَدْر من الدعم فيما يبدو.

لذلك، قبل أن ننتقلَ إلى النقطة التالية، دعونا نلخِّص سريعًا ما سبق. نعلمُ من بيانات كلٍّ من العدالة الجنائية الرسمية والإبلاغ الذاتي أن ارتكابَ الجريمة أمرٌ شائع للغاية، بمعنى أن معظمنا، في مرحلةٍ ما من حياتنا، قد ارتكب بعضَ الجرائم، وإنْ لم تكُن جرائمَ خطيرة للغاية. عِلاوةً على ذلك، تُدانُ نسبة كبيرة من السكان بإدانة جنائية واحدة على الأقل مع بلوغ مرحلة منتصف العمر. لكننا نعلم أيضًا أن هناك أنماطًا أخرى لارتكاب الجريمة. أولًا، وقبل كل شيء: تُرتكَب معظم الجرائم من قِبل الشباب، وبدءًا من أواخر مرحلة المراهقة فصاعدًا، تميل نسبة ارتكاب الجرائم إلى الانخفاض في حياة معظم الناس. ثانيًا: تُعتبَر الجريمةُ في الأغلب نشاطًا ذكوريًّا أيضًا. فبالنظر إلى معظم أنواع الجرائم، تزيد نِسَب تورُّط الفتيان/الرجال عن الفتيات/النساء. ثالثًا، يبدو أن بعض جماعات الأقليات العِرقية ترتفع فيها معدَّلاتُ ارتكاب الجريمة عن غيرها، وإن كان يبدو من المرجَّح أن مفتاح تفسير قَدْر كبير من الاختلافات يكمُن في مزيجٍ ما، يجمع بين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وآلية عمل منظومة العدالة الجنائية ونظام العقوبات.

ماذا عن الدخل/الثروة، والوضع الاجتماعي، والطبقة الاجتماعية؟ كيف ترتبط هذه العواملُ بارتكاب الجرائم؟ نحن نعلم أن الغالبية العُظمى من الجرائم التي تتعامل معها المحاكم الجنائية يرتكبها أشخاص يعيشون في أوضاعٍ فقيرة نسبيًّا. في الواقع، يمكن ملاحظة هيمنة الأشخاص ذوي المكانة الاجتماعية المتدنية في ارتكاب الجرائم، بغضِّ النظر عن كيفية قياس ارتكاب الجرائم. وكما أشار ببساطةٍ عالِمُ الجريمة الأسترالي، جون بريثويت: «يَرتكب البالغون من الطبقة الفقيرة تلك الأنواعَ من الجرائم التي

تتعامل معها الشُّرطة بمعدَّلٍ أعلى من البالغين من الطبقة المتوسطة.» لكن أهم ما وردَ في هذه الملاحظة هو «تلك الأنواع من الجرائم التي تتعامل معها الشُّرطة». وماذا عن الجرائم المُرتكَبة على يد المتميِّزين اجتماعيًّا؟ كما ذكرنا سابقًا، سعَت مجموعةٌ من الأعمال والدراسات البالغة الأهمية في مجال علم الجريمة خلال السنوات الأخيرة إلى وَضْع «الأضرار الاجتماعية» — سواء كانت أضرارًا جسدية، أو نفسية، أو عاطفية، أو اقتصادية — في بؤرة الاهتمام الأكاديمي (والاجتماعي). ويذهب البعض إلى أن مِثل هذا النهج يسمح بإيلاء الاهتمام للمشاكل المُتجاهَلة مثل إصابات العمل التي قد تؤدِّي إلى الوفاة، والجرائم البيئية، و«مخالفات» المؤسسات، وغيرها من أشكال جرائم كبار الموظفين، و«الجرائم» التي ترتكبها الدول.

جرائم الموظفين الإداريين

عادةً ما تميل الدولة، وكذا الخبراء الأكاديميون في علم الجريمة، إلى التركيزِ على جرائم معدومي السلطة، دون أصحاب النفوذ والسُّلطة، على الرغم من الأضرار الجسيمة التي تسبِّبها الفئة الأخيرة. لكن ماذا نعرف عن أولئك الذين يرتكبون جرائمَ الموظفين الإداريين؟ من المتوقَّع أن تختلف خصائصهم الديموجرافية إلى حدٍّ ما عن الصورة النمطية للشخص المُدان بالسطو، والعنف، والسرقة، والأضرار الجنائية؛ بعبارة أخرى، تلك الجرائم التي تضِجُّ بها محاكمنا الجنائية. وفي إطار هذا النقاش سنطلق على هذا النوع الأخير من الجرائم «جرائم الشوارع». عادةً ما يكون الجناة من الموظفين الإداريين أكبرَ سنًّا — على الأقل قياسًا على أعمارهم عند صدور أول إدانة جنائية لهم — ويبدو أنهم يشرعون في ارتكاب جرائمهم في مرحلةٍ متأخرة من حياتهم، غالبًا في أواخر الثلاثينيات أو أوائل الأربعينيات. قد يعكس هذا جزئيًّا التعقيدَ النسبي لبعض الجرائم، والدرجةَ الوظيفية في مكان العمل أو الأقدمية المهنية اللازمين قبل التمكُّن من ارتكاب الجريمة. إن البيانات المتعلِّقة بالانتماء العِرقي للجناة من الموظفين الإداريين قليلةٌ للغاية وتشير بالأساس إلى أن المذنبين من ذوي البشَرة البيضاء في الغرب يميلون إلى الهيمنة، لا سيَّما في أشكال الجريمة الأكثر خطورة.

أحدُ المتغيرات الثابتة إلى حدٍّ كبير في كلٍّ من «جرائم الشوارع» وجرائم الموظفين الإداريين هو النوع؛ إذ تشكِّل النساء إلى حدٍّ كبير الأقليةَ في المجرمين في كلتا الحالتَين. وعند

تورُّط النساء في جرائم الموظفين الإداريين، تشير الأبحاث إلى أنها في الغالب تكون على مستويات أقلَّ انخفاضًا، وتنطوي بالأخص على جرائم مثل الاختلاس الضيِّق النطاق. وقد يعكس هذا إلى حدٍّ ما الفُرص المتاحة نتيجةً للخلفيات المهنية المختلفة للرجال والنساء في عالَم الأعمال. أما فيما يتعلَّق بالخلفية الطبقية للمجرمين، فيُصنَّف معظم الجناة من الموظفين الإداريين، بطبيعة الحال، على أنهم من «الطبقة الوسطى» بحكم أنهم يعملون في مناصبَ ذات راتب جيد نسبيًّا. غير أنه مع بدء معرفتنا المزيدَ عن أشكال الاحتيال التي ييسرها الإنترنت والتي يبدو أنها تتم الآن بوتيرة متزايدة، فإن تصوُّرنا عن الخلفيات الاجتماعية للمحتالين هو ما قد يتغير (أما ما إذا كنا سنظل نعتبر مصطلح «جرائم الموظفين الإداريين» وصفًا مفيدًا، فتلك نقطة أخرى).

دعونا نختتم هذا الجزء بتأمُّلٍ موجز لحجم الضرر الذي يمكن أن ينجُم عن مثل هذه الجرائم. من المعروف أن تقدير تكاليف جرائم الموظفين الإداريين أمرٌ صعب؛ لا سيَّما أن الضحايا لن يعرفوا في كثير من الأحيان أنهم تعرَّضوا لجريمة. غير أن الأرقام المتوافرة صاعقة. فتُقدَّر تكلفة عمليات الاختلاس الوظيفي واحتيال الموظفين في الولايات المتحدة بـ ٨٠٠ مليار دولار سنويًّا، وهذه فقط التكاليف التي يتكبَّدها الضحايا وليست التكاليف المرتبطة بمنع هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. ويزيد الرقم الخاص بتزييف المنتجات والقرصنة على ٢٠٠ مليار دولار وتتراوح بين ٤٠ و٨٠ مليار دولار لكلٍّ من الاحتيال التأميني، والاحتيال في البيع بالتجزئة، والاحتيال في التأمين الصحي.

قُدِّر إجمالي تكاليف ضحايا «جرائم الشوارع» — أي جرائم العنف الأكثر شيوعًا، والسطو، والسرقة، وما إلى ذلك، التي تهيمن على المحاكم الجنائية — في الولايات المتحدة بنحو ٨٣٤ مليار دولار، أو ما يقارب التكلفة الإجمالية المذكورة سابقًا للاختلاس الوظيفي واحتيال الموظفين. في الواقع، من المقترح أن يتجاوز إجمالي تكاليف الأضرار المترتبة على جرائم الموظفين الإداريين ١,٦ تريليون دولار، وأن حتى هذا الرقم يتجاهل الخسائرَ الناتجة عن التأثير النفسي لمثل هذه الجرائم. باختصار، يبدو مُرجَّحًا بشدة أن تكاليف جرائم الموظفين الإداريين تفوق تكاليف جرائم الشوارع بكثير، ولكن تأثيرها أقل بكثير في العدالة الجنائية ولا تحظى بأهمية كبيرة فيما يتعلَّق بشواغلنا أو مخاوفنا بشأن الجريمة، أو الجدل السياسي حولها، أو، في الواقع، محاولات علم الجريمة لقياس مدى انتشار الجريمة.

توزيع الجرائم

لقد أوضحنا أن الكثيرَ من الناس قليلًا ما يرتكبون جرائم، وإنْ كان على مستوًى منخفض. غير أن الأبحاث تُبيِّن أيضًا أن عددًا قليلًا سيرتكب الجرائمَ بشكل متكرِّر وعلى مدى فترات زمنية طويلة، وسيميل إلى ارتكابِ جرائمَ أكثرَ خطورة. إذَن، ماذا نعرف عن توزيع الجرائم وماذا نعرف عن هؤلاء المجرمين؟ إحدى النتائج الثابتة لأبحاث علم الجريمة أن ثمَّة نزعةً إلى استمرارية السلوك المعادي للمجتمع من مرحلة الطفولة والمراهقة وحتى سن الرشد. وعلى حدِّ تعبير أحد الباحثين: «السلوك المعادي للمجتمع في سن الرشد يكاد يتطلَّب فعليًّا سلوكًا معاديًا للمجتمع في مرحلة الطفولة.» قليل من الأشخاص هم مَن يبدءون الانغماسَ في الإجرام في سن الرشد (مع اعتبار الجناة من الموظفين الإداريين استثناءً بديهيًّا)، ولكن، وبالمثل، فإن غالبيةَ الأطفال المعادين للمجتمع لا يمضون قُدمًا ليصبحوا معادين للمجتمع في سن الرشد. غير أن عددًا قليلًا من أولئك الذين يفعلون ذلك سيكون مسئولًا عن قَدْرٍ غير متناسب من الجرائم عمومًا. فقد أشارت دراسةُ فيلادلفيا الكلاسيكية الآنِفة الذكر إلى أن ستة في المائة من إجمالي عدد الذكور المشاركين في الدراسة (ما يعادل نحو ١٨ في المائة من الجناة) شكَّلوا ما يزيد على نصف إجمالي المعتقلين من الأحداث، وكانوا مسئولين عن نسبةٍ أعلى من الجرائم الخطيرة. ووجدت دراسة كمبريدج المذكورة آنِفًا أيضًا أن ستة في المائة من الذكور شكَّلوا ما يصل إلى نصف إجمالي الإدانات حتى سن ٣٢ عامًا.

ويحظى هؤلاء الذين يُسمَّون بالمجرمين «الدائمين» أو «معتادي الإجرام» بقَدْر كبير من اهتمام خبراء علم الجريمة والساسة؛ إذ يُفترض أنه إذا كان من الممكن التعرُّف عليهم مبكرًا والتدخُّل في حياتهم بطريقةٍ ما، إما عن طريق إبعادهم عن طريق الجريمة أو منْعهم من ارتكابها عن طريق سَجنهم، فإن تداعيات ذلك على الحد من الجريمة ستكون مؤثِّرة للغاية. إذَن ماذا نعرف عنهم؟ نحن نعلم أن هؤلاء الذين يُطلق عليهم «معتادي الإجرام» يميلون إلى ارتكاب الجرائم في سنٍّ مبكرة، والانخراط في الجريمة بوتيرة عالية، وعادةً ما يكون لديهم «سجلات إجرامية» طويلة. وتتراوح عواملُ الخطر للانخراط في الجريمة في سنٍّ مبكرة من العوامل الفردية (مثل: انخفاض مستوى الذكاء، وانخفاض التحصيل المدرسي/التعليمي، وفرط النشاط، والاندفاع والمجازفة، والسلوك المعادي للمجتمع في مرحلة الطفولة مثل التنمُّر)، والظروف الأُسَرية (مثل: ضعف الإشراف الأبوي، وأساليب التأديب القاسية، والإيذاء الجسدي للأطفال، وإهمال الأطفال، والنزاع بين الأبوين، والتفكُّك

الأسري، والأشقاء الجانحين)، والأقران (وجود أقران يعانون هم أنفسهم من مشاكلَ أو مرفوضين من أقرانهم/غير محبوبين)، إلى عوامل مجتمعية مثل العيش في منطقةٍ ترتفع فيها معدَّلات الجريمة.

تُميِّز مجموعةٌ مؤثرة من الأبحاث، تُنسب في المقام الأول إلى اختصاصية علم النفس الأمريكية تيري موفيت، بين الغالبيةِ العظمى من المجرمين التي يشكِّلها الشباب — أولئك الذين سيرتكبون الجرائمَ بوتيرة متكررة نسبيًّا خلال سنوات المراهقة، ولكن مع نضوجهم ستنخفض نسبةُ ارتكابهم للجرائم ومن المحتمل جدًّا أن يتوقَّفوا — وبين أقليةٍ صغيرة ستستمر في ارتكاب الجرائم خلال سنوات النضج. وتُطلِق موفيت على النوع الأول مجرمي «فترة المراهقة» والنوع الثاني مجرمين «مستديمين مدى الحياة». تتغيَّر طبيعةُ الجريمة التي يرتكبها المجرمون «المستديمون مدى الحياة» بمرور الوقت؛ فربما تبدأ بالتهرُّب من المدرسة وسرقة المتاجر، ثم تتطوَّر لاحقًا عبْر بيع المخدرات، وسرقة السيارات، والسطو، والعنف. ويُقال إن النزعة الأساسية لدى هؤلاء الأفراد تظل ثابتة نسبيًّا، ويتحوَّل مسارها إلى الإجرام مع ظهور فرص جديدة مع تقدُّم الأفراد في العمر. واحتمالات صلاح هؤلاء الأفراد ضعيفة؛ في ظل احتمال إدمان المخدرات والكحول، وضَعف فرص العمل، والتشرُّد، وارتفاع مستويات الإيذاء والإضرار بالغير، وبالطبع، وجود احتكاك ملحوظ مع منظومة العدالة الجنائية.

بخلاف الأنماط الإجرامية المختلفة، ما الذي يميِّز المجرمين «المستديمين مدى الحياة» عن مجرمي «فترة المراهقة»؟ ثمَّة رأيٌ يذهب إلى أن الجناة المستديمين عادةً ما يُعانون عددًا من الاختلالات العصبية والنفسية. والرأي المقترَح في هذا الشأن أن الاضطرابات الدماغية الناتجة عن سماتٍ وراثية، أو سوء التغذية قبل الولادة، أو تعاطي المخدرات، أو التعرُّض لغيرها من المواد السامة، أو نتيجة للتعرُّض إلى اعتداء، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتطوُّر ميول معادية للمجتمع في وقت لاحق. عِلاوة على ذلك، فإن أيَّ خطر ناجم عن السلوك الإجرامي المعادي للمجتمع الذي يظهر في مرحلةٍ لاحقة من العمر يزداد بين هذه الفئة؛ لأنهم أكثرُ عُرضة إلى حدٍّ كبير لأنْ يُولدوا في بيئات، ويعيشوا في ظروف، عادةً ما تُفاقِم المشكلات السلوكية بدلًا من تخفيفها. بإيجاز، تتوالى سلسلة من الأحداث في السنوات الأولى يصعب للغاية تعطيلها أو تجاهلها في مراحلَ لاحقة من الحياة. وقد اعترض عدد من خبراء علم الجريمة على هذا التصنيف النوعي المزدوج بحجة أن معدَّل ارتكاب الجريمة لدى معظم الأفراد، من ناحية، ينخفض على مدار الحياة، حتى لدى مَن

يُسمَّون بالمجرمين «المستديمين مدى الحياة»، ومن ناحية أخرى، أنه يمكن تحديدُ أكثر من نمطَين عامَّين أو مسارَين لارتكاب الجريمة. عِلاوة على ذلك، وهو الأهم، لا يزال هناك جدلٌ كبير حول مدى إمكانية «التنبؤ» بالأنماط المستقبلية لارتكاب الجرائم بين المراهِقين الجانحِين المُعرَّضِين لمخاطرَ عالية.

ولكن لا تزال أبحاثُ موفيت مؤثِّرة بشكل كبير وهي جزء من اهتمامٍ متنامٍ في مجال علم الجريمة بالعوامل البيولوجية الاجتماعية التي تؤثِّر على السلوك الإجرامي. ويُستخدم مصطلح «البيولوجي الاجتماعي» للإشارة إلى أنه حيثما يمكن العثور على أساس بيولوجي من نوعٍ ما للنشاط الإجرامي، يتفاعل تأثيره عمومًا مع البيئة الاجتماعية. وباستخدام مجموعةٍ متنوِّعة من الأساليب، بدءًا من دراسات التوائم المتطابقة، مرورًا بتصوير الدماغ، ووصولًا إلى علم الوراثة الجزيئي، نجد توسُّعًا سريعًا في الأبحاث المتعلِّقة بالأساس البيولوجي للعنف على وجه الخصوص. وقد استُخدِمت الأبحاث القديمة، التي تضمَّنَت دراسات عن توائمَ متطابقة، خاصةً الحالات التي جرى فيها فصلٌ للتوائم، لتقييم درجة «قابلية التوريث» التي تنطوي عليها العدوانية والسلوكيات المعادية للمجتمع، وتوصَّلَت بعض الدراسات إلى أن ما يصل إلى نصف التباين في مستويات السلوك المعادي للمجتمع قد يفسِّره التكوين الجيني للأفراد.

واعتَبرت الأبحاثُ التحليلية التي تُستخدم فيها تكنولوجيا التصوير الحديثة قشرةَ الفص الجبهي للدماغ محورَ تركيزٍ مهمًّا للغاية للأبحاث المتعلِّقة بالجرائم العنيفة الخطيرة. وقد اكتشفَت الدراسات وجودَ ضَعف في وظائف الفص الجبهي في أدمغة القتَلة، على سبيل المثال، عند مقارنتها بأدمغة الآخَرين. والسؤال هنا: ما أهمية هذا الأمر؟ يذهب العلماء المَعنِيُّون إلى أن انخفاض وظائف الفص الجبهي مرتبِطٌ بعدد من السمات السلوكية، من بينها انخفاضُ التحكم في العواطف والانفعالات، وزيادة الإقبال على المخاطرة، وفقدان التحكم في النَّفْس، وسوء التقدير، وانخفاض القدرة على حل المشكلات بنجاح، وقد تدفع هذه السماتُ جميعها شخصًا ما إلى الميل نحو العنف. غير أن الكلمة الحاسمة هنا هي «الميل». فلا يمكن ادعاء أن الأداء الوظيفي للدماغ هو العامل المحدِّد للسلوك العدواني أو العنيف، بل هو مجرد عنصر واحد، وإنْ كان على الأرجح عنصرًا مهمًّا ولا يزال لم يُفهم بما فيه الكفاية. لا أحدَ يجادل حقًّا في أن العوامل البيئية أو الاجتماعية تلعب أيضًا دورًا كبيرًا. وبالنسبة إلى البعض، تظلُّ هذه منطقةً مثيرةً للجدل إلى حدٍّ كبير، ولكن لا يوجد ثمَّة شكٌّ في أنها منطقة ستشهد اهتمامًا متزايدًا وتطوُّرات ضخمة في السنوات القادمة.

إنَّ فهْمَ العلاقة بين التأثيرات البيولوجية والاجتماعية أمرٌ بالِغ الأهمية بالطبع. وبصفة عامة، يمكن التفكيرُ في الأمر بطريقتَين. الطريقة التي سبَقَ ذكرُها، التي تُعتبَر الرأي السائد بين معظم الكتابات حاليًّا، هي فكرةُ أن العوامل البيولوجية والاجتماعية تتفاعل بطريقةٍ ما. وهذه هي الفكرة المباشرة القائلة إن عوامل الخطر البيولوجية — على سبيل المثال، تركيب جيني مُعيَّن أو ضَعف في الأداء الوظيفي للفص الجبهي — تتَّحد مع عوامل الخطر الأُسرية أو الاجتماعية — مثل سوء التربية أو العلاقات مع أقرانٍ مجرمين — بما يؤدِّي إلى زيادة كبيرة في احتمالية انخراط شخصٍ ما في سلوكٍ مُعادٍ للمجتمع. والفكرة الثانية هي ما أطلق عليه اختصاصي علم الجريمة وعلم الأعصاب، أدريان رين، منظورَ «الدافع الاجتماعي». يستخدم رين هذا المصطلحَ للمساعدة في تفسير تلك الحالات، الموجودة في عدد من الدراسات، حيث يفتقر الأطفال إلى عوامل الخطر الاجتماعية التي «تدفعهم» لانتهاج سلوك معادٍ للمجتمع، أو تجعلهم عُرضةً له، ويستخدم مثال القتلة الذين يَنشئون في بيئاتٍ منزلية غير خطِرة. ويرى أنه في هذه الظروف، من المحتمل أن تكون العوامل البيولوجية، على الأرجح، السببَ وراء السلوك المَعنيِّ. يقول رين: «لا يمكنك إلقاءُ اللوم على الفقر، أو الأحياء السيئة، أو سوء معاملة الأطفال طَوال الوقت، أو الحرمان الاجتماعي الذي يُعانيه بشدة العديدُ من القتَلة الذين على الرغم من أن منازلهم لم تكُن مثالية في مرحلة الطفولة، فهي لم تختلف كثيرًا عن منزلي ومنزلك.» ويضيف أنه على النقيض من ذلك، عندما يتعرَّض الشباب بوضوح لعدد من عوامل الخطر الاجتماعية الرئيسة، فقد يُعزى السلوكُ المعنيُّ بالأساس إلى هذه العوامل وليس للعوامل البيولوجية. وحجَّته في ذلك ليست أن علم الأحياء غير ذي صلة في مثل هذه الحالات، بل مجرَّد أن تأثيره يُخفِّف أو يختفي بفعل تأثيرات أخرى.

الإقلاع عن الجريمة

أدَّى اهتمام خبراء علم الجريمة المتزايد بأنماط الجرائم المرتكَبة على مدار الحياة أيضًا إلى تحوُّل اهتمام بعض الممارسين إلى السؤال المهم حول كيفية فَهْم وشرح عملية الكف عن ارتكاب الجرائم، أو ما يُشار إليه بشكل متزايد باسم «الإقلاع عن الجريمة». رأت الأبحاثُ المبكرة في هذا المجال أن التناقُص في مستويات ارتكاب الجرائم بمرور الوقت يمكن تفسيره بالتقدُّم في السن أو عملية النضج — أي إن الأمر يتعلَّق، لعددٍ من الأسباب المحتملة، بمسألة «التوقُّف عن ارتكاب الجرائم لتقدُّم العمر» — أو حتى «الإنهاك».

وبالفعل، يحدُث الإقلاع بشكلٍ أساسي في أواخِر فترة المراهقة وأوائل سن الرشد. ولكن يجب توخِّي بعض الحذَر؛ لأن حقيقة أن الإقلاع عن ارتكاب الجرائم سيحدُث قبل هذه المرحلة بالنسبة إلى بعض المجرمين وبعدها، وربما بعدها بكثير، بالنسبة إلى آخَرين، تعني أن العلاقة بين العمر، وعمليات النضج، وأنماط ارتكاب الجرائم هي علاقة مُعقَّدة. إذَن، ما الذي نعرفه في هذا الشأن؟

كما ذكرنا سابقًا، فإن الإقلاع عن الجريمة جزءٌ من معظم «المسيرات» الإجرامية؛ أي إن معظم المجرمين يتوقَّفون بالفعل في النهاية عن ارتكاب الجرائم. فبمرور الوقت ينخفض معدَّل ارتكاب معظم أنواع الجرائم، ولكن ليس بالضرورة جميعها. وكما رأينا، فقد أظهر الكثيرُ من الأبحاث أن ارتكاب الجرائم في مرحلة الطفولة هو أفضل مؤشِّر لنمط ارتكاب الجرائم لاحقًا في سن الرشد، وأنه كلما بدأ الناس في ارتكاب الجرائم في وقت مبكِّر من حياتهم، طالت مسيرتهم الإجرامية المحتملة. وقد أدَّى ذلك إلى مجموعة كبيرة من الأبحاث التي تطرح حُجة «تطورية» واسعةَ النطاق؛ إذ تشير إلى وجود مجموعة من العوامل التي تلعب دورًا في مراحلَ مختلفةٍ من الحياة وتؤثِّر على العمليات التي تهدُف إلى الإقلاع عن الجريمة.

غير أن المسارات المؤدِّية إلى الإقلاع عن الجريمة بعيدةٌ كلَّ البُعد عن البساطة. فيربط أحدُ التفسيرات البالغة التأثير الإقلاعَ عن الجريمة بالاختلافات في أنماط الرقابة الاجتماعية غير الرسمية والروابط الاجتماعية التي لا ترتبط بالعمر بأي حال. وتشير الروابط الاجتماعية إلى تعلُّق الأفراد بالأهداف المقبولة اجتماعيًّا ومدى التزامهم بتحقيق هذه الأهداف بشكلٍ مشروع. ويُشار إلى أن احتمالية ارتكاب الجرائم تتزايد عندما تكون هذه الروابط ضعيفة، وتقل احتماليةُ حدوثها مع زيادة قوة هذه الروابط. ويمكن أن تحدُث «نقاط التحول» المهمة، التي يمكن أن تكون سلبية وكذلك إيجابية، في أي مرحلة من مراحل الحياة. وتشمل الأمثلة الإيجابية أحداثًا مثل الحصول على وظيفة، أو الزواج، أو الدخول في علاقة، أو إنجاب أطفال، مما يساعد على تعزيز الروابط الاجتماعية. وهذه الروابط بدورها تخلُق أنظمةً للالتزام وضَبْط النَّفْس، وتجعل تكاليف التورُّط في الجريمة أو الآثار المترتبة عليه أكبرَ بكثير. ومن هذا المنظور، يضع البالغون محظوراتٍ أكبرَ فيما يتعلَّق بارتكاب الجرائم مع اكتسابهم رأسَ مال اجتماعي نتيجةً لتزايد روابط العمل والأسرة، بغض النظر عن تاريخهم الإجرامي. قد يبدو هذا إلى حد كبير أقربَ إلى حجةٍ مباشرة وبسيطة حول التطور أو «النضج». غير أنه يختلف في جانب واحد على الأقل بالغ

الأهمية. فبدلًا من الإشارة إلى نمط من أنماط النضج المباشر والمتوقع، يعتمد هذا المنظور على فرضية أن مسار الحياة لا يمكن التنبؤ به، وأن السياقات الاجتماعية التي تسهِّل أو تُعرقِل الإجرامَ هي متغيرات موجودة دائمًا قد تؤثِّر على حياة الأفراد في مراحلَ مختلفةٍ وبطرق مختلفة.

مَن يرتكب الجريمة؟

يخالف معظمنا القانونَ في مرحلةٍ ما من الحياة، علمًا بأن عدد الرجال الذين يفعلون ذلك يفوق بكثير عددَ النساء، إلى جانب عدد كبير من الشباب، خاصة خلال سنوات المراهقة، على الرغم من أن الغالبية العظمى منهم يتوقَّفون بعد ذلك. هناك بعض المجرمين يستمرون في ارتكاب الجرائم حتى سنوات النضج، بل وربما لمعظم حياتهم. ونظرًا للتأثير غير المتناسب الذي تخلِّفه هذه الفئة الصغيرة على مستويات الجريمة، فغالبًا ما يُعتقد أن أحدَ سبل الحد من مستويات الجريمة يكمُن في تحديد هؤلاء الأفراد والتدخُّل في حياتهم بطرُق من شأنها مَنْع جرائمهم أو تقليلها بطريقةٍ ما. لكنَّ قول ذلك أسهلُ من تنفيذه؛ لأن التحديد المُسبق لمَن يُحتمَل أن يمضوا قُدُمًا ليصبحوا مجرمين غزيري الجرائم مُهمةٌ أبعَدُ ما تكون عن البساطة. ويثير تزايدُ الاهتمام بالعوامل الوراثية وغيرها من العوامل البيولوجية الأخرى احتماليةَ استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات الفحص لمحاولة تحديد المجرمين الخطِرين المستقبليين المُحتمَلين. وهنا، لا تقل المشاكل الأخلاقية فداحةً عن المشاكل العملية.

وللإجابة عن سؤالنا: «مَن يرتكب الجريمة؟» علينا مرةً أخرى توخِّي الحذَر عند استخدام مصطلحاتنا. ما الذي نعنيه عندما نتحدَّث عن الجريمة هنا؟ في الحقيقة، وفي معظم الأوقات، عندما نطرح مثل هذه الأسئلة، إنما نفكِّر في الواقع في تلك الأنواع العريضة من الجرائم التي غالبًا ما تُحال إلى محاكمنا الجنائية، أيْ جرائم السرقة، والضرر، والعنف المختلفة، تلك التي أطلَقنا عليها (على نحوٍ غير دقيق، في الواقع) اسم «جرائم الشوارع».

وبالتركيز على هذه الجرائم فقط، نميل بالتبعية، مثل منظومات العدالة لدينا، إلى تجاهُل الجرائم التي ترتكبها الشركات والأثرياء. ولا تختلف الإجابة عن سؤالنا اختلافًا كبيرًا فيما يتعلَّق بهذه الجرائم التي يسمِّيها البعضُ «جرائم الموظفين الإداريين» في مقابل جرائم الشوارع. أما فيما يتعلَّق بالجناة، فما زالت الغالبية من الرجال، لكن في مثل هذه الحالات عادةً ما يكونون أكبرَ سنًّا، وأكثر ثراءً (بالطبع)، وأقل عُرضة بكثير للاعتقال،

والمحاكمة، والعقوبة. وحقيقةُ أن خضوعهم لعقوبات جنائية أمرٌ مُستبعَد نسبيًّا، على الرغم من الضرر العام الجسيم الذي قد يبدو أنهم مسئولون عنه في كثير من الأحيان، قد لا تخبرنا فقط بالكثير عن أنظمة العدالة الجنائية لدينا، بل تخبرنا بالكثير أيضًا عن أنفسنا.

الفصل الرابع

كيف نقيس الجريمة؟

في الفصل الثاني، ناقشنا سؤالَ «ما هي الجريمة؟» ومع مراعاة جميع التحفظات التي أُثيرت في تلك المناقشة — لا سيما فيما يتعلَّق بأن مصطلح «الجريمة» الفضفاض يخفي بين طيَّاته مجموعةً ضخمة من السلوكيات، وفي أفضل الأحوال، غالبًا ما يكون من الصعوبة بمكان تحديدُه — نوجِّه انتباهنا الآن إلى مسألة القياس. إن ما يريد العامة والسياسيون معرفته عمومًا هو «كم يبلغ حجم الجرائم؟» هل معدَّل الجريمة — سواء بشكل عام أو فيما يتعلَّق بجرائمَ مُعيَّنة — في صعود أم هبوط؟ أودُّ فيما يلي أن أتحدَّث قليلًا عن المقاييس الأساسية التي تُستخدَم عمومًا لحساب عدد الجرائم، وإلقاء نظرة على إيجابيات النُّهُج المختلفة وسلبياتها، وتوضيح سلسلة من الشروط أو المحاذير — «المحاذير الصحية» بالأساس — لتذكيرنا مرةً أخرى بأنه لا يوجد شيء كما يبدو.

في كثير من أنحاء العالَم، تُعتبر الأرقام الصادرة عن أجهزة إنفاذ القانون — التي عادةً ما تتمثَّل في الشُّرطة — هي أقرب تقدير يمكن الوصول إليه لقياس معدَّل الجريمة. وبالنظر إلى أن قوات الشُّرطة تتباين إلى حدٍّ كبير في درجةِ احترافيتها وتنظيمها، فإن أي إحصاءات من هذا القبيل ستتباين أيضًا في طرُق إنشائها؛ ومن ثَم في درجة الموثوقية التي قد تُمنَح لكلٍّ منها. وحتى في الولايات القضائية التي تتمتَّع بقوَّات شُرطة محترفة للغاية، وقواعد واضحة لجمع مثل هذه الإحصاءات والحفاظ عليها، فإنها لا تزال عُرضة لأوجُه قصور كبيرة. ونتيجةً لذلك، جرى البحث عن مصادرِ أدلةٍ بديلة في بعض البلدان في الآونة الأخيرة نسبيًّا. ويتمثَّل البديل الأكثر شيوعًا في استخدام طرُق الاستقصاء الحديثة لسؤال عيِّنة كبيرة وتمثيلية من الناس عمَّا إذا كانوا قد وقعوا ضحايا لجرائم، ثم استخدام التقنيات الإحصائية لتقدير معدَّلات الجريمة المحتملة لكل السكان. وعلى الرغم من ميلِ

خبراء علم الجريمة إلى اعتبار هذا النَّهج الأخير الوسيلةَ الأكثر موثوقيةً لتقدير الاتجاهات السائدة بمرور الوقت، فإنها أيضًا لا تخلو من المشاكل. وسنبحث تلك النُّهُج أيضًا.

بداية القياس

ولكن لنبدأ أولًا بسردٍ مُوجَز من التاريخ. متى وأين جُمعت ونُشرت أول إحصاءات جنائية وطنية؟ كان ذلك في فرنسا في فترةٍ ما بين أوائل القرن التاسع عشر ومنتصفه. كانت نُظُم العِقاب الفرنسية آخِذة في التغيير، وكانت هناك قوة درَك احترافية في طريقها للظهور، وظلَّ هناك قلق كبير بشأن الجريمة وما يُطلق عليه «الطبقات الخطِرة» في فتراتِ ما بعد الثورة. اعتُمدت جوازات السفر وبطاقات الهُوية، وطوَّرَت الدولة الفرنسية تدريجيًّا وسائلَ أخرى لتوثيق السكان، بما في ذلك هذه «الطبقات الخطِرة»، وكان ذلك في البداية من خلال دراسات عن أحوال السجون. بدأت الاستقصاءات الإحصائية الأولى عن الجريمة في عام ١٨٢٥ ونُشرت في عام ١٨٢٧. واستندَت هذه الاستقصاءات الأولية إلى معلوماتٍ مُستمدَّة من المدَّعين العموميين، وتناولَت تفاصيلَ جميع المحاكمات، والأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم، بما في ذلك محاكم الجُنَح والمخالفات. وتدريجيًّا، أُدرجت أيضًا معلومات عن الجناة والضحايا، أينما توافرَت.

في هذه المرحلة، ظهَر عالِم الفلك البلجيكي أدولف كوتلي على الساحة. تأثَّر كوتلي كثيرًا بالحركة الإحصائية المتنامية خلال فترة وجوده في فرنسا؛ لذا بدأ العمل على موضوعات ديموجرافية مختلفة وفي الوقت المناسب أَسَرَ موضوع الجريمة اهتمامه. وفي غضون فترة قصيرة، كان قد بدأ في دراسة معدَّل حدوث فئات مختلفة من الجرائم، والتكهُّن بأن العلاقة بين تلك الجرائم المعروفة وتلك غير المعروفة (سنعود إلى هذه النقطة لاحقًا) من المحتمل أن تتباين وفقًا لخطورة الجرائم المعنية ومدى اجتهاد منظومة العدالة في سعيها لتحديد المذنبين. واستخدم كذلك الإحصاءات المتاحة بوصفها الأساس للتكهُّنات بأسباب الجريمة — كالفقر على سبيل المثال — ولتحديد أنماط الجرائم حسَب العمر والنوع. وقد كان شخصية متطرِّفة بالفعل، وذلك بسبب إصراره على أن الميول الإجرامية مُوزَّعة على جميع السكان، ولا تقتصر على الطبقات الخطِرة كما كان يُعتقد في العموم.

في الولايات المتحدة، بدأت نيويورك في جمْع الإحصاءات القضائية منذ عام ١٨٢٩ وتبِعها العديدُ من الولايات الأخرى في العقود التالية. استُمدت هذه الإحصاءات أساسًا من التقارير التي كان يرسلها المدعون العموميون أو كتَبة المحاكم الجنائية إلى أحد

كبار المسئولين الحكوميين، ولم تكُن عمومًا ذات أهمية تُذكَر. وبدأت الإحصاءات الجنائية الفيدرالية بصفتها جزءًا من التَّعداد السكاني لعام ١٨٥٠، وكان الهدف منها تضمين معلومات حول كلٍّ من السجناء وأعداد المواطنين ذوي الإدانات الجنائية. ولكن، مرة أخرى، لم يُجمع سوى القليل من المعلومات المفيدة عمليًّا في هذه المرحلة.

لم يكُن قبل عام ١٩٢٩ حين نَشرت «الجمعية الأمريكية الدولية لرؤساء الشُّرطة» مجلدًا بعنوان «تقرير الجريمة الموحَّد»، الذي فحص «جميع مراحل سجلات الشُّرطة وإحصاءاتها في إطار ارتباطها بالتقارير الوطنية والحكومية». وبصفتها جزءًا من عملها، فقد وضعَت تصنيفًا «للجرائم المعروفة للشُّرطة» — بإجمالي سبع جرائم — وهي القتل، والاغتصاب القسري، والسرقة بالإكراه، والاعتداء المسلَّح، والسطو، والسلب، وسرقة السيارات. وبدعمٍ من الكونجرس، بدأت التقارير المنتظمة في عام ١٩٣٠، وإن كانت حينها نشاطًا تطوعيًّا، وأُرسلت التقارير في البداية من نحو ٤٠٠ جهاز شرطة عَبْر ٤٣ ولاية إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) الذي كان بمثابةِ مركز لتبادل المعلومات. وفي عام ١٩٧٩، أمَرَ الكونجرس بإضافةِ جريمة ثامنة إلى قائمة برنامج تقرير الجريمة الموحَّد وهي جريمة الحرق العمد. الشيء المهم أن جرائم المخدرات لم تُدرَج على قائمة الجرائم، فيما يُعد استثناءً مهمًّا للغاية عند التفكير في الادعاءات المتعلِّقة بارتفاع معدَّلات الجريمة وانخفاضها. أُجريت تغييرات أخرى في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما اجتمع عدد من المنظمات، من ضمنها وزارة العدل، والجمعية الدولية لرؤساء الشُّرطة، ومكتب التحقيقات الفيدرالي، ومكتب الإحصاءات القضائية الذي تشكَّل حديثًا نسبيًّا واقتُرِح عددٌ من التعديلات بما في ذلك تقسيم البيانات إلى فئتَين: تضم الأولى قائمةَ الجرائم التي تغطِّي فئات الجرائم الرئيسة الثماني؛ وتضم الثانية قائمةَ الجرائم التي تغطِّي ٢١ جريمة أخرى يُبلَّغ عنها بوتيرة أقل. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، جُمعت بيانات تقرير الجريمة الموحَّد الخاص بمكتب التحقيقات الفيدرالي، على الرغم من أنه لم يكُن مَطلبًا إلزاميًّا على المستوى القومي، من أكثر من ١٨ ألف هيئة تمثِّل أكثرَ من ٩٠ في المائة من السكان.

في إنجلترا، بدأ جمْع الإحصاءات القومية للجريمة في أعقاب صدور قانون إنشاء شرطة المقاطعات والبلديات لعام ١٨٥٦، وهو التشريع الذي أنشأ أخيرًا قواتٍ شرطية محترفةً في جميع أنحاء البلاد. في وقت سابق من ذلك القرن، أدَّت المخاوف المتزايدة بشأن

الجريمة إلى دعوات لجمع المعلومات، وابتداءً من عام ١٨١٠ صدرَت تعليماتٌ إلى كتَبة المحاكم بتجهيزِ تقاريرَ سنوية سُجِّل فيها تفاصيلُ ما يقرُب من ٥٠ جريمة. وبعد مزيد من التطورات في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، التي تأثَّرَت كثيرًا بالحركة الإحصائية المرتبطة بأعمال كوتلي في فرنسا، وسَّع قانون عام ١٨٥٦ نطاقَ التقارير الإحصائية لتشمل الجرائم (الخطيرة) التي يُعاقِب عليها القانون والمعروفة للشُّرطة بالإضافة إلى تقارير المحاكم والسجون. وقُسِّمت الجرائم إلى ست فئات: جرائم ضد الأشخاص، وجرائم ضد الممتلكات تنطوي على عنف، وجرائم ضد الممتلكات لا تنطوي على عنف، وجرائم تخريب للممتلكات (الحرق العمد، وتحطيم الآلات، وما إلى ذلك)، وجرائم العملة، وجرائم متنوِّعة (بما في ذلك الشغْب، والتحريض، والخيانة). وبحلول نهاية القرن، استندت التقارير السنوية إلى السنوات التقويمية، وتضمَّنَت ملاحظاتٍ من أمين السجلات الجنائية، وشملت أرقامًا تتعلَّق بالجرائم المرتكَبة في كل ١٠٠ ألف من السكان بما يسمح بالمقارنة بمرور الوقت. وقد كانت الأساس للشكل العام للإحصاءات الجنائية «الرسمية» التي لا تزال تُجمع حتى اليوم.

طُرُق جديدة

في فرنسا، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة ودول أخرى، ظلَّت التقارير الإحصائية الواردة من أجهزة إنفاذ القانون — التي كانت شديدة التبايُن وغيرَ موثوق بها في البداية بلا شك، لكنها خضعت تدريجيًّا لرقابةٍ وإدارةٍ صارمتَين بشكل متزايد — هي المقياس الإحصائي القانوني الوحيد للجريمة حتى الربع الثالث من القرن العشرين. ولكن في هذه المرحلة، تزايدت الشكوك المُثارة حول جدواها. واستُخدمت تقنيات الاستقصاء الحديثة لبعض الوقت لدراسةِ جوانبَ معيَّنة من الجريمة. وبحلول عام ١٩٤٠ في فنلندا، طُرح سؤال في استطلاع للرأي بشأن جرائم الممتلكات. وحدث التطوُّر الأهم في الولايات المتحدة حيث أوصَت «لجنة إنفاذ القانون وإقامة العدل» التي أنشأها الرئيس جونسون بإنشاء مصدر جديد لإحصاءات الجريمة، بعد اكتشاف وجود مجموعة من القيود تُحدِق بنظام تقرير الجريمة الموحَّد الحالي. وأوصت اللجنة بإجراء مسح استقصائي عن ضحايا الجرائم، بسؤال الناس عن تجاربهم مع الجريمة، بدلًا من الاعتماد على تلك الأمورِ التي وصلَت إلى علمِ أجهزة إنفاذ القانون، وسجَّلتها.

بعد تطبيقِ هذا الاستقصاء تجريبيًّا في أواخر الستينيات، أشارت النتائج الأولية إلى ارتفاعِ مستويات الجريمة بكثير عن المستويات التي رُصِدت بواسطة الوسائل القياسية. أُطلق «الاستقصاء الوطني للجرائم» في عام ١٩٧٢، وبعد القليل من إعادة التصميم في عام ١٩٩١ صار معروفًا باسم «الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم». يُجرى الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم سنويًّا، ويُطبَّق على الأشخاص من سن ١٢ عامًا أو أكثر على مستوَى ما يقرُب من ٩٠ ألف أسرة. تظل الأُسَر في الاستقصاء ثلاث سنوات وتُجرى مقابلات مع جميع الأشخاص المُؤهَّلين كلَّ ستة أشهر، إما شخصيًّا أو عبْر الهاتف، بإجمالي سبع مقابلات. في هذا الاستقصاء، يُسأل الناس عن عددِ أيِّ حالات إيذاء، قد يكونون تعرَّضوا لها خلال الأشهر الستة السابقة، وسِماتها. ويجمع «الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم» معلوماتٍ عن الجرائم الشخصية (الاغتصاب/الاعتداء الجنسي، والسرقة بالإكراه، والاعتداءات المسلَّحة وغيرها من الاعتداءات، وسرقة الممتلكات الشخصية)، وجرائم الممتلكات المنزلية (السطو، وسرقة السيارات، والسرقات الأخرى) بغضِّ النظر عمَّا إذا كانت أُبلغت الشُّرطة بهذه الأمور أم لا.

أجرَت أستراليا استقصاءً عن ضحايا الجرائم في عام ١٩٧٥، ثم في عام ١٩٨٣، و١٩٩٣، و١٩٩٨، و٢٠٠٢، و٢٠٠٥. وأشارت مراجعةٌ أُجريت عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى حاجة الاستقصاء إلى مرونةٍ أكبر ومزيد من المعلومات المؤاتية أو المنتظمة، وبدأ في عام ٢٠٠٩ استقصاءٌ مُعاد تصميمُه. أُجرِيَ الاستقصاء عَبْر مقابلة شخصية، وكما هو الحال مع الاستقصاءات الأخرى المماثلة، كان يطرح على الناس أسئلةً عن تجربتهم مع الإيذاء نتيجةَ تعرُّضهم لجريمة، مستخدمًا مجموعةً من الجرائم الشخصية وجرائم الممتلكات. وفي المملكة المتحدة، على الرغم من إجراء استقصاء مُصغَّر عن ضحايا الجرائم في ثلاث مناطق من لندن في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أُجرِيَ أول استقصاء وطني، يغطِّي إنجلترا وويلز، في عام ١٩٨٢. كان حينها يُطلق عليه «الاستقصاء البريطاني للجريمة»، ومنذ عام ٢٠١٢، بات يُعرف باسْم «استقصاء الجريمة في إنجلترا وويلز»، وأصبح لدى اسكتلندا وأيرلندا الشمالية استقصاءاتهما الخاصة. وأصبح استقصاء الجريمة في إنجلترا وويلز، الذي يُجرى كلَّ عامَين إلى ثلاثة أعوام منذ إطلاقه، استقصاءً سنويًّا متداولًا في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. وأخيرًا، ومنذ عام ١٩٨٩، يُجرى «استقصاء دولي لضحايا الجرائم» كلَّ بضع سنوات، ممَّا أتاح لخبراء علم الجريمة رؤيةً متعمقة للمستويات المتباينة للجريمة عَبْر مجموعة من البلدان المتقدمة.

ما مدى موثوقية مقاييسنا؟

على الرغم من وجود مصادر أخرى للبيانات، فإن أجهزة إنفاذ القانون واستقصاءات ضحايا الجريمة هما الطريقتان الأساسيتان لدينا لقياس مستويات الجريمة واتجاهاتها السائدة، من خلال ما توفِّران من معلومات. ومن ثَم ستكون وجهتنا التالية هي النظر بمزيد من التفصيل في سبب الشعور بضرورة إجراء استقصاءات ضحايا الجريمة — ما المشكلات التي لُوحِظت في إحصاءات الشُّرطة/أجهزة إنفاذ القانون — وما الإيجابيات والسلبيات العامة لكلتا طريقتَي القياس؟ لنبدأ بالطريقةِ الأقدَم وهي: تقارير الجريمة الموحَّدة التي جمعها مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة (برنامج تقرير الجريمة الموحَّد)، وإحصاءات الجريمة المسجَّلة من قِبل الشُّرطة في المملكة المتحدة، وما يناظرها في الدول الأخرى. يوجد ما لا يقل عن خمسة «محاذير صحية» رئيسة يجب أخذُها في الاعتبار عند استخدام مثل هذه الإحصاءات.

أولًا: إنها لا تشمل جميعَ الجرائم. فتقارير الجريمة الموحَّدة في الولايات المتحدة وإحصاءات الجريمة التي تسجِّلها الشُّرطة في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تَستبعِد مجموعةً من الجرائم الأقل وطأة، من بينها عددٌ من المخالفات المرورية. ثانيًا: هناك مسألة الاتساق. ففي إنجلترا وويلز على الأقل، لا يوجد سوى ٤٣ منطقة تُشرف عليها الشُّرطة وجميعها يخضع لقَدْرٍ كبير من الرقابة المركزية. لذا من الممكن، على الأقل من حيث المبدأ، أن يكون ثمَّة قَدْر معقول من التشابُه بين القواعد التي تحكم كيفية تسجيل الجرائم عَبْر قوات إنفاذ القانون. ففي الولايات المتحدة، لا يقتصر الأمر على اختلاف القوانين الجنائية في الولايات فحسب، بل يوجد حرفيًّا الآلافُ من أجهزة إنفاذ القانون، يجوز لكلٍّ منها اتخاذ إجراءات مختلفة قليلًا لتسجيل الجرائم. ويسعى نظام «تقرير الجريمة الموحَّد» إلى فرض نظام ممنهج على هذه المجموعة من الأجهزة والإجراءات، ولكن ما يمكن تحقيقه في هذا الصدد محدود.

ثالثًا: لا تحتوي إحصاءات الجرائم المسجَّلة إلا على الأمور التي تبلغ إلى علم الشُّرطة أو أجهزة إنفاذ القانون. وإذا لم يُبلَّغ عن الأمر مطلقًا فلن يُدرج أبدًا في الجدول الإحصائي في نهاية المطاف. لماذا يمكن ألا يبلِّغ الناسُ عن الجرائم؟ ثمَّة مجموعة من الأسباب. فهناك تلك الجرائم التي ليس لها ضحايا مباشرون، مثل: القيادة تحت تأثير الكحول، وحيازة المخدرات، والجرائم المخلَّة بالنظام العام، والتهرُّب من دفْع الأجرة. في هذه الحالات، من

غير المحتمل أن يقدِم أحدٌ على إبلاغ الشُّرطة عن الجريمة، وعادةً لا يتم الكشف عن مثل هذه الجرائم إلا نتيجةً لنشاط أجهزة إنفاذ القانون. وهناك أمورٌ يمكن ببساطة اعتبارها تافهةً لا تستحق الاهتمام؛ مثل سرقة مبلغ صغير من المال. وقد يكون السبب ببساطة هو عدم اعتقاد الضحية بأن الشُّرطة يمكنها فعْلُ أي شيء حيال الجريمة، فلماذا يكلِّف نفسه عناء الإبلاغ عنها؟ وأحيانًا يساور الناس الشكوك إزاء الإبلاغ حتى عن الجرائم الخطِرة، مثل السطو/اقتحام المنازل، بسبب قلقهم بشأن وجود أي احتمال لاكتشاف الجاني من الأساس. وبدلًا من ذلك، قد يشعر الضحيةُ ببساطة أن الشُّرطة لن تكون على استعداد لمتابعة الإبلاغ، ربما لشعوره بأن لا أحد سيصدِّقه أو أن الأمر لن يُعتبر بالأهمية الكافية. وقد يخشون الانتقامَ حال الإبلاغ عن الجريمة، أو قد يشعرون بالحرج. وهذا يعني، فيما يتعلَّق بالإحصاءات، أن عددًا كبيرًا جدًّا من الجرائم لا يصل أبدًا إلى أجهزة إنفاذ القانون. ولكن الأسوأ من ذلك، أن رغبةَ العامة في الإبلاغ عن الجرائم ليست مستقرة — إذ تتباين بمرور الوقت — ومن ثَم، وحتى مع الوضع في الاعتبار مسألة عدم الإبلاغ، سيصبح التوصُّل إلى رأيٍ بشأن الاتجاهات السائدة أمرًا بالغ الصعوبة بمرور الوقت.

في اعتقادك، كم يبلغ إجمالي نسبة الجرائم التي تحدُث ولا تُبلَّغ الشُّرطةُ بها مطلقًا؟ الإجابة هي أكثر من النصف. نعم، من كل جريمتين تُبلَّغ أجهزةُ إنفاذ القانون بجريمة واحدة. ولهذا السبب وحده، سنحتاج إلى توخِّي الحذرِ الشديد بشأن استخدام مثل هذه الإحصاءات أساسًا لتقديراتنا للجريمة. لكن، مهلًا، أسمعك تتساءل: «إذا لم تُبلَّغ بها الشُّرطة، فكيف نعرف بوجودها؟» والإجابة: من استقصاءات ضحايا الجريمة، وسنعود لمناقشة هذه النقطة بعد قليل. أما الآن، فلنعُد إلى مواطن القصور التي تشوب هذه البيانات الخاصة بالجريمة.

يتعلَّق «التحذير الصحي» الرابع بتسجيل الشُّرطة للجرائم. لا يمكن افتراضُ أنه سيتم بالضرورة تسجيلُ أمرٍ ما لمجرَّد إبلاغ الشُّرطة به. وتتنوَّع أسباب عدم التسجيل أيضًا؛ إذ تشمل كلًّا من احترافية الشُّرطة في اتخاذ القرارات والتحريف أو «التضليل» غير المقبول في الإحصاءات. فيما يتعلَّق بمسألة التقدير الاحترافي للأمور من قِبل الشُّرطة، غالبًا ما سوف يتعيَّن على الضباط تقييمُ الرواية التي يقدِّمها لهم الضحية، وقد يستنتجون أن هناك إما أسبابًا لعدم تصديق روايته أو ببساطة عدم وجود أدلةٍ كافية تشير إلى حدوث أي جريمة. وقد يشعرون ببساطة أن الأمر قد تم التعامل معه بالفعل على نحوٍ مُرضٍ.

وبخلاف هذه الأسباب، فهناك مجموعةٌ من ممارسات الشُّرطة الغامضة من المعروف أنها تؤثِّر على معدَّلات التسجيل، أو على الأقل أثَّرَت عليها في الماضي. ففي إنجلترا، دائمًا ما كان يتبيَّن إخفاقُ ضباط الشُّرطة — أو بالأحرى قوات الشُّرطة — على نحوٍ ممنهج في تسجيل الجرائم ليوفِّروا على أنفسهم عناء العمل أو بهدف تحسين مظهرهم. وكما قال عالِم الجريمة الأمريكي الشهير، دونالد كريسي، ذات مرَّة: «الشُّرطة ملزَمة بحماية سُمعة مُدنها، وعند عجزها عن تحقيق ذلك بكفاءة في ظل الآليات القانونية والإدارية القائمة، فإنه يتحقق إحصائيًّا في بعض الأحيان.» وفي إطار مماثل، تشير أبحاث جيانخوا تشو بشأن صدور إحصاءات الجريمة في مدينة كوانجتشو الصينية إلى أن الانخفاض الكبير في معدَّلات الجريمة في القرن الحادي والعشرين في المنطقة لم يحدُث فعليًّا قط، ولكنه كان نتيجةً للتلاعب بالبيانات، الذي كان يهدُف جزئيًّا إلى المساعدة في تعزيز شرعية الحزب الشيوعي الصيني.

اعتُبر الإخفاق في تسجيل الجرائم على النحو الملائم قصورًا كبيرًا في مثل هذه الإحصاءات في عدد من الولايات القضائية. ففي عام ٢٠٠٩، خلَص تحقيقٌ أجراه أمين المظالم في ولاية فيكتوريا الأسترالية إلى أن النظم والممارسات الإدارية السيئة كانت مسئولة عن انخفاض كبير في تسجيل الجرائم. وفي المملكة المتحدة، وصل الأمر بلجنة برلمانية مختارة إلى نشرِ تقرير بعنوان «حالة تلبُّس: لماذا لا نستطيع التعويل على إحصاءات الجرائم المسجَّلة من قِبل الشُّرطة». باختصار، كشف التقرير عن أدلة موثوقة على عدم تسجيل الشُّرطة للجرائم كما ينبغي؛ ونتيجةً لذلك، طُلب من الجمهور ألا يثقَ في هذه الإحصاءات.

التحذير الصحي الرئيس الخامس والأخير يتعلَّق ببساطة بممارسات الشُّرطة عمومًا. وأقصد بهذا أنه من الممكن أن تخبرنا الإحصاءات التي تجمعها أجهزةُ إنفاذ القانون عن حجم أجهزة إنفاذ القانون وممارساتها وطبيعة عملها، أكثرَ ممَّا تخبرنا عن طبيعة الجريمة ومداها. على سبيل المثال، إذا زاد حجم قوات الشُّرطة لدينا بشكل كبير، فهل سيحد ذلك من الجريمة — عن طريق الكشف والردع — أم سيزيدها من خلال المبدأ البسيط الذي يتمثَّل في وجود المزيد من الضباط المتاحين لكشف الجرائم وتسجيلها؟ الأدلة على هذه الأسئلة مختلِطة. ففي الوقت الحالي، تبدو المؤشرات قليلةً على أن وجودَ المزيد من رجال الشُّرطة يعني مزيدًا من الجرائم المُسجَّلة. وعلى الرغم من وجود بعض

الأدلة التي تشير إلى احتمالية أنْ تؤديَ زيادة عدد رجال الشُّرطة إلى تقليل الجرائم، فهذا الأمر بعيدٌ كلَّ البُعد عن كَوْنه استنتاجًا قائمًا على أساس صلب. الفكرة هنا ببساطة هي أنه لا بد أن يتقبَّل المرء، على أقل تقدير، حقيقةَ أن الإحصاءات من هذا النوع تتأثَّر حتمًا بطبيعة ممارسات الشُّرطة، خاصة فيما يتعلَّق بتلك الجرائم التي تميل إلى الاعتماد على عمل الشُّرطة — بدءًا من جرائم المخدرات إلى مخالفات المرور — أكثرَ من بلاغات الضحايا.

كلُّ هذا يعيدنا إلى السؤال الذي أُثير سابقًا. من أين لنا بنسبة الجرائم التي تُبلَّغ بها الشُّرطة؟ والإجابة هي أننا قادرون على استخدام مقياسنا الرئيس الآخَر — ألَا وهو استقصاءات الجرائم — بوصفه أساسًا لمثل هذا التقدير. فمن خلالِ طرحِ أسئلة على عيِّنة كبيرة وتمثيلية على نطاق واسع من السكان عن الجرائم، إن وُجدَت، التي تعرضوا لها خلال الأشهر الستة إلى الاثنَي عشر الماضية، وطرحِ مجموعة من أسئلة المتابعة التي تتضمَّن ما إذا كانوا قد أبلغوا الشُّرطة بالجريمة أم لا، يمكن حسابُ المستويات الإجمالية للجريمة.

استقصاءات الجرائم

تتمتَّع استقصاءات ضحايا الجرائم بعدد كبير من المزايا مقارنةً بإحصاءات الجرائم التي تسجِّلها الشُّرطة/تقارير الجريمة الموحَّدة وما شابَه. لعل أبرزَ هذه المزايا أنها تتلافى معظمَ عيوب الأرقام المستمَدة من أجهزة إنفاذ القانون. فاستقصاءات الجرائم لا تعتمد على البلاغات التي يقدِّمها العامة إلى الشُّرطة. ولا تتأثر بما إذا كان مسئولو إنفاذ القانون يسجِّلون الجرائمَ بدقة أم لا. كما أنها تشمل مجموعة واسعة من الجرائم — استنادًا إلى تقييمات الضحايا للجريمة وليس ضباط الشُّرطة — على الرغم من أننا سنرى أن مثل هذه الاستقصاءات لا تشمل بأي حال من الأحوال جميعَ الجرائم. ولا تتأثَّر تقديرات استقصاءات الجرائم بشكلٍ مباشر سواء بممارسات الشُّرطة وسياساتها، أو بعدد ضباط الشُّرطة المتاحين لكشف الجرائم أو تسجيلها. أخيرًا، ونظرًا لكونها تستند إلى منهجية قوية ومستقرة — إذ تُجرى بالطريقة ذاتها عامًا بعد عام — فهي تمنح الإحصائيين درجةً عالية من الثقة في دقة قياس التغييرات التي تطرأ بمرور الوقت. ولهذه الأسباب

يميل خبراء علم الجريمة إلى الاعتماد على بيانات استقصاءات الجرائم أكثرَ من المصادر الأخرى عند السعي لتقدير مستويات الجريمة واتجاهاتها.

بالرغم من كل هذا، وكما هو الحال مع أي مجموعة من البيانات، هناك أيضًا «محاذير صحية» يجب إقرارها وفهْمها فيما يتعلَّق باستقصاءات الجرائم. أولًا، كما أشرنا سابقًا: لا تُحصي استطلاعاتُ الجرائم أيضًا جميعَ الجرائم. فجرائم القتل أو القتل العمد، بالطبع، لا يمكن قياسها بحُكم طبيعتها من خلال استقصاء لضحايا الجرائم! ثم هناك تلك الجرائم التي أشرنا إليها سابقًا والتي قد يُعتقد عمومًا أنها «بلا ضحايا»، مثل حيازة المخدرات أو حتى بيعها. وفي هذه الحالات، لا يوجد أحد من المحتمل أن يخبرَ باحثًا بأنه كان «ضحية» لجريمة، وفي هذه الحالات نميل إلى الاعتماد على دراسات الإبلاغ الذاتي من أجل وضع تقديراتنا. وهناك أيضًا تلك الجرائم التي تظل مَخفيَّة جزئيًّا عن الأنظار. فالاعتداءات المنزلية، على سبيل المثال، ظلَّت لمدة طويلة مُحاطةً بسياج من الخِزي والسِّرِّية لأسباب متنوِّعة. قد يكون ذلك في طَوْر التغيير الآن، وإن كان ببطء، ولكن المؤكَّد أنه لا يزال هناك انخفاض كبير في حالات الإبلاغ عن مثل هذه الأشكال من الإيذاء في استقصاءات الجرائم.

أدَّى انتشار الإنترنت في العقود القليلة الأخيرة إلى ظهورِ مشكلة أخرى تتعلَّق باستقصاءات الجرائم، والتعرُّف عليها. إيجازًا، يبدو أن استقصاءات الجرائم قد أخفقَت ببساطة في مواكبةِ ما قد يمثِّل تغييرات مهمة جدًّا في طبيعة الجريمة. فهناك عددٌ ضخم من حالات السرقة والاحتيال، على سبيل المثال، تحدُث الآن عَبْر الإنترنت وليس «وجهًا لوجه» أو داخل أماكنَ حقيقية. ففي العموم لم تَطرح استقصاءاتُ الجرائم أسئلةً عن مثل هذه الأنواع من الجرائم «على وجه التحديد»، وعلى أي حال، لا يَعرف الناس دائمًا أنهم قد وقعوا ضحايا لمثل هذه الجرائم. لقد بدأت استقصاءات الجرائم في اللحاق بالرَّكب، وإن كان ببطء، لكن يبدو أنها ربما كانت تسجِّل عددًا أقلَّ من العدد الفعلي للجرائم بشكل خطير لبعض الوقت. وسنتطرَّق إلى هذه المسألة في الفصل الخامس.

المجموعة الثانية من الإشكاليات الرئيسة لاستقصاءات الجرائم تتعلَّق بإجراءاتِ أَخْذِ العينات. باختصار، على الرغم من الحرص الشديد على محاولة التأكُّد من أنَّ عددَ الأشخاص الذين تُجرى معهم مقابلاتٌ كبيرٌ بما يكفي للسماح بالتعميم، وتمثيلية بما يكفي للتعبير عن السكان بشكل عام، لا يزال هناك عددٌ كبير من أوجُه القصور. بادئ ذي بدء، عادةً ما تستبعد الاستقصاءات أولئك الذين يعيشون في مساكنَ غير مألوفة،

بمَن في ذلك أولئك الذين ينامون في العراء، أو يعيشون في كرفانات، أو نُزُل، أو دُور مسنين، وأفراد القوات المسلَّحة المقيمين في الثكنات العسكرية، والطلاب الذين يعيشون في السَّكَن الجامعي، ونزلاء السجون. فباستبعاد نزلاء السجون في الولايات المتحدة، يُستبعد جزء كبير إلى حدٍّ ما من السكان — أقل بقليل من واحد في المائة — وبالطبع، تمثِّل هذه النسبة جزءًا صغيرًا من السكان من المرجَّح أن تكون لديه تجربةٌ خاصة جدًّا مع الجريمة. ثالثًا، مثل هذه الاستطلاعات هي استطلاعات للأفراد. أي إنها لا تشمل المؤسسات. فهناك مجموعة من الجرائم لن تغطيَها استطلاعات الإيذاء القياسية، تتراوح من الجرائم العادية ولكنها شائعة مثل سرقة المتاجر، إلى الجرائم الأقل شيوعًا ولكنها قد تتسبَّب في حدوث أضرار بالِغة مثل الاحتيال الواسع النطاق. وتُجري بعضُ البلدان — من بينها أستراليا، وإنجلترا، وويلز — استقصاءاتٍ عرَضية عن ضحايا الجرائم التجارية أو جرائم المؤسسات، ولكن هذه الاستقصاءات غير منتظمة ومحدودة النطاق نسبيًّا.

تتعلَّق الإشكالية الرئيسة الأخيرة في استقصاءات الجرائم بالمشكلة المزدوجة المتمثِّلة في مدى تذكُّر الضحايا ومعدَّل تَكرار الجريمة. كيف تتعامل الاستقصاءاتُ مع حقيقةِ أن بعض الناس لن يتعرضوا لأي جريمة، أو جرائم قليلة للغاية، وأن أقلية محدودة ستقع ضحيةً لجريمة مرات عديدة وقد تعاني لتتذكَّر بأي قَدْر من الدقة متى وقعَت الأحداث وبأي وتيرة؟ على سبيل المثال، قد تتعرَّض النساء المعنَّفات للعنف والترهيب باستمرار نوعًا ما، بحيث يصبح التمييز بين الحوادث الفردية مستحيلًا. وتستخدم الاستقصاءاتُ المختلفة تقنياتٍ مختلفة للتعامل مع ما يُشار إليهم بضحايا الإيذاء «المتعدِّد»، أو «المتكرِّر»، أو «المتسلسِل»، لكنَّ محصلة كلٍّ منها هي تسجيلُ الجرائم بأقلَّ من عددها الفعلي، وفي بعض الحالات يصِل ذلك إلى حدٍّ خطير. في الواقع، أدَّت إعادةُ تقييم «الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم» في محاولة لمراعاة هذا الإحصاء المنقوص إلى زيادات تقديرية في معدَّل جرائم العنف بشكل عام بنسبة تتراوح بين الربع والثلث، وزيادة تقديرات الاغتصاب والاعتداء الجنسي بأكثرَ من النصف. ومؤخرًا ظهرَت نتائجُ مماثلة في إنجلترا.

إذَن، ماذا نستنتج؟ من الواضح أننا في الآونة الأخيرة قد استثمرنا قدرًا كبيرًا من التفكير والمال في قياس الجريمة. فقد صارت إحصائيات أجهزة إنفاذ القانون الآن محكومةً بعناية أكبرَ بكثير من أي وقت مضى. ونتيجةً لذلك صارت أيضًا أدقَّ بكثير من ذي قبل. بالمِثل، كلما زاد حذرُنا في إدارة مثل هذه الإحصاءات وفحصِها، كشفنا المزيدَ من أوجُه قصورها. وعلى الرغم من الجهد الذي بُذل لتحسين موثوقية مثل هذه الإحصاءات،

ثمَّة حاجةٌ واضحة لمصادرَ بديلةٍ للمعلومات، وهنا يأتي دور استقصاءات الجرائم أو الإيذاء. ورغم أن مصادر البيانات هذه أكثرُ موثوقية على عدة أصعدة، فهي أيضًا لا تخلو من المشاكل.

باختصار، دائمًا ما تكون صورتنا عن مستويات الجريمة واتجاهاتها السائدة منقوصة. ونحن الآن لدينا درايةٌ أفضل بكثير ممَّا كنا عليه في السابق في هذا الصَّدَد، وفي تعبيرٍ موازٍ لمقولة دونالد رامسفيلد، نحن نعرف المزيدَ عمَّا نعرفه وما لا نعرفه. ومن المؤكد أن امتلاك عدة مصادر للبيانات أفضلُ من امتلاك مصدر واحد فقط، واعتماد نظرة دائمة الشك تجاه أي ادعاءات تُقدَّم هو بلا شك موقفٌ عقلاني. لكنَّ الشك لا يعني رفْضها. ففي حين أن الإحصاءات ليست موثوقة إلى حدٍّ تام، ويمكن بالتأكيد التلاعبُ فيها بشكل طفيف، فهناك الكثير من بيانات الجريمة لدينا ذات قيمة كبيرة، خاصة في مساعدتنا على فهمِ الاتجاهات العامة السائدة في الجريمة على مَرِّ الزمن. وفي الفصل التالي، سنوجِّه اهتمامنا إلى هذه الاتجاهات السائدة.

الفصل الخامس

فهمُ الاتجاهات الحديثة السائدة في الجريمة

ماذا يحدث للجريمة؟ يُعتبر هذا السؤال واحدًا من الأسئلة البديهية التي تشغَل اهتمامَ العامة. هل تتحسَّن الأمور أم تسوء، وعلى أيِّ نحو؟ تتمثَّل الخطوة الأولى في معرفةِ ما تخبرنا به أنواعُ القياس المختلِفة لدينا عن الاتجاهات السائدة في الجريمة. وفي حال قدَّمت هذه القياسات صورًا متشابهة، فسيكون لدينا درجةٌ من الثقة في أن الاتجاهات السائدة المحدَّدة تحمل علاقةً ما بالواقع. وإذا اختلفت في جوانبَ مهمة، فعلى الأقل سيجعلنا ذلك نفحص الاتجاهات السائدة بعناية أكبر.

سأركِّز على أربع ولايات قضائية: أمريكا، وكندا، وإنجلترا وويلز، وأستراليا. وسنبدأ بالاتجاهات السائدة وفقًا لإحصاءات أجهزة إنفاذ القانون. يتميَّز الاتجاه السائد في الولايات المتحدة بالوضوح إلى حدٍّ ما. فقد زادت معدَّلات الجريمة، مع استثناءات قليلة، في معظم السنوات منذ عام ١٩٦٠ حتى وصلَت إلى ذُروتها في الفترة بين عامي ١٩٩١–١٩٩٢ تقريبًا (انظر شكل ٥-١). وبشكل عام، تضاعفت الجرائمُ المُسجَّلة أكثرَ من ثلاث مرات في تلك الفترة. غير أن معدَّلات الجريمة منذ ذلك الحين في تراجُع في غالب الأحيان، وعلى الرغم من أنها لم تَعُد بأي حال من الأحوال إلى مستوياتها في الستينيات، فإنها الآن تُقارب المستوى الذي كانت عليه في منتصف السبعينيات.

ارتفعت معدَّلات الجريمة في كندا، في معظم السنوات، من أوائل الستينيات حتى وصلَت مرَّة أخرى إلى ذُروتها في وقتٍ ما في أواخر الثمانينيات/أوائل التسعينيات. ومنذ ذلك الحين، كان الانخفاض في الجريمة ثابتًا إلى حدٍّ ما وشديدَ الانحدار، ممَّا أدَّى إلى تراجُع الجريمة إلى مستوياتها في أوائل السبعينيات (انظر شكل ٥-٢).

تبدو الصورة مختلفة قليلًا في إنجلترا وويلز، وإن كان بقَدْر طفيف. فقد ارتفعَت مرَّة أخرى معدَّلات الجريمة بشكلٍ ثابت وحادٍّ خلال الستينيات، والسبعينيات، والثمانينيات،

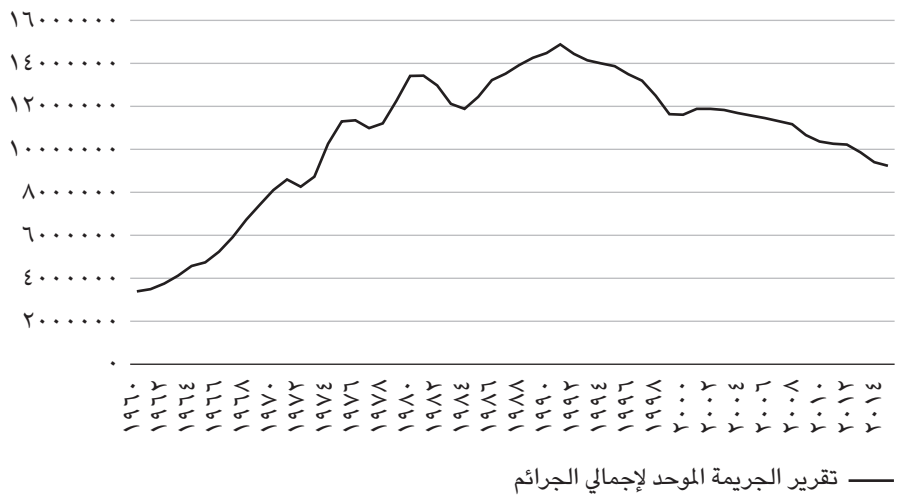

شكل ٥-١: إجمالي الجرائم (تقارير الجريمة الموحَّدة)، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٦٠–٢٠١٥.

وحتى التسعينيات. ويبدو حينها أنها بلغت ذُروتها في فترةٍ ما في أوائل التسعينيات، على غرار كلٍّ من الولايات المتحدة وكندا. ولكن، كما يوضِّح الرسم البياني، هناك تغيير في تقنيات جَمْع البيانات، ومن ثَم حدثَت القفزة التي ظهرَت في عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨، التي يبدو فيها أن الجريمة تسلك اتجاهًا تصاعديًّا مرَّة أخرى حتى أوائل الألفينيات. غير أن الجريمة تنخفض بعد ذلك انخفاضًا حادًّا، وتعود على الأقل إلى مستوياتها في الفترة من منتصف إلى أواخر الثمانينيات (انظر شكل ٥-٣). في الواقع، أُجرِيَ تغييران مُصطنعان على الطُّرق التي جُمِعت بها إحصاءات أجهزة إنفاذ القانون في إنجلترا وويلز، وكلاهما أدَّى إلى تضخُّم في إحصاء الجرائم، ويبدو أنه بمجرد التخلُّص منهما، أصبح لدى إنجلترا وويلز أيضًا معدَّل للجرائم المسجَّلة آخِذ على الأرجح في الانخفاض منذ أوائل التسعينيات.

ثمَّة صعوبة أكبر إلى حدٍّ ما في تجميع الاتجاهات السائدة في أستراليا نظرًا لصعوبة الحصول على أرقام متسقة على مستوى البلاد. وتشير البيانات المتاحة إلى أن جرائم العنف والممتلكات المسجَّلة قد ارتفعت خلال السبعينيات والثمانينيات. وكانت عمليات السطو وسرقة السيارات مستقرةً إلى حدٍّ ما، بل وانخفضت في بعض الولايات في التسعينيات، ثم تدنَّت مستوياتها بسرعة في بداية الألفينيات. ويبدو أن جرائم القتل والسرقة بالإكراه

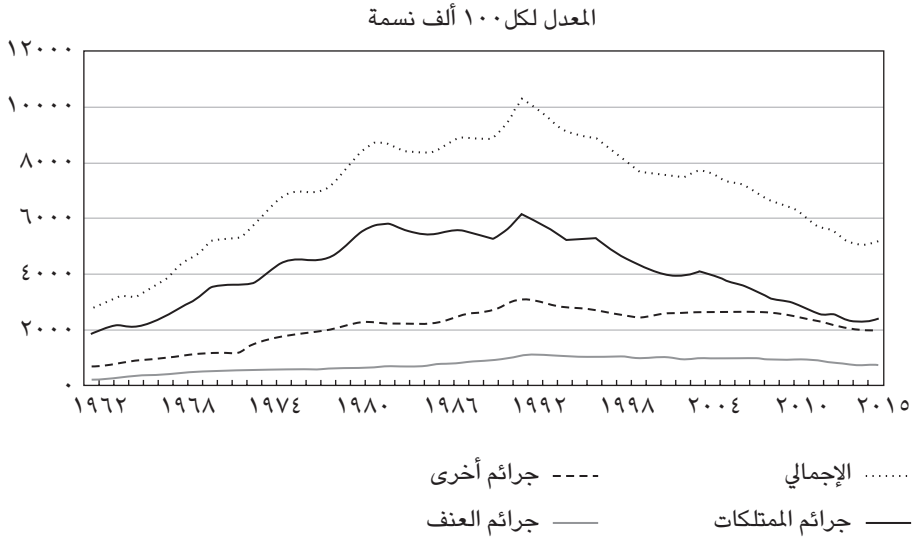

شكل ٥-٢: معدَّلات الجرائم التي سجَّلَتها الشُّرطة في كندا، ١٩٦٢–٢٠١٥.

آخِذة في الانخفاض منذ مطلع القرن الحالي، مما جعل معدَّل الجرائم المسجَّلة أقلَّ في عام ٢٠٠٩ ممَّا كان عليه في منتصف التسعينيات بنحو ٣٠ إلى ٤٠ في المائة.

كلُّ هذا حتى الآن جيد جدًّا. تُظهِر نظرةٌ سريعة على اتجاهات الجرائم المسجَّلة في أربعة أنظمة ديمقراطية غربية أنها جميعًا تُظهر أنماطًا متشابهة بعض الشيء تتمثَّل في ارتفاع معدَّلات الجريمة في سنواتِ ما بعد الحرب؛ إذ بلغَت ذُروتها في الفترة بين أواخر الثمانينيات وأواخر التسعينيات، ثم انخفضت، وهبطَت هبوطًا حادًّا لمدة خمسة عشر إلى خمسة وعشرين عامًا منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أنني لم أعرِض أرقامًا منفصلة، باستثناء كندا، فإن كلًّا من الارتفاع والانخفاض في مستوى الجريمة في هذه البلدان عادةً ما كان يؤثِّر على جرائم العنف والممتلكات. وقبل أن ننتقلَ إلى التساؤل بشأنِ أسباب تغيُّر الجريمة بهذه الطُّرق، يجب أن نتحقَّق مرَّة أخرى من الاتجاهات السائدة من خلال النظر فيما إذا كان مصدرُ البيانات الرئيس الآخَر — استقصاءات ضحايا الجرائم — يُظهِر شيئًا مشابهًا. ففي الولايات المتحدة، يُظهِر «الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم» انخفاضاتٍ كبيرةً في كلٍّ من إجمالي جرائم العنف (يتبع الاغتصاب والاعتداء الجنسي نمطًا

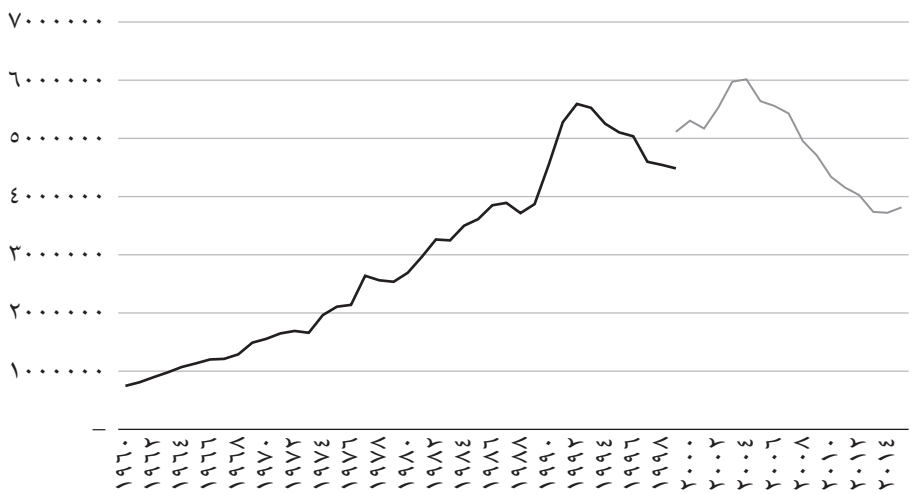

شكل ٥-٣: الجرائم المسجَّلة في إنجلترا وويلز، ١٩٦٠–٢٠١٥.

مختلفًا إلى حدٍّ ما) وجرائم الملكية من أوائل التسعينيات. جُمعت بيانات الاستقصاء في أستراليا بطريقةٍ أقلَّ انتظامًا بكثير، لكنها مع ذلك تتسق مع أرقام الشُّرطة فيما يتعلَّق بانخفاض جرائم السطو. ويصعُب تقييم نتائج جرائم العنف. ففي إنجلترا وويلز، يُظهِر «استقصاء الجريمة في إنجلترا وويلز» ارتفاعَ معدَّل الجريمة بشكل عام منذ الاستقصاء الأول في عام ١٩٨١ حتى منتصف التسعينيات، ومن ثَم بدأ في الانخفاض مرَّة أخرى، وهبط هبوطًا حادًّا حتى تدنَّت مستويات الجريمة بشكل كبير في عام ٢٠١٦ عمَّا كانت عليه عند بدء الاستقصاء (انظر شكل ٥-٤).

بالنظر إلى أن مصدَري البيانات الرئيسَين يبدوان، بوجه عام، متفقَين، وأن الاتجاهات العامة السائدة في الأنظمة الديمقراطية الغربية الأربعة المدروسة تبدو جميعها متوافقة على نطاق واسع، يتبقَّى لنا على الأقل سؤالان مهمان: أولًا: لماذا ارتفعت معدَّلات الجريمة في العقود الأولى بعد الحرب العالَمية الثانية؟ ولماذا انخفضت خلال ١٥ إلى ٢٥ عامًا الماضية؟

أولًا: هناك اعترافٌ محرِج، أعني محرِجًا لخبراء علم الجريمة! إن ارتفاع الجريمة ارتفاعًا مطردًا في سنواتِ ما بعد الحرب كان بمنزلة مفاجأة للكثيرين. فقد كان المتوقَّع

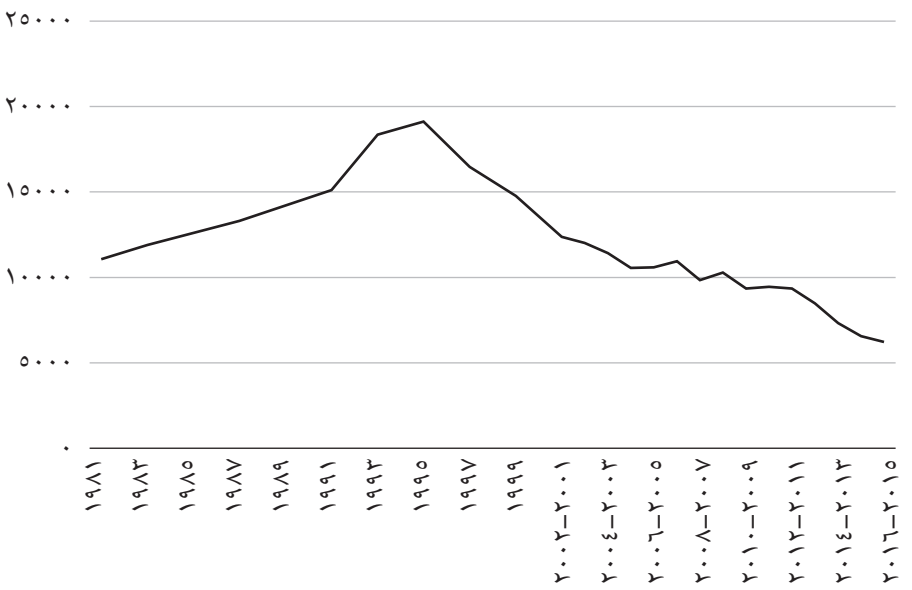

شكل ٥-٤: معدَّل الجريمة في إنجلترا وويلز، ١٩٨١–٢٠١٦ (بيانات استقصاءات الجرائم).

أن تنخفض معدَّلات الجريمة، مع زيادة ازدهار المجتمعات، واستقرار اضطرابات الحرب، ومع تحقيق العمالة الكاملة أو شِبه الكاملة. ولكن كما نعلم الآن، لم تزددِ الجريمة فحسب، بل ارتفعت ارتفاعًا صاروخيًّا، وذلك بالطبع وفقًا لإحصاءات أجهزة إنفاذ القانون. حينها كرَّس خبراءُ علم الجريمة الكثيرَ من اهتمامهم في أواخر القرن العشرين لمحاولات تفسير الارتفاع الشديد في معدَّلات الجريمة في سنواتِ ما بعد الحرب. وسنتحدَّث عن هذه التفسيرات بعد قليل. غير أنه في هذه المرحلة، لا يتحسَّن الوضعُ كثيرًا. وعلى غرار الاقتصاديين والانهيار المالي في الآونة الأخيرة، فشل خبراءُ علم الجريمة أيضًا في توقُّع انخفاض الجريمة. وبدا معظمهم مقتنعين بأن الآمال في انعكاس مسار الجريمة التصاعُدي ضئيلة، وربما ليس لها وجود على الإطلاق. لكن يبدو أن هذا هو بالضبط ما حدث. ويتسابق الجميع الآن لتفسيرِ سببِ انخفاض الجريمة — بافتراض موافقة المرء على أنها كذلك (فلا يوافق الجميع على ذلك) — وسنبحث هذا الأمرَ في الفصل السادس.

لكن أولًا علينا طرح السؤال التالي: لماذا يبدو أن هناك زيادةً ضخمة كهذه في الجريمة بدءًا من الخمسينيات والستينيات فصاعدًا؟

الارتفاع الشديد في الجريمة بعد الحرب

في عام ١٩٦٩ في الولايات المتحدة، طرحَت «اللجنة الوطنية الرئاسية المَعنيَّة بأسباب العنف ومنعه» السؤال التالي:

> لا بد أن نتساءل لماذا زادت معدَّلات جرائم العنف في المدن زيادةً كبيرة خلال العَقد الماضي بالرغم من عدم تدهوُر الظروف التي من المفترض أن تتسبَّب في حدوثِ جرائمَ عنيفة، بل إنها قد تحسَّنَت بشكل عام؟ يشير مكتبُ الإحصاء، في تقريره الأخير عن الاتجاهات السائدة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية، إلى أن معظم «مؤشرات الرفاهية تشير إلى حدوث تقدُّم في المدن منذ عام ١٩٦٠».

كانت اللجنة، بطرحها السؤال بهذه الطريقة، تضع افتراضًا اجتماعيًّا ضخمًا وتعكس أيضًا الرؤيةَ التي كان يتبنَّاها معظم الخبراء في أمريكا وخارجها في ذلك الوقت بشأن الجريمة. كان مُفاد هذا الافتراض أن معدَّلات الجريمة مرتبطة، بطريقةٍ ما، بالفقر وفرص الحياة، وأنه كلما زاد الازدهار بعد الحرب، حتمًا ستنخفض الجريمة. وبحلول أواخر الستينيات، كان من الواضح أن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في الجريمة آخِذًا في الظهور. ولم تكُن اللجنة تعلم أن معدَّلات الجريمة في أواخر الستينيات ستتضاءل مقارنةً بما كان يلوح في الأفق.

هنا، يجب أن نتوقَّف مرَّة أخرى ونذكِّر أنفسنا بأن الإحصاءات الوحيدة المتاحة في ذلك الوقت كانت أرقامًا مستمَدة من أجهزة الشُّرطة/إنفاذ القانون بكل مساوئها وعيوبها. وهناك بعض الأسباب الوجيهة للشك في مدى دقَّتها في عكس اتجاهات الجريمة السائدة في هذه الفترة. أولًا: يبدو من المرجَّح أنه حتى هذه المرحلة كان التركيز قليلًا نسبيًّا على دقة التسجيل؛ ما يعني القليل من الضغط على إدارات الشُّرطة للاهتمام بمدى دقة تسجيلهم لما نما إلى علمهم من جرائم. ومع زيادة موارد قوات الشُّرطة، ازداد الضغط للعمل باحترافية على جميع الأصعدة، بما في ذلك ما يتعلق بجمع المعلومات والإحصاءات. لذلك، ثمَّة احتمالٌ كبير أن جزءًا على الأقل من الزيادة الملحوظة في الجرائم في العقود

الأولى التي تلَت الحرب تُعزى إلى تغيير ممارسات التسجيل الشُّرطي للجرائم. ثانيًا: إلى جانب ارتفاع النزعة الاستهلاكية، صاحبَ الازدهار في فترةِ ما بعد الحرب انتشار التأمين على المنازل والأشخاص (انظر شكل ٥-٥)، وهو أمرٌ من المحتمل أن يكون قد أسهم في الاتجاه التصاعدي في حركة الإبلاغ عن الجرائم.

شكل ٥-٥: إعلان لشركة «برودينشيال» للتأمين، ١٩٢٤.

وعلى الرغم من وجود أدلة على أن شركات التأمين قد عملَت بجِد، لا سيَّما في إنجلترا، للترويج للتأمين ضد عمليات السطو في أوائل القرن العشرين، فإنها لم تنتشر إلا في النصف الثاني من القرن العشرين. كان التأمين يغطي عددًا قليلًا من المنازل قبل ذلك،

وبالفعل، أشار تقدير تقريبي للغاية أُجرِيَ في عشرينيات القرن الماضي إلى أن حوالي خمسة في المائة فقط من جميع مخاطر السطو في الولايات المتحدة كانت مُغطَّاة بالتأمين. تستلزم معظم المطالبات التأمينية الناجحة الاتصال بالشُّرطة للإبلاغ عن الخسارة، ومن ثَم فإن انتشار التأمين يضمن زيادةً في معدَّل «الإبلاغ» عن الجرائم. ولا توجد طريقةٌ سهلة لتقدير إسهام التأمين، ولكن مرَّة أخرى يبدو منطقيًّا أن عنصرًا، وربما عنصرًا كبيرًا، من عناصر ارتفاع جرائم الملكية بعد الحرب، كان ناجمًا عن توافُر قَدْر أكبر من التغطية التأمينية على المنازل. برغم ذلك، يظل من المحتمل إلى حدٍّ كبير أنه كانت لا تزال هناك ارتفاعات كبيرة في معدَّلات الجريمة في العقود الثلاثة بدءًا من منتصف الخمسينيات حتى أواخر الثمانينيات. والسؤال التالي هو: ما السبب وراء ذلك؟

في مقالٍ من الطراز الأول نُشر عام ١٩٧٩، قدَّم كلٌّ من لورانس كوهين وماركوس فيلسون ما أطلقا عليه تفسير «الأنشطة الروتينية» لعناصر ارتفاع مستوى الجريمة الذي كان يحدُث. حينها، كان التركيز مُنصَبًّا على ما أشارا إليه بأنه «انتهاكات وحشية مباشرة» حيث «يستولي شخصٌ ما على ممتلكات شخص آخَر أو يُلحق بها أو به الضرر بشكل واضح ومتعمَّد»، ولكن أفكارهما كانت تتمتَّع بمجال تطبيقي واسع. يحدِّد نهج الأنشطة الروتينية ثلاثة مكونات في مثل هذه الوقائع الإجرامية: جانٍ له دافع (شخص يريد ارتكابَ الجريمة)؛ هدف مناسب (شخص ما/شيء ما سيتعرض للهجوم/السرقة)؛ وغياب «رقيب كفء» (أنظمة مراقبة غير ملائمة). وباستخدام مجموعة متنوِّعة من مصادر البيانات، استطاعا أن يوضِّحا كيف أن التغييرات التي طرَأت على تنظيم الحياة اليومية في فترةٍ ما بعد الحرب ربما أسهمت في ارتفاع معدَّلات مثل هذه الجرائم الوحشية. وفيما يتعلَّق بالجريمة، قد يُنظر بشكلٍ مباشر إلى حدٍّ ما إلى التوسُّع الهائل في توافُر السلع الاستهلاكية المعمرة وانتشارها في هذه الفترة بصفتها زيادة جوهرية في «الأهداف المناسبة». ففي منتصف سبعينيات القرن الماضي، أشارت بيانات مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أن ما يقرُب من ٧٠ في المائة من جميع السرقات كانت لسيارات أو درَّاجات أو لمحتوياتها. إيجازًا، كانت السرقات منحصرةً في أشياءَ لم تكُن متوافرة على نطاق واسع قبل ثلاثين عامًا. عِلاوةً على ذلك، لم يكُن العديد من هذه الأشياء مرغوبًا فيها للغاية فحسب، بل كانت أيضًا قابلة للحمل، على الأقل نسبيًّا.

يقترح نهجُ الأنشطة الروتينية أيضًا أن احتمال التعرُّض لجرائمَ وحشية يرتبط بعناصر الحياة اليومية للفرد. إلى أيِّ مدًى يكون المرء محاطًا بما يُطلق عليه

«الرقباء الأكفاء» خلال الأنشطة اليومية؟ يفترض نهج الأنشطة الروتينية أن أولئك الذين يقضون وقتًا أطول مع العائلة، على سبيل المثال، أقل عُرضة لخطر الإيذاء الوحشي من أولئك الذين يقضون وقتًا أطول بعيدًا عن المنزل أو بعيدًا عن العائلة أو غيرها من المجموعات الأساسية. وعلى المستوى المجتمعي، يذهب الباحثان إلى أنه في الفترة التي أعقبت الحربَ العالمية الثانية، شهدَت الولايات المتحدة زيادةً كبيرة في الابتعاد عن الأنشطة المنزلية والتوجُّه نحو الأنشطة غير المنزلية وغير الأسرية. وتغيَّرت طبيعة سوق العمل، على سبيل المثال، مع خروج النساء للعمل بأعدادٍ أكبرَ بكثير عن ذي قبل، وكذلك الالتحاق بالكلية أو الجامعة على نطاقٍ مختلف تمامًا عن مستوياتِ فترةِ ما قبل الحرب. وأدَّى الالتحاق بالكليات أو الذهاب إلى العمل إلى زيادات ملحوظة للغاية في شراء السيارات، أو «الأهداف المناسبة» كما قد ننظر إليها الآن في هذا السياق. وغالبًا ما ينطوي العمل والسفر أيضًا على شراء المزيد من السلع الاستهلاكية المُعمِّرة التي يمكن أَخْذها واستخدامها بعيدًا عن المنزل، حيث كانت أكثرَ عُرضة للخطر. كذلك أدَّى دخول النساء إلى سوق العمل بأعداد كبيرة إلى تقليل عدد الأشخاص الموجودين في المنزل أثناء النهار، والمتاحين لأداء دور «الرقباء الأكفاء» في المناطق المحلية.

ينبغي أن يكون واضحًا الآن أن نموذجَ الأنشطة الروتينية يُشير أيضًا إلى أن هذه العوامل المختلفة — زيادة الأهداف المناسبة، وقلة توافُر الرقباء الأكفاء — قد يؤثِّر بعضها على بعض بطريقةٍ تُضاعف فرص الجريمة. والآن، وتكرارًا للنقطة التي أُثيرت سابقًا، لم يقدِّم كوهين وفيلسون أيَّ شيء يقترب من التفسير الكامل لارتفاع معدَّلات الجريمة في فترةِ ما بعد الحرب. ولكن ما أسهم به عملهما بشكلٍ مفيد هو تذكيرنا بأن ثمَّة جوانبَ من الحياة اليومية توفِّر فرصًا لارتكاب الجريمة، وأن عناصر الحياة اليومية هذه ليست مستقرة. فقد تتغيَّر بطرقٍ تستدعي ارتفاعًا (أو انخفاضًا، بالطبع) في النشاط الإجرامي، وفي حالة فترةِ ما بعد الحرب، فإن مثل هذه التغييرات تحديدًا هي التي قد تساعدنا على فَهْم واحد على الأقل من العناصر المهمة لارتفاع الجريمة. وبناءً على ذلك، يشيران إلى أنه: «من المثير للسخرية أن العوامل التي تزيد من فرصة الاستمتاع بمميزات الحياة قد تزيد أيضًا من فرصة التعرُّض للانتهاكات الوحشية». فمثلما تُوفِّر السيارة حُرية الحركة، ويوفِّر الالتحاق بالكلية، ومشاركة الإناث في القوى العاملة، وزيادة فرص السفر لقضاء العطلات مَهربًا للخروج من المنزل، يَزيد كلُّ هذا أيضًا من مخاطر التعرُّض لجرائم وحشية. ويركِّز نهج الأنشطة الروتينية، في جوهره، على فرص النشاط الإجرامي والمخاطر

التي ينطوي عليها استغلال تلك الفرص. ولا ينطوي هذا النهج على الكثير عن الدوافع البشرية بخلاف الإشارة إلى أننا جميعًا منخرطون في شكلٍ من أشكال حساب المخاطر مقابل المكافآت.

غير أن أولئك المهتمين بقضايا الاقتصاد السياسي سيرغبون في رؤيةِ حُجَج كوهين وفيلسون من منظورٍ أوسَع نطاقًا إلى حدٍّ ما. هذا من شأنه أن يشيرَ إلى التغيرات الهائلة في القدرات الصناعية والتصنيعية للعديد من الدول الغربية، والعواقب الوخيمة على التوظيف، والدخل، والأمن الاقتصادي العام التي تسبَّبَت بها هذه التغيرات لأولئك الذين يعملون في وظائف تتطلَّب مهارات منخفضة إلى متوسطة. لقد أدَّت التغيرات السياسية المصاحبة التي شجَّعَت على مزيد من الفردانية، والخصخصة، واللجوء إلى السوق، وسَعَت إلى وضعِ قيودٍ أكبرَ من أي وقت مضى على الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، إلى تزايد عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية منذ أواخر السبعينيات على الأقل فصاعدًا. باختصار، من شأن مثل هذا المنظور أن يضعَ أيَّ نظرية قائمة على الفرص ضمن نطاقٍ أشمَل تعمل فيه الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة على محو العديد من الفرص المشروعة لتحقيق مكاسب شخصية كانت موجودة في السابق وفي الوقت ذاته تقويض العديد من الأشكال المجتمعية للتضامن والرقابة التي ساعدت في الحفاظ على الانضباط والنظام.

ماذا لو اتخذنا أيضًا منظورًا أطولَ مدًى؟ من خلال تبنِّي منظور تاريخي، والتأثُّر الشديد بنظرية عالِم الاجتماع الألماني، نوربرت إلياس، عن «عملية التمدُّن»، يذهب عالِم النَّفْس ستيفن بينكر إلى أن ما حدث خلال العقود من الستينيات إلى الثمانينيات كان في الواقع انعكاسًا لاتجاه تاريخي طويل المدى. ويرى أن أفضل التحليلات التاريخية تشير فيما يبدو إلى أن معدَّلات جرائم القتل آخِذة في الانخفاض منذ القرن الثالث عشر أو الرابع عشر. والقتل هنا يُستخدَم مؤشِّرًا لاتجاهات الجريمة الأوسَع نطاقًا؛ لأن البيانات الخاصة به أفضل؛ إذ يشيع الإبلاغ عن جرائم القتل وتسجيلها أكثرَ من الجرائم الأخرى، حتى جرائم العنف. فلماذا ارتفعت الجريمة عمومًا، والقتل خصوصًا، خلال هذه العقود؟ وفقًا لبينكر، تُعَد هذه الاتجاهات مؤشرًا على «اتجاه نحو تراجُع التمدُّن»، وحدوث انتكاس — ربما مجرَّد انتكاس قصير المدى — لعملية التمدُّن الطويلة المدى. ويزعم إلياس، مؤسِّس هذه النظرية، بأن عملية تشكيل الدول القومية الحديثة جلبَت معها تغيُّرات في العلاقات بين الناس داخل التسلسلات الهرمية الاجتماعية التي تشمل، من بين أمور أخرى، التدفُّق التدريجي لبعض الأعراف والتطلعات الاجتماعية. إيجازًا، تسبَّب تزايد

الاعتماد المتبادل على مدى قرون في ظهور مزيد من القيود على السلوكيات الاندفاعية والعدوانية، ممَّا أدَّى إلى تشديد الضغوط الاجتماعية عمومًا نحو ضبط النَّفس. وكانت النتيجة، على مدى هذه الفترة الممتدة، زيادة تدريجية للحساسية إزاء المعاناة بأشكالها المختلفة، وتناقص تحمُّل العنف ومظاهره. يستخدم العديد من المُعلِّقين، ومن بينهم بينكر، أفضلَ البيانات التاريخية المتوافرة لدينا من خلال خبراء علم الجريمة مثل مانويل إيزنر، لتوضيح مثل هذا الانخفاض الطويل المدى في السلوك العنيف بدقة. ويبدو أن هذا الانخفاض قد اتخذ اتجاهًا عكسيًّا منذ الستينيات.

والآن، في حين أن الدولة لم تُقوَّض فجأةً منذ الستينيات فصاعدًا؛ فوفقًا لبينكر، هناك ركيزتان أخريان من نظرية إلياس قد تراجعتا إلى حدٍّ ما. كان التضامن الاجتماعي متأثرًا بمجموعة متنوِّعة من القوى شأنُه شأن الضغط لممارسة ضبط النَّفْس والامتثال للقواعد. وفي هذا الصدد، يشير بشكلٍ خاص إلى ظهور ثقافة الشباب، التي دعمها انتشار التليفزيون والراديو، والتغيرات في هياكل الفُرص للشباب، والنساء، والطبقات العاملة، التي حفَّزَت رفضًا جزئيًّا لبعض عناصر السُّلطة، ممَّا أدَّى إلى زعزعة بعض الروابط الاجتماعية، وتفكك العديد من روابط الرقابة الاجتماعية غير الرسمية. باختصار، يشير بينك إلى أن عمليات تجاوز الرسميات وإلغاء التبعية — مما يعطي إحساسًا بالتحرُّر من القيود التقليدية — هي ما تدعم الاتجاه التصاعدي في منحنى الجريمة خلال عقود الحِقبة التي يُطلَق عليها «الحِقبة المتساهلة»، وما بعدها. إن بينكر في تبنِّيه لهذا الرأي ليس بعيدًا بشكل كبير عن بعض التحليلات التي قدَّمَها أولئك الذين ينتمون إلى التيارات السياسية اليمينية، مثل المعلِّق الأمريكي تشارلز موراي، الذي ركَّز على صعودِ ما يُطلق عليه «الطبقة الدنيا» في الولايات المتحدة وبريطانيا، وألقى بمسئولية ارتفاع الجريمة على عاتقِ أوضاع الرعاية الاجتماعية بعد الحرب. فقد ساعد هذا، وفقًا لرأي موراي وآخَرين، في تقويض الهياكل الاجتماعية التقليدية مثل الزواج والأسرة، وأضعف القيم الاجتماعية التقليدية مثل الاحترام، والعمل الجاد، والانضباط.

يمكن القول إن هذه التفسيرات، سواء في شكلها الأكثر تقدُّمية كما قدَّمَها ستيفن بينكر، أو شكلها الأكثر تحفُّظًا كما صاغها تشارلز موراي، إنما تقلِّل من أهمية التحولات الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية المُوضَّحة أعلاه، وتركِّز تركيزًا كبيرًا للغاية على التغيير «الثقافي» و«الأخلاقي». ونتيجةً لذلك، فإنها أيضًا تعاني بعض الشيء للتعامل مع ما يبدو أنه تحوُّل مفاجئ إلى حدٍّ ما في اتجاهات الجريمة في وقتٍ ما بين أواخر الثمانينيات وأوائل

التسعينيات. إذَن لماذا بدأَت الجريمة في الانخفاض واستمرَّت تنخفض، دون سابق إنذار نوعًا ما بالنسبة إلى معظم خبراء علم الجريمة؟ استغرق الأمر بعضَ الوقت، لكن اللغز أصبح مؤخَّرًا محورَ اهتمام مجموعة متزايدة من العلماء، وهذا ما سنوجِّه له انتباهنا في الفصل التالي.

الفصل السادس

فَهْم أسباب تراجُع الجريمة

تُظهِر المعلومات المستمَدة من مجموعة متنوعة من المصادر أن الجريمةَ قد تراجعَت في عدد كبير من البلدان على مدار العشرين عامًا الماضية أو أكثر. فيشير «الاستقصاء الوطني لضحايا الجرائم» إلى أن الجرائم العنيفة في الولايات المتحدة قد انخفضَت بنحو ٧٠ في المائة بين عامَي ١٩٩٣ و٢٠١١، وعمليات السطو بما يزيد على النصف، والسرقة بما يزيد على ٤٠ في المائة. واكتُشفَت اتجاهاتٌ مماثِلة في كندا وإنجلترا وويلز، وعلى ما يبدو في أستراليا ونيوزيلندا. وتشير مقارنةٌ أوسَعُ نطاقًا، عقَدَها «الاستقصاء الدولي لضحايا الجرائم»، إلى أن دولًا مثل فرنسا، وهولندا، وفنلندا شهدت أيضًا انخفاضًا كبيرًا في معدَّلات الجريمة. وعلى الرغم من أن تقييم اتجاهات الجريمة محفوفٌ بالصعوبات، كما أوضَحَ الفصل الخامس، فقد خلصَت مراجعة دقيقة للغاية للأدلة إلى أنه «من المنطقي الإشارة إلى حدوث انخفاض عام في معدَّلات الجريمة في أوروبا». لذا، فإن الاتجاه قَيْد المناقشة لا يبدو أنه قد اقتصر على مدنٍ أو بلدان مُعيَّنة. كما أنه لم يكُن مجرَّد ظاهرة وقتية قصيرة الأجَل، بل استمرَّ مدةً طويلة، حتى خلال فترات الاضطراب الاقتصادي الكبير. إذَن كيف يمكن تفسير ذلك؟

الاقتصاد

بالرغم من وجود العديد من المؤلَّفات حول الروابط بين الظروف الاقتصادية السائدة والجريمة، فما يكتشفه المرء سريعًا هو أن العلاقات بين الدخل، والثروة، وعدم المساواة، والجريمة، والإيذاء بعيدةٌ كلَّ البُعد عن الوضوح، وإن كانت تُظهِر بعض الأنماط الواضحة إلى حدٍّ ما. لنأخذ السطو مثالًا على ذلك. فمعدَّلات السطو على المنازل أعلى

بكثير في المجتمعات الأفقر، ولكن على المستوى القومي، تميل المعدَّلات الإجمالية للسطو إلى الزيادة مع زيادة الثروة العامة، وفقًا لإجمالي الناتج المحلي. ولكن لماذا قد يكون هذا هو الحال؟ إن أبسَط إجابة عن هذا اللغز على الأرجَح هي أن مقياسًا مثل إجمالي الناتج المحلي على المستوى القومي يُعتبر مؤشرًا بشكل عام لمستوى «الفرص» الإجرامية (مقدار الأشياء ذات القيمة التي يمكن سرقتها)، بينما على مستوى المنازل، تُحدد أنماط السطو من خلال عوامل أخرى تشمل مدى قُرب الأشخاص الذين لديهم «الدافع» للرغبة في السرقة، ووجود التدابير الأمنية الأساسية أو غيابها.

في الأبحاث المبكِّرة حول المؤشرات الاقتصادية والجريمة، مالَ خبراء علم الجريمة إلى النظر في تأثير البطالة: هل كان الارتفاع والانخفاض في أعداد العاطلين عن العمل مرتبطًا بالاتجاهات السائدة في الجريمة؟ ونتيجة لعدم وجود رسالة واضحة من هذه الدراسات وتزايد الشكوك حول بيانات البطالة، بدأ الباحثون في بحث العلاقة بين التغيرات في الاقتصاد الكلي ومستويات الجريمة بعدة طرُق مختلفة. ووجدت الدراسات في هذا السياق أن الاقتصاد القوي في الولايات المتحدة في التسعينيات قد حدَّ من عدد جرائم الملكية في تلك الفترة. وتعقَّد الموقف إلى حدٍّ ما بفعل وجود بعض الأدلة على وجود علاقة بين التغيرات القصيرة الأجل في مستويات جرائم الملكية والاستهلاك؛ إذ ترتبط معدَّلات نمو جرائم الملكية ارتباطًا وثيقًا بالنمو الاقتصادي. بشكلٍ أكثرَ تحديدًا، عندما ينمو الاستهلاك الكلي بسرعة، يميل تصاعد جرائم الملكية إلى التباطؤ أو انعكاس المسار؛ إذ يقلُّ عدد الأشخاص ممَّن لديهم حافزٌ للسرقة، وتميل معدَّلات جرائم الممتلكات إلى الارتفاع خلال فترات الركود الاقتصادي. وعلى الرغم من هذه العلاقة الواضحة، تشير أبحاث علم الجريمة التي أُجرِيَت حتى الآن إلى أنه لا توجد صِلة بسيطة بين التغيير الاقتصادي الواسع النطاق ومستويات الجريمة على المدى الطويل.

يوجد الآن عددٌ كبير من الدراسات التي تبحث العلاقة بين العوامل الاقتصادية والانخفاضات الأخيرة في الجريمة، ويشير الجزء الأكبر منها إلى وجود تأثيرات محدَّدة بشكل عام. على سبيل المثال، أشارت تقديرات دراسة أجراها مركزُ بريننان التابع لجامعة نيويورك إلى أن الزيادات في الدخل في التسعينيات والألفينيات ربما كانت مسئولة عن انخفاض الجريمة بنسبة تتراوح بين خمسة وبين عشرة في المائة، وأن انخفاض البطالة في التسعينيات كان مسئولًا عن انخفاض الجريمة مرة أخرى بنسبة تصل إلى اثنين في المائة في ذلك العَقد. وتُقدِّم دراسات أخرى صورًا مماثلة. وعلى الرغم من أن القليل منها

يركِّز بشكل خاص على الأزمة المالية التي حدثَت في العَقد الماضي، يبدو أن الانخفاضات الحادة في الجريمة التي حدثت على مدى عقدَين على الأقل لم تتراجع بفعل الأزمة المالية التي حدثت في الآونة الأخيرة، ويبدو أنه لا يوجد تفسير اقتصادي واضح — أو بسيط — لانخفاض معدَّلات الجريمة.

ولكن يمكن القول إن الكلمة المفتاحية هنا هي «بسيط». فلماذا قد نتخيَّل أن شيئًا كالتحول الطويل الأجل في مستويات الجريمة، لا شك أنه مُعقَّد، يمكن تفسيره بشيء مباشِر نسبيًّا مثل ثقة المستهلك، أو مستويات البطالة، أو معدَّلات التضخم؟ قد يكون لمثل هذه الأشياء تأثير، وكما هو موضَّح، توجد أبحاثٌ تشير إلى ذلك بالفعل. ولكن مع تزايد عدد المعلِّقين المجادلين، يتعيَّن على المرء بالتأكيد وَضْعُ مثل هذه العوامل الاقتصادية الضيِّقة في سياق أوسَع. وهذا يعني عودةً إلى دراسة الاقتصاد السياسي — وهي دراسة متعدِّدة التخصصات للعلاقة المتبادلة بين السياسة، والسياسة العامة، والاقتصاد — والنظر في طرق اندماج سَيْر النظم الاقتصادية الرأسمالية وعلاقتها بالسياسات والممارسات الاجتماعية والسياسية لتشكيل العالَم الاجتماعي الذي نعيش فيه، بما في ذلك مستويات الجريمة.

العِقاب

غالبًا ما يحرص السياسيون على وجه الخصوص على الادعاء بأن أفضلَ حل للجريمة هو العِقاب. فكلما زاد العِقاب (إما عن طريق معاقبة عدد أكبر من الناس أو بمعاقبة الجناة بمزيد من القسوة، أو كليهما)، سيؤثِّر ذلك بالضرورة على الجريمة. والسؤال الأول هنا — وهو السؤال الذي سنعود إليه في الفصل السابع — هل كنا نبالغ في العِقاب؟ والجواب هو بلا شك: نعم، رغم وجود استثناءات. والمثال الأوضح على ذلك هو أمريكا.

يوضِّح الشكل ٦-١ التغييرَ الذي طرأ على ما يُشار إليه باسم «النظام الإصلاحي» بالولايات المتحدة خلال ثلاثة العقود والنصف بين ١٩٨٠ و٢٠١٥. يوجد في الولايات المتحدة سجون فيدرالية وسجون تابعة للولاية، إلى جانب غرف الحجز المحلية (التي تمثِّل مجتمعةً إجمالي عدد السجناء)، بالإضافة إلى أولئك الذين يخضعون حاليًّا لنظام الإفراج المشروط (ومن ثَم يخضعون لشكلٍ من أشكال الإشراف بعد إطلاق سراحهم من السِّجن) أو تحت المراقبة. في تلك العقود الثلاثة، ارتفع عدد نزلاء السجون بنسبة ٣٧٧ في المائة، وارتفع عدد المحبوسين في غرف الحجز بنسبة ٢٩٩ في المائة، وعدد المُفرَج عنهم إفراجًا

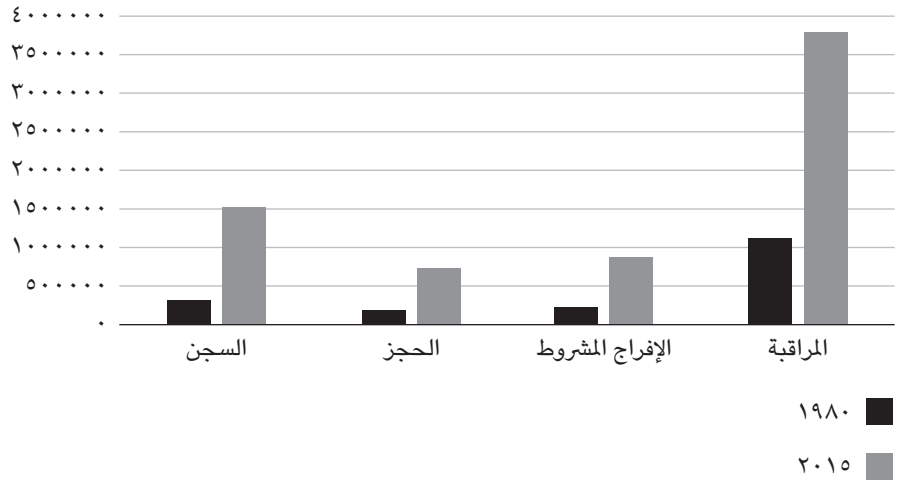

شكل ٦-١: عدد الأفراد الخاضعين للنظام الإصلاحي الأمريكي، ١٩٨٠-٢٠١٥.

مشروطًا بنسبة ٢٩٤ في المائة، وعدد مَن يخضعون للمراقبة بنسبة ٢٣٩ في المائة. وارتفع عدد نزلاء المؤسسات الإصلاحية في الولايات المتحدة في المجمل إلى ما يقرُب من ثلاثة أمثال (٢٧٥ في المائة) حتى وصل إلى ما يقل عن سبعة ملايين شخص بقليل؛ أيْ ما يعادل حوالي واحد من كل ٣٦ فردًا من إجمالي السكان البالغين. إذَن صحيح أن الأمريكيين ينفِّذون العقوبات بشكلٍ مختلف بكل المقاييس. فلا توجد دولة أخرى على وجه الأرض تسجُن مثل هذه النسبة الكبيرة من سكانها كما تفعل أمريكا، لكن العديد من البلدان شقَّ طريقه نحو زيادة معدَّلات السَّجن بشكل ضخم خلال الفترة التي سبقت انخفاض معدَّلات الجريمة مباشرة وأثناءها.

كيف يمكن لهذا أن يفسِّر تراجُع مستويات الجريمة؟ من الواضح أن هناك «ردعًا». ويقسِّم خبراءُ علم الجريمة هذا الردع إلى فئتَين: الردع «العام» والردع «الفردي» (أو المحدَّد). ويتضح معنى كلٍّ منهما من الاسم: فالردع العام يشير إلى فكرةِ أن وجود نظام للعقاب والإلمام به له تأثير عام على السكان عمومًا. فنحن نعلم أننا نواجه احتماليةَ القبض علينا ومعاقبتنا إذا انتهكنا القانون، وهذا كافٍ بالنسبة إلى الكثيرين منا لردعنا عن القيام بذلك. أما الردع الفردي (أو المحدَّد) فيشير إلى تأثير العقوبة على الفرد. فبعد

تغريم الشخص، أو وضعه تحت المراقبة، أو إرساله إلى السِّجن، وما إلى ذلك، يُردع عن ارتكاب أفعال مستقبلية.

إن هذه الأفكار منطقيةٌ، وعادةً ما تصبح جزءًا من فهْمنا العام للعالَم منذ سن مبكِّرة. ولسوء الحظ، فإن الأدلة البحثية لدعم مثل هذه الأفكار ليست قوية على الإطلاق. فما تظهره هذه الأدلة، بادئ ذي بدء، هو أن معظمنا يستجيب جيدًا إلى حدٍّ ما للتهديدات العامة فيما يتعلَّق بالأشياء «الأقل أهمية». لذلك، على سبيل المثال، فإن انتظار السيارات بشكل غير قانوني، أو تجاوُز السرعة، أو إلقاء القمامة كلها أمثلة لسلوكيات تثبت أن زيادة احتمالية الاعتقال أو تغليظ العقوبة، حال القبض على شخصٍ ما، تميل إلى التأثير على احتمالية ارتكاب تلك الأشياء. أما عندما يتعلَّق الأمر بجرائم أخرى — كل شيء من بيع المخدرات إلى العنف — فإن الأدلةَ على تأثير الردع ليست قوية على الإطلاق. لماذا؟ لأن العديد من هذه الجرائم تُرتكَب بعيدًا عن أعين العامة، ممَّا يعني عدم وجود «رقيب كفء». وفي بعض الأحيان قد تُرتكب تحت تأثير المشروبات الكحولية أو المخدرات، أو في لحظةِ غضب. باختصار، قد تكون غيرَ مقصودة وأقلَّ فاعلية بشكل واضح من بعض تلك السلوكيات الأخرى المذكورة آنِفًا.

هذا لا يعني أن مثل هذه السلوكيات لا يمكن التأثير عليها، بل يعني فقط أن التلويح بالعِقاب قد لا يكون الأداةَ الأكثر فاعلية للتأثير فيها. في الواقع، تشير الأدلة البحثية إلى أن «التيقُّن» من وجود العِقاب له التأثير الأكبر. بتعبيرٍ أدقَّ، بالنظر إلى اعتماد العقوبة على الاعتقال، والمحاكمة، والإدانة، يجب تحليل هذه النتيجة بشكل أكبر. في الواقع، تشير الأبحاث إلى أن احتمالية الاعتقال هي التي تتمتع بالتأثير الأكبر؛ فقلقُنا بشأن القبض علينا يفوق قلقَنا بشأن حجم العقوبة التي ستتبع ذلك، وعلى أي حال نحن جاهلون بشكل عام بكيفية تصرُّف المحاكم عند إصدار الأحكام. الحقيقة هي أن معظمنا لا يرتكب جرائم في معظم الأوقات، ولكن حقيقة أننا ملتزمون بالقانون بشكل عام لا علاقةَ لها بالردع بقَدْر ما ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما نشير إليه عمومًا بـ «الرقابة الاجتماعية غير الرسمية»، الذي يكمُن بشكل أساسي في تأثير العائلة، والأصدقاء، والمجتمع كله على سلوكنا (انظر الفصل السابع).

ماذا عن الردع الفردي؟ لا شكَّ أن العِقاب له تأثير حتمي على الفرد الذي يُعاقَب، أليس كذلك؟ حسنًا، هذا صحيح، لكن الأرجح أن هذا التأثير قد يكون أقلَّ ممَّا تعتقد. تأثير العقوبة بشكل عام باستخدام ما يسمَّى بـ «معدَّلات العود» أو «معدَّلات تكرار الإدانة».

يشير القياس في الإجراء الأول عمومًا إلى نسبة الجناة الذين يُعاد اعتقالهم بعد سنتَين أو ثلاث سنوات من انتهاء عقوبتهم (سواء بالسَّجن، أو المُراقَبة ... إلخ)؛ بينما يشير الإجراء الآخَر إلى نسبة الأشخاص الذين لم يُقبض عليهم فحسب، بل أُعيدَت إدانتهم بعد فترة مماثلة. وللأسف كانت النِّسب مخيِّبة للآمال.

في الولايات المتحدة، كشفت دراسة أجراها مكتب إحصائيات وزارة العدل، والتي تتبَّعَت أكثرَ من ٤٠٠ ألف سجين أُفرج عنهم من سجون الولايات خلال عام ٢٠٠٥، أنه في نهاية فترة المتابعة التي استمرَّت خمس سنوات، بلغَت نسبة الذكور الذين تعرَّضوا للاعتقال مرَّة أخرى على الأقل ٧٨ في المائة، وبلغَت نسبة الإناث ٦٨ في المائة. ووجدَت الدراسة نفسها أنه من بين جميع السجناء المُفرَج عنهم في عام واحد، أُعيدَت إدانة ما يقرُب من نصفهم (٤٧ في المائة) في غضون ثلاث سنوات. وتراوحت معدَّلات إعادة الإدانة من ٤٠ إلى ٤٢ في المائة لمرتكبي جرائم العنف وجرائم الإخلال بالنظام العام، و٤٧ في المائة لمرتكبي جرائم المخدرات، و٥٣ في المائة لمرتكبي جرائم الممتلكات. عِلاوةً على ذلك، وجدَت الدراسة أن أكثر من نصف السجناء (٥٢ في المائة) أُعيدوا إلى السِّجن في غضون ثلاث سنوات إمَّا بسبب جريمة جديدة أو لانتهاكهم شروط الإفراج المشروط. وبالطبع، لا شيء من هذا من شأنه أن يشير إلى أن العقوبة ليس لها تأثير، بل يشير فقط إلى أن «نجاحها» ليس مرتفعًا قياسًا على تأثيرها على احتمالية ارتكاب الجرائم في المستقبل. وهذا كلُّه قبل أن نبدأ في التفكير في التكاليف — الشخصية، والاجتماعية، والمالية — وإمكانية أن تكون العقوبة في حدِّ ذاتها محفِّزة للسلوك الإجرامي.

بالنسبة لأولئك الذين يتصوَّرون أن العقوبة، وبشكل أكثرَ تحديدًا، التوسُّع الهائل في استخدام عقوبة السَّجن، كان بمنزلة المفتاح لانخفاض معدَّل الجريمة، فإن الأدلة البحثية حول الردع لا تبعث كثيرًا على الطمأنينة. ثمَّة فكرة أخرى يفضِّلها أولئك الذين يطالبون بزيادة اللجوء إلى الاعتقالات هي «التعويق». تقترح هذه الفكرة أنه بإبعاد شخصٍ من المجتمع فهذا يمنعه من ارتكاب الجرائم طَوال فترة سَجنه. ونظريًّا، مثلما يقترح هذا الافتراض، إذا سجنَّا المجرمين الأكثرَ ارتكابًا للجرائم مدةً كافية، فإن هذا سيقلِّل بلا شك من معدَّلات الجريمة. وقد عبَّر الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في عام ١٩٧٥ عن هذا الأمر بشكل مُبسَّط عندما قال:

> سينخفض معدَّل الجريمة إذا ظلَّ الأشخاص الذين عادةً ما يرتكبون معظم الجرائم الوحشية في السِّجن مدة معقولة ... لأنهم لن يكونوا حينها أحرارًا

لارتكاب المزيد من الجرائم ... فأحد الآثار البديهية للسَّجن هو فصل منتهكي القانون عن المجتمع الملتزم بالقانون.

ومع أنَّ هذه الفكرةَ تحظى بقَدْر من الجاذبية ظاهريًّا، هناك عدد من الأمور تحتاج إلى توضيح. أولًا: علينا قبول فكرة أن مجرد وجودِ شخصٍ ما في السِّجن لا يعني أنه لا يمكنه ارتكاب «جرائم». فقد يعتدي على الموظفين أو السجناء الآخَرين — وعادةً ما يحدُث ذلك — ويمكنه استخدام موادَّ غير مشروعة، والكثير منهم يستطيع أن يفعلَ ذلك وسيفعله. عِلاوة على ذلك، يصعُب معرفةُ كيفية تمكُّن بعض الجناة من الاستمرار في أعمالهم الإجرامية الخارجية أثناء قضاء عقوبة السَّجن. ويصف ديفيد سكاربيك، في واحد فقط من الأمثلة العديدة التي أوردَها في كتابه عن عصابات السجون الأمريكية، أنشطةَ عصابة المافيا المكسيكية في السِّجن في كاليفورنيا، التي تضمَّنَت توزيعَ المخدرات، والسطو المسلح، والقتل. فهُم أبعَدُ ما يكون عن الشعور بالوحدة في نظام السجون الأمريكية.

ثانيًا: ترتكز فكرةُ تأثير التعويق على افتراض أن جميع هؤلاء المسجونين كانوا سيستمرون في ارتكاب الجرائم لو ظلُّوا أحرارًا. وعلى الرغم من أن هذا قد ينسحب على كثيرين، فإنه لا ينسحب على الجميع؛ ومن ثَم فإن تقييمَ أي تأثير تعويقي ينبغي أن يأخذَ ذلك في الاعتبار. ثالثًا: يرتكب الجناة الجرائمَ بمعدَّلات مختلفة جدًّا وعلى فترات زمنية مختلفة. وفي حالِ كانوا من معتادي الإجرام ويُسجنون في ذُروة «مسيرتهم» الإجرامية، فقد يتم منعُ العديد من الجرائم نظريًّا. في المقابل، إذا كانوا مجردَ مجرمين عرَضيين، أو إذا كانوا يقتربون من نهايةِ ما يمكن أن يكون «مسيرتهم» الإجرامية، فإن عددَ الجرائم التي سيتم منعُها سيكون أقلَّ بكثير. رابعًا: هناك مسألةُ طول مدة الحكم. غالبًا ما يكون النظر إلى «متوسط» مُدد الأحكام المفروضة على الجناة مضلِّلًا. ففي إنجلترا وويلز، على سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، كان متوسط مدة الحكم يزيد قليلًا على ١٦ شهرًا؛ أيْ أطوَل من متوسط المدة قبل عشر سنوات بأربعة أشهر. غير أن ما يخفيه هذا الأمرُ هو المعدَّل المرتفع للغاية لخروج ودخول السجناء المحكوم عليهم بأحكامٍ قصيرة نسبيًّا. ففي عام ٢٠١٦، كان ما يقرُب من نصف إجمالي عددِ مَن دخلوا السِّجن (ما يعادل ٤٧ في المائة) يقضون عقوبةً مدتُها ستة أشهُر أو أقل. وسيترتَّب على ذلك قِصر المدة التي يقضيها هؤلاء الجناة، مما يحُدُّ بالمثل من إمكانية التعويق الناجمة عن الحكم.

خامسًا: هناك ما يُطلق عليه اسم «تأثيرات الاستبدال». ماذا لو ارتُكِبت الجرائم في مجموعات؟ فربما تعمل مجموعة من ثلاثة لصوص معًا. فيُقبَض على أحدهم ويُسجَن.

ماذا سيكون أثرُ ذلك؟ هل سيوقِف ذلك عمليات السطو نهائيًّا لأن السجينَ كان زعيم العصابة؟ هل سيقلِّل من عمليات السطو بمقدار الثلث؟ أم إنه لن يكون له أي تأثير؛ لأن الاثنين الآخَرين سيواصلان نشاطهما بغضِّ النظر عما حدث أو سيستقطبان ببساطة شخصًا آخَر للانضمام إلى مجموعتهما؟ ماذا عن تجارة المخدرات؟ في ذُروة «الحرب على المخدرات» في التسعينيات، كتب ديفيد سايمون، مؤلِّف مسلسل «ذا واير» إنتاج شبكة «إتش بي أو»، أن اعتقالات جرائم المخدرات في مدينة بالتيمور كانت ثلاثة أضعاف معدَّل المدن ذات الحجم المماثل، وأن هذا لم يكُن له أي تأثير ملحوظ في أسواق المخدرات المحلية. أخيرًا، ماذا لو كان العلاج هو سببَ المرض، ولو جزئيًّا على الأقل؟ هل يمكن أن يكون السِّجن السبب في ارتكاب الجرائم؟ ربما يكون السِّجن، مثلما وصفتْه إحدى وثائق الحكومة البريطانية ذات مرة، مجردَ وسيلة مكلِّفة لمفاقمة سلوك الأشرار، من خلال إبقائهم على مقرُبة من مجرمين آخَرين، ربما كانوا أكثرَ خبرة منهم؛ أو نتيجةً للظروف الوحشية في بعض السجون؛ أو عن طريق تقليص فرصهم في العمل عند إطلاق سراحهم من بين احتمالات أخرى؟ وتقدِّم الأدلة البحثية على الأقل بعضَ الدعم المحدود لهذا الرأي. على سبيل المثال، اكتشفَت دراسةٌ أسترالية أُجرِيَت بعناية حول معاودة ارتكاب الجرائم أنه لم يكُن هناك تأثيرٌ رادع فيما يتعلَّق ببعض الجرائم، ولكن الأسوأ من ذلك أنه في حالاتٍ مثل الاعتداء غير المسلح، أدَّى السِّجن في واقع الأمر إلى زيادة احتمالية ارتكاب الجرائم في المستقبل.

وعلى الرغم من أن التكاليفَ الباهظة للسِّجن قد بدأت في الآونة الأخيرة في إقناع البعض بالحاجة إلى اتباع نهج جديد، فإنه يبدو عمومًا أن القليل فقط من التحذيرات المتعلِّقة بأوجه القصور التي تشوب آثارَ السَّجن الرادعة أو المعيقة كان لها تأثير ملموس على الساسة أو صنَّاع السياسات. بل على العكس تمامًا. ففي العديد من البلدان، على رأسها الولايات المتحدة، خُصِّصت مبالغُ ضخمة من المال لتوسيع نطاق استخدام السجون. والسؤال هو: هل أثَّرَت الزيادة الهائلة في أعداد المساجين في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٠ على معدَّل الجريمة؟ والجواب المباشر هو: نعم. ولكن المسألة التي يصعُب حلُّها هي كم يبلغ حجم هذا التأثير؟

اقترح الخبير الاقتصادي، ستيفن ليفيت، أن التوسُّع الهائل في اللجوء إلى السجون قد يكون مسئولًا عن ثلث الانخفاض الملحوظ في الجريمة في السنوات الخمس والعشرين الماضية (قد نختلف في اعتبار هذه النسبة كبيرة أم صغيرة حسب وجهة النظر). وتختلف

التقديرات الأخرى إلى حدٍّ كبير، لتتراوح من حوالي ١٠ إلى ٢٧ في المائة من معدَّل انخفاض الجريمة. وحتى في هذه المرحلة يجب أن نكون حذِرين؛ نظرًا لِمَا لوحظ على نطاقٍ واسع من أن انخفاض الجريمة الذي شهدته كندا — تزامنًا مع الولايات المتحدة تقريبًا — قد حدَث دون أيِّ زيادة ملحوظة في الاعتقالات. لكنَّ فكرة وجود أي علاقة مباشرة بين معدَّلات الجريمة والاعتقالات يمكن توضيحها من خلال مقارنة تجارب الولايات الأمريكية المختلفة. فقد شهِدت نيويورك وفلوريدا، على سبيل المثال، انخفاضًا مشابهًا للغاية في معدَّل الجرائم المسجَّلة، لكن شهِدت إحداهما انخفاضًا في الاعتقالات (بمقدار الربع)، بينما شهدَت الأخرى ارتفاعًا بمقدار الثلث. وشهدت كلٌّ من ولايتَي كونتيكت وإيداهو انخفاضًا في معدَّل الجريمة بنسبةٍ تقلُّ عن النصف بقليل. وفي الفترة ذاتها، زاد عدد نزلاء سجون ولاية كونتيكت بنسبة ٥ في المائة، وولاية إيداهو بأكثر من ١٠٠ في المائة (انظر شكل ٦-٢). ربما لعِبت العقوبة دورًا ما في انخفاض معدَّل الجريمة، لكن من الواضح أننا بحاجة إلى البحث في مكان آخَر عن تفسير كامل.

الأداء الشُّرَطي

هناك طريقتان رئيستان يمكن من خلالهما أن تؤثِّر التغييرات في الأداء الشُّرَطي على معدَّلات الجريمة، هما: زيادة عدد ضباط الشُّرطة والتغيرات في طرُق أداء الشُّرطة لعملها. فيما يتعلق بالاحتمال الأول، لدينا الآن عدد كبير من الدراسات، المختلِفة التصميم، لاستكشاف هذا الأمر. ماذا عن نتائج هذه الدراسات؟ أولًا: على الرغم من أن زيادة عدد الضباط قد تؤدي فيما يبدو إلى انخفاضات في معدَّل جرائم الممتلكات، فمن الصعب جدًّا العثورُ على دليل قاطع على وجودِ علاقة مماثلة بين أعداد الضباط وجرائم العنف. ومع ذلك، فإنَّ بعض المعلِّقين الأكثر موثوقيةً في هذا المجال يشكِّكون إلى حدٍّ ما في احتمالية أن يكون لعدد أفراد الشُّرطة دورٌ مهم في انخفاض الجريمة.

ماذا عن التغيُّرات التي طرأت على ممارسات الشُّرطة؟ مرة أخرى، شهِدت بعض المدن بعضَ التغيرات الجوهرية للغاية في طرق عمل الشُّرطة. اشتملت هذه التغيرات على أشياءَ مثل «الأداء الشُّرَطي في المناطق الحَرِجة أمنيًّا»، حيث تحلِّل الشُّرطة مشاكلَ الجريمة وتركِّز مواردَها حيث تتمركز هذه المشاكل، ويُطلَق على انتشار الشُّرطة في المجتمع أو الحي، وتطبيقِ نظام للإدارة والمساءلة بين القوات، اسم «كومبستات» في الولايات المتحدة

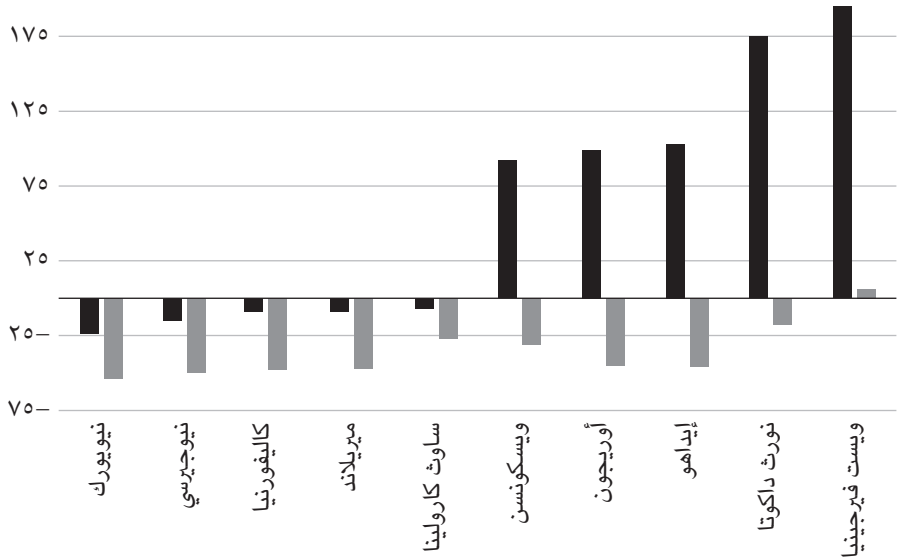

شكل ٦-٢: التغيُّرات في معدَّلات الاعتقال والجريمة في ولايات محدَّدة بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٤–٢٠١٢.

أو الشُّرطة الإحصائية، ويَستخدم هذا النظام بيانات الجرائم المحلية أساسًا لتحليل المشكلات ووسيلةً لمحاسبة قادة الشُّرطة المحليين المسئولين عن معالجة تلك المشكلات. ويشير التحليل المنهجي «للأداء الشُّرَطي في المناطق الحَرِجة أمنيًّا» إلى أنه مع التنظيم الجيد لهذا الأداء، يؤدِّي بالفعل إلى انخفاضات «متواضعة» في الجريمة، وأن بعض هذه الفوائد ينتشر في المناطق المجاورة بشكلٍ مباشر للمناطق التي يرتفع فيها معدَّل الجريمة، حيث تتمركز مثلُ هذه الممارسات الأمنية الموجَّهة. ووفقًا لمجموعةٍ من الحسابات، قد يكون تمركز أنشطة الشُّرطة باستخدام أشكال للإدارة على غرار «كومبستات» قد أسهم في انخفاض الجريمة في الأماكن التي استُخدِمَت فيها بنسبة تتراوح بين ٥ وبين ١٥ في المائة،

على الرغم من قلة عدد المعلِّقين الذين يبدو أنهم يعتقدون أن نطاق تأثيرها كان كبيرًا إلى هذا الحد.

تتمثَّل إحدى الصعوبات الحقيقية التي يواجهها أولئك الذين يأمُلون في ربط الممارسات الشُّرَطية في حفظ الأمن بانخفاض الجريمة في أن مثل هذه الممارسات تختلف اختلافًا كبيرًا من مدينة إلى أخرى ومن ولاية قضائية إلى أخرى، ولكنَّ انخفاضَ الجريمة كان قريبًا إلى الشمولية. وعلى الرغم من أن ممارسات الشُّرطة لا يمكن أن تفسِّر الانخفاضَ العام في الجريمة في الولايات المتحدة، فقد رأى أحدُ خبراء علم الجريمة أن ممارسات الشُّرطة ربما كان لها تأثير خاص للغاية في مدينة نيويورك. فهي مدينة مشهورة بالعديد من الأشياء، مثل: سيارات الأجرة الصفراء، ومبانيها الناطحة للسِّحاب، ومن الناحية التاريخية تشتهر بارتفاع مستويات الجريمة. ولكن حدثَ شيء رائع في الآونة الأخيرة. فقد انخفض معدَّل الجريمة انخفاضًا كبيرًا جدًّا في مدينة نيويورك، بالمقارنة بالانخفاض الذي شهدَته جميع المدن الأمريكية الكبرى. عِلاوةً على ذلك، استمرَّ تراجُع الجريمة في مدينة نيويورك مدةً أطول من معظم المدن الأخرى. وعلى الرغم من أن الانخفاض العام في معدَّلات الجريمة في الولايات المتحدة قد يكون له أسبابٌ متعدِّدة، فقد ذهب خبيرُ علم الجريمة الأمريكي فرانك زيمرينج إلى أن الانخفاض «الإضافي» في نيويورك هو على الأرجح نتيجة للتغيرات التي طرأت على ممارسات الشُّرطة (انظر شكل ٦-٣).

إذَن، ما الذي تغيَّر؟ كان أحد عناصر انخفاض الجريمة هو عدد أفراد الشُّرطة في الشوارع في أوائل التسعينيات، حيث فاق عددُ ضباط شُرطة نيويورك مثيلَه في أي مدينة رئيسة أخرى بكثير، وحيث شاركت نسبة كبيرة جدًّا منهم في أعمال الدوريات المرئية والموجَّهة. استخدمت إدارة شُرطة نيويورك أيضًا كلًّا من «المناطق الحَرِجة أمنيًّا» المذكورة آنِفًا ومبادرات «كومبستات»، وأولت اهتمامًا خاصًّا للقضاء على أسواق المخدرات العامة، واستخدمت برنامجًا عنيفًا بشكلٍ خاص لحملات التوقيف في الشوارع واعتقالات الجنح. وكان ذلك مما قاد زيمرينج إلى استنتاجِ أن «الشُّرطة لها أهمية» وأنها «ينبغي أن تتمركز في المناطق التي تشتد فيها الجرائم ذات الأولوية». إذَن إلى أي مدًى أحدثَت إدارة شُرطة نيويورك فارقًا؟ وفقًا لزيمرينج، يمكن القول إن مبادرات الأداء الشُّرَطي هي الشيء «الوحيد» الذي يساعد في تفسير «الاختلاف» في مستوى انخفاض الجريمة بين نيويورك وغيرها من المدن الأمريكية الكبرى، على الرغم من أن العواقب الأمنية للتغييرات

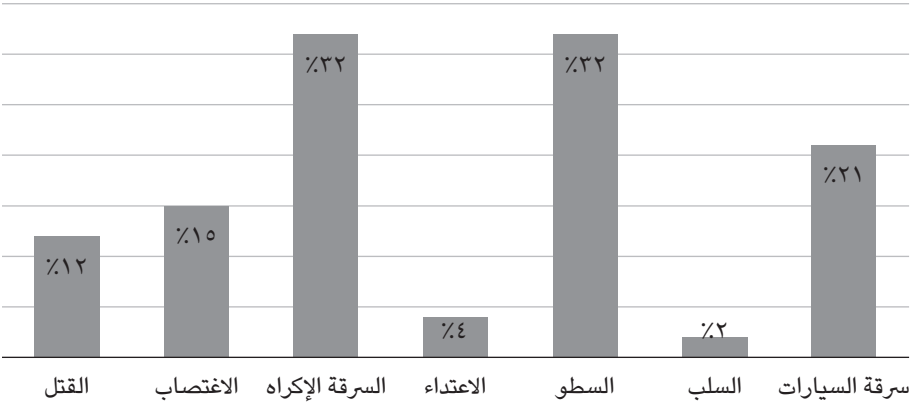

شكل ٦-٣: النِّسَب التقديرية لانخفاض معدَّلات الجريمة في مدينة نيويورك بسبب ممارسات الشُّرطة، ١٩٩٠-٢٠٠٩.

في الأنشطة الروتينية في مدينة ترتفع فيها معدَّلات الجريمة ستكون على الأقل احتمالًا إضافيًّا آخَر.

الأمن ومنعُ الجريمة

على مدار الجزء الأكبر من القرن العشرين، كان الاهتمام السياسي والإداري فيما يتعلَّق بالجريمة يميل إلى التركيز على طرُق التدخُّل في حياة المجرمين من أجل إصلاحهم أو إعادةِ تأهيلهم. وقد حقَّقَت هذه الجهود نتائجَ مختلطة. فمع تزايد الجريمة عامًا بعد عام في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، سادت درجةٌ من خيبة الأمل بشأن جهود الإصلاح هذه. وخلَص عالِم الاجتماع الأمريكي، روبرت مارتينسون، في مراجعةٍ نقدية مؤثِّرة أجراها عام ١٩٧٤، بعنوان: «ما الذي يصلح؟ أسئلة وأجوبة حول إصلاح السجون»، إلى أن «جهودَ إعادة التأهيل التي أُبلغ عنها حتى الآن، مع بعض الاستثناءات القليلة والمنفصلة، لم يكُن لها تأثير ملموس على العودة إلى الإجرام.» وكانت هذه النتائج المخيِّبة للآمال إيذانًا بفترةٍ أصبحت فيها أعمالُ مارتينسون مرتبطةً بفكرة «لا شيء يصلح» بدلًا مِن «ما الذي يصلح؟»

منذ ذلك الوقت، صبَّ خبراءُ علم الجريمة جزءًا من اهتمامهم على ما يُشار إليه بـ «المنْع الظرفي للجريمة»، وهو ما يتم بشكل عام من خلال اكتشاف طرُق تجعل ارتكابَ الجريمة إمَّا أكثرَ صعوبة وإمَّا أقلَّ جاذبية. وسنبحث في موضوع منْع الجريمة بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن. لعل من أكثرِ الخصائص المشتركة وضوحًا لتلك المجموعة الكبيرة من البلدان التي شهِدت انخفاضًا كبيرًا في الجرائم أنها جميعًا استثمرت بشكل كبير في توفير الأمن في عدد من جوانب الحياة اليومية، وقد كلَّلت هذه الاستراتيجيات بنجاح كبير لدرجةِ أنها أسهمت إسهامًا جوهريًّا للغاية في انخفاض معدَّل الجريمة.

غالبًا ما يُستخدم انخفاضُ جرائم السيارات بصفته واحدًا من الأمثلة المهمة لفرضية الأمن. فقد انخفضت سرقةُ السيارات في الولايات المتحدة بنسبة ٦٠ في المائة خلال السنوات العشر من عام ١٩٩١. وبعد بضع سنوات فقط، حدث انخفاضٌ مشابه جدًّا في سرقة السيارات في إنجلترا وويلز، وفي وقت لاحق انخفض النوع نَفْسه من الجرائم بنسبة ٥٥ في المائة بين عامَي ٢٠٠١ و٢٠٠٧ في أستراليا. وخلال هذه الفترات، انتشرت على نطاق واسع مجموعةٌ متنوِّعة من التقنيات الأمنية. ففي إنجلترا وويلز، على سبيل المثال، زادت نسبة السيارات ذات القفل المركزي من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩١ إلى نحو ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة نفسها ارتفعت نسبةُ السيارات المزوَّدة بموانعِ حركة إلكترونية من ٤٥ إلى ٦٩ في المائة. كما أصبحَت مجموعةٌ كبيرة من وسائل التأمين الأخرى متاحةً وشائعة نسبيًّا. وتُقدِّم الزيادة في متوسط عمر السيارات المسروقة دليلًا واضحًا على تأثير التدابير الأمنية؛ إذ أصبحَت السيارات القديمة التي لا تحتوي على وسائلِ تأمين أكثرَ جاذبية للصوص، مع تزايد صعوبة سرقة السيارات الجديدة. بالمثل، تُشير الأدلة الواردة من كلٍّ من أستراليا وإنجلترا وويلز إلى أن أسلوبَ فَتْح الأقفال بالقوة انخفض انخفاضًا كبيرًا؛ إذ كان واحدًا من مجالات تأمين السيارات التي خضعَت لتحسين سريع مع تزايد التركيز على تدابير منْع الجريمة.

والسؤال التالي هو ما إذا كان هذا الاتجاه العام يَسري على أنواعٍ أخرى من الجرائم. لا شك أن ثمَّة أسبابًا وجيهة للاعتقاد بأن معدَّلات السطو قد تأثَّرت على الأرجح بتغيُّرات أمنية مماثلة. ويرى المؤيدون «فرضية الأمن» هذه أنه من المحتمل أن يكون لها تأثير أكبر مما هو مُقترَح حتى الآن. فهم يذهبون إلى أن جرائمَ مثل جرائم سرقة السيارات والسطو هي ما يطلقون عليها اسم «الجرائم الأولية». وهي أشياءُ يرتكبها أشخاصٌ يُعتبرون مبتدئين نسبيًّا في النشاط الإجرامي. ومن ثَم يُتوقَّع أن يؤدي الحد من هذه الجرائم إلى

منْع المجرمين من الانتقال إلى أشكال أخرى من الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، فهي ليست جريمةً أولية فحسب، بل من المحتمل أيضًا أن تسهِّل أشكالًا أخرى من الجرائم؛ إذ تجعل المجرمين أكثرَ قدرةً على التنقُّل، وتسمح لهم بنقل البضائع المسروقة، والهروب بسرعة من العنف أو غيره من أنواع جرائم الاستيلاء والسلب. وباعتبارها «جريمةً أساسية»، فمن المحتمل أن يؤدي منْعها إلى منْع الأعمال الإجرامية الأخرى.

ثمَّة حاجةٌ إلى المزيد والمزيد من الأبحاث في هذا المجال بالذات، ولكن يبدو مقبولًا بشكلٍ واضح أن التطورات الأمنية قد أدَّت دورًا بالِغَ الأهمية في انخفاض أنواعٍ معينة من الجرائم، وأسهمت — على الأرجح بشكل كبير، على الرغم من عدم وجود تقديرات لهذا الإسهام — في انخفاض الجريمة عمومًا. وقبل أن نختتمَ هذه النقطة، لدينا تفسيران محتملان آخَران يجب تناولهما: تأثير إصلاح قانون الإجهاض والتغييرات الناتجة عن انخفاض الانبعاثات الصادرة من البنزين/الغاز نتيجةَ إزالة الرَّصاص منهما. ربما لا يبدو أيٌّ منهما التفسيرَ الأكثر ترجيحًا، ولكنَّ كليهما اكتسب قدْرًا كبيرًا من الشهرة في السنوات الأخيرة.

إصلاح قانون الإجهاض

أولى هاتَين الحُجَّتَين، التي طرحها كلٌّ من الصحفي جون دونوهيو والاقتصادي ستيفن ليفيت، تشير إلى أن القرار الذي اتخذَته المحكمة العُليا الأمريكية في عام ١٩٧٣ في قضية «رو ضد ويد» التاريخية التي شرَّعَت الإجهاضَ مرتبط بتراجع الجريمة. يرى دونوهيو وليفيت أن أولئك الذين من المُرجَّح أن يستفيدوا من هذه الحرية الجديدة هم أولئك الذين كانوا أكثرَ عُرضة لخطرِ إنجاب أطفال سيمضون قُدُمًا للانخراط في الجريمة، مثل المراهقين، والنساء غير المتزوجات، والأشخاص ذوي الظروف الاقتصادية الأسوأ. لذلك من المتوقَّع أن تكونَ إحدى النتائج المترتِّبة على حدوث زيادة في حالات الإجهاض هي انخفاضُ عددِ الأطفال الذين يُحتَمل، بنسبٍ كبيرة ومتفاوتة، انخراطُهم في الجريمةِ فيما بعدُ. ثم ينتقلان إلى إثبات أنَّ تراجعَ الجريمة قد حدث بعد ثمانية عشر إلى تسعة عشر عامًا من صدور القرار في قضية «رو ضد ويد»، وهي فترةٌ يقولون إنها شبه متوافقة مع ذُروة سن ارتكاب جرائم العنف أو، استكمالًا لحجَّتهما، الوقت الذي وصل فيه أولُ جيل وُلد بعد التغيير الذي طرأ على قانون الإجهاض إلى هذه الذُّروة. ويذهبان إلى أن استمرار

انخفاض الجريمة من هذه المرحلة فصاعدًا هو مؤشِّر على التأثير المستمر لغياب الأجيال الجديدة التي وصلت إلى ذُروة سن الإجرام.

غالبًا ما كانت هذه الحُجة تُقابل بالرفض، على الرغم من خضوعها بين الحين والآخَر إلى تدقيقٍ أكاديمي جاد. وقد أُثير عددٌ من الانتقادات الواسعة النطاق إلى حدٍّ ما. فهناك شكوك جادة حول ما إذا كان الحكم في قضية «رو ضد ويد» له أيُّ تأثير جوهري على المواليد الذين يحملون مؤشراتِ خطَرٍ كبيرة (مثل الأمهات العازبات والأمهات المراهقات). فهناك أدلةٌ قوية على أن أعداد الأطفال المولودين لأمهات عازبات، على سبيل المثال، استمرَّت في الزيادة خلال السبعينيات من القرن الماضي. ولم تدعم الأدلةُ فكرةَ انخفاض عدد الأطفال المولودين في براثن الفقر. ولكن لا تميل البياناتُ الواردة من أجزاءٍ أخرى من العالَم إلى دعم هذه الفكرة أيضًا، على الأقل لا تدعمها بالشكل الساحق الذي تدعَمُها بها هذه النظرية. فقد حدَث إصلاح قانون الإجهاض في عام ١٩٦٧ في إنجلترا وويلز؛ أي قبل قضية «رو ضد ويد» بخمس سنوات، ومع ذلك يمكن القول: إن انخفاضَ الجريمة بدأ في حوالي عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥؛ أيْ بَعد بضع سنوات من انخفاضها في الولايات المتحدة وعندما كان أيُّ «جيل أول» على وشْك بلوغ سن الثلاثين، وهي سنٌّ تتجاوز بكثير أيَّ ذُروة لسن الإجرام. عِلاوةً على ذلك، على الرغم من أن معدَّلات الإجهاض تبدو شِبه متماثلة في إنجلترا وويلز وأمريكا، فإن انخفاضَ مستويات الجريمة — فيما يتعلَّق بجرائم القتل بالتأكيد — كانت أقلَّ حِدَّة في إنجلترا وويلز. مرَّة أخرى، لا شيء من هذا يستبعد تمامًا فكرةَ أن إصلاح قانون الإجهاض ربما كان له تأثير؛ إذ هناك ببساطة أسبابٌ وجيهة للاعتقاد بأن أيَّ تأثير كان على الأرجح أقلَّ بكثير مما يُزعم في بعض الأحيان.

الرَّصاص في البنزين

الاحتمال الأخير الذي أريد أن أتناوله بإيجازٍ لم يظهر فعليًّا إلا في السنوات الأخيرة، مع الأخذ في الاعتبار أن أيًّا من هذَين العاملين لا يستبعِد الآخَر. والفكرة في جوهرها بسيطةٌ للغاية وتتعلَّق بالتسمُّم بالرَّصاص. ففي مطلعِ القرن العشرين، بدأت إضافةُ الرَّصاص الرباعي الإيثيل إلى الجازولين في زيادةِ كفاءة محرِّكات السيارات بشكل كبير. ولكنه للأسف كان له تأثيرٌ سامٌّ أيضًا، وبمجرد امتصاصه في العظام والدم يمكن أن يتسبَّب في تلفِ الكلى، وأمراض القلب، ومجموعة متنوِّعة من المشاكل الأخرى، على الرغم من عدم اكتشاف مدى فداحة هذا الأمر إلا في وقت لاحق. وأدَّت زيادة الوعي بهذه المشكلات إلى

تحرُّك الحكومات لإزالة الرَّصاص بالكامل تقريبًا من الجازولين/البنزين في الفترةِ ما بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات.

أظهرت الأبحاثُ أن التعرُّض للرصاص في مرحلة الطفولة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمجموعةٍ متنوِّعة من السِّمات السلوكية بما في ذلك الاندفاع، والعدوانية، وانخفاض معدَّل الذكاء. وكما ذكرنا سابقًا، كلُّ هذه العوامل هي عواملُ خطورة رئيسة لارتكاب الجرائم. وهذا يعني أنها مرتبطة بتصاعُد احتمالية تورُّط الفرد المعني في نشاط إجرامي، خاصة عند اجتماعها معًا. لذلك فإن الاقتراح هو أن الأطفال الذين وُلدوا في الثمانينيات، والذين كانوا أقلَّ تعرُّضًا بكثير للرصاص من الأجيال السابقة كانوا أقلَّ عُرضة بكثير لارتكاب جرائم عند إدراكهم سن الرشد في أواخر التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين. والأمر المثير للاهتمام حقًّا في نظرية التسمُّم بالرَّصاص هو أن قبولَ منطِقها العام لا يساعد فقط في البدء في تفسير سببِ تراجُع الجريمة في التسعينيات، ولكنه سيسهِم أيضًا في فهْمِنا للزيادة الهائلة في معدَّلات الجريمة في فترةِ ما بعد الحرب، الأمر الذي حدث بالتوازي مع زيادة عدد السيارات على الطريق والكمية المستهلَكة من الوقود المشبَّع بالرَّصاص. إذَن ما مدى قوة الأدلة على هذه النظرية؟

هناك مجموعة متنامية من الأعمال التي يبدو أنها تُظهِر بعضَ أوجه التشابه الوثيق في أنماط انبعاثات الرَّصاص في الغلاف الجوي، وارتفاع مستويات الجريمة وتراجعها. عِلاوةً على ذلك، فإن الكثيرَ من هذه الأعمال تشمل عدةَ بلدان ممَّا يبيِّن أن دولًا ممتدة المساحة مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا تُظهِر على ما يبدو نمطًا واضحًا يربط مستويات انبعاثات الرَّصاص باتجاهات الجريمة. لكنَّ ثمَّة عددًا من المشاكل في هذا الإطار. أولًا: على افتراض أن إزالة الرَّصاص كانت لها تلك الآثار المزعومة، فستكون الفائدةُ محدودة زمنيًّا. وستنخفض الجريمة عندما يصل إلى سن الرشد جيلٌ جديد لم يَعُد يتأثر بالتسمُّم بالرَّصاص. ولكن بالنظر إلى منحنى العمر والجريمة، سيصل هذا التأثير إلى ذُروته عندما يصلون إلى ذُروة سن الإجرام. وسينخفض بعد ذلك بشكل طبيعي. وهكذا فإن أيَّ انخفاض إضافي في الجريمة — الأمر الذي يبدو أننا ما زلنا نشهده — لن يُفسَّر بحقيقةِ أن البنزين/الجازولين كانا أقلَّ سُمِّية. ثانيًا: لم تعثُر الدراسات الوبائية على الكثير من الاختلافات بين مستويات الرَّصاص في الدم في مجموعاتٍ من المجرمين وغير المجرمين، وبالتأكيد لم تكُن كافيةً لتفسيرِ أكثرِ من اختلاف واحد صغير جدًّا. عِلاوة على ذلك، تمكَّنَت الدراسات من رَبْط انخفاض انبعاثات الرَّصاص بالاتجاهات السائدة

في جرائم العنف بسهولةٍ أكثرَ من جرائم الممتلكات. في الواقع، توضِّح دراسةٌ حديثة أُجرِيَت في أستراليا القليل جدًّا من الدعم للأطروحة بشكل عام. فقد انخفضت مستويات الرَّصاص منذ أواخر السبعينيات فصاعدًا، لكنَّ الأنواع الأساسية لجرائم الممتلكات لم تبدأ في الانخفاض حتى مطلع الألفينيات؛ أيْ، مرةً أخرى، عندما كان المتأثرون في أواخر العشرينيات/أوائل الثلاثينيات من العمر وبعيدين كلَّ البُعد عن أي ذُروة لسن الإجرام. ويعترف المؤلفون بأنه من المحتمل أن يكون لانخفاض مستويات الرَّصاص في الغلاف الجوي بعضُ التأثير على انخفاض معدَّلات الاعتداء، لكنهم لم يجدوا أدلةً كافية على أي صلة ذات دلالة جرائم الممتلكات.

أفكارٌ أخيرة

ماذا نستنتج من كل هذا؟ حسنًا، يبدو أولًا أن هناك إجماعًا واسعَ النطاق على أن معدَّلات الجريمة ارتفعت ارتفاعًا حادًّا في الفترة التي تلَت الحربَ العالمية الثانية، وازدادت بشدة من الستينيات فصاعدًا، حتى وصلَت إلى ذُروتها في وقتٍ ما في أواخر الثمانينيات أو التسعينيات، ثم انخفضَت بعد ذلك. ثانيًا: لا يوجد تفسيرٌ بسيط «لارتفاع» الجريمة أو «انخفاضها»؛ الأمر الذي لا أعتقد أنه يجب أن يكون مثيرًا للدهشة على الإطلاق. وأغلب الظن أن ثمَّة مجموعةً من العوامل، تشمل مسائلَ الاقتصاد السياسي، وعدمَ المساواة الاجتماعية، والتغيراتِ في أنشطتنا الروتينية، ومؤخَّرًا، إيلاءَ الأمن ومَنْع الجريمة اهتمامًا أكبرَ، تقدِّم لنا المجموعةَ الأكثر اتساقًا من المتغيرات التفسيرية في تحليل الاتجاهات السائدة التي رصدناها.

ولكن قبل الختام، ثمَّة شيءٌ آخَر نحتاج إلى تناوله ألَا وهو: شبكة الإنترنت. ربما يكون هناك جانبٌ آخَر للتغيرات التي طرأت على أنشطتنا الروتينية لم نأخذه بعين الاعتبار بشكلٍ وافٍ، وهو أن حياتنا، وحياة الشباب على وجه الخصوص، تُنظَّم الآن بشكلٍ مختلف تمامًا عمَّا كانت عليه من قبل، ممَّا ترتَّب عليه قضاءُ وقتٍ أقلَّ بكثير في الشوارع أو في أماكنَ أخرى حيث قد ينخرطون في الأنشطة ذات النوعية التي تجذِب انتباه الشُّرطة بطبيعة الحال. هذا لا يعني أن هؤلاء الشباب لا يرتكبون «جرائم»؛ لأن الإنترنت يوفِّر العديدَ من الفرص الأخرى للنشاط الإجرامي. كلُّ ما في الأمر أن هذه الأنشطة لا تخضع لمراقبة الشُّرطة الرسمية بنَفْس الطريقة التي تُراقَب بها أنشطةُ الشباب في الشوارع.

لكنَّ هذه النقطة الأخيرة تقود إلى مسألةٍ أخطَر بكثير. فإذا كان صحيحًا أن نقول إن هناك قدْرًا معيَّنًا من الجرائم المرتكَبة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، أبرزُها الإنترنت، وإذا كان صحيحًا أيضًا أن نقولَ إن هذه الأمور تقلُّ درجةُ تنظيمها الرسمي عن مفاهيمنا التقليدية للجريمة، إذَن فربما تكون مقاييسُنا الرئيسة للجريمة قد قلَّلَت من تقدير حجم الجرائم التي تحدُث. وربما لم يكُن معدَّل انخفاض الجريمة كبيرًا كما اعتقدنا؟

لحُسن الحظ، بدأ «استقصاءُ الجريمة في إنجلترا وويلز» للتوِّ في متابعة هذا الأمر. ومنذ عام ٢٠١٤، كان يحاول قياسَ حجمِ جرائم الاحتيال والجرائم الإلكترونية بشكلٍ أدقَّ. وفي عام ٢٠١٦ المنتهي في شهر سبتمبر، قدَّرَ «استقصاءُ الجريمة في إنجلترا وويلز» أن هناك ٦,٢ ملايين حادث إجرامي؛ أيْ أقل من الذُّروة التي بلغَت ١٩ مليونًا في منتصف التسعينيات. غير أنه مع إضافةِ أسئلة تجريبية جديدة لأول مرَّة، قدَّرَ الاستقصاءُ أيضًا أن هناك ٣,٦ ملايين جريمة احتيال إضافية ومليونَي جريمة إساءة استخدام الكمبيوتر. وبإضافةِ هذه التقديرات إلى التقدير الأساسي البالغ ٦,٢ ملايين جريمة، وَصَل عدد الجرائم إلى ١١,٨ مليونًا؛ أي ما يقرُب من الضِّعف. وبالرغم من أن هذا الرَّقم لا يزال أقلَّ بكثير من ذُروة منتصف التسعينيات، لكن في بعض النواحي كان انخفاض الجريمة أقلَّ نوعًا ما ممَّا كنا نعتقد. ونحتاج الآن إلى طرحِ المزيد من هذه الأسئلة الاستقصائية على مدارِ سنوات عديدة، مع دعمِها بمزيد من الأبحاث حول تأثير الإنترنت على الجريمة، قبل أن ينتابَنا أيُّ شعور بالثقة بشأن المرحلة التي وصَلْنا إليها. وعلى الأرجح أننا كنا بالفعل نشهد انخفاضًا في الجريمة خلال العشرين عامًا الماضية، ولكن يبدو من المؤكد إلى حدٍّ ما أيضًا أن حتى إجراءاتنا الأكثر تعقيدًا قد بالغت في تقديرِ مدى هذا الانخفاض. وكما ذكرنا في نهايةِ الفصل الخامس، حين يتعلَّق الأمرُ بالإحصاءات، وإحصاءات الجريمة على وجهِ الخصوص، دائمًا ما يكون الشكُّ الحذِر نقطةَ انطلاق صحية.

الفصل السابع

كيف نكافح الجريمة؟

في هذا الفصل، أرغبُ في مناقشة كلٍّ من الوسائل الرسمية والأخرى الأقل رسمية التي قد يُعتقد أنها تعمل على مكافحة الجريمة. لننظرْ أولًا في الوسائل الرسمية، باستخدامِ ما نشير إليه بمنظومةِ العدالة الجنائية. وبقولنا هذا، يجب أن ندركَ، بالطبع، أن نظامَ العقوبات له وظائفُ عديدة تتجاوز مكافحةَ الجريمة، أهمُّها تطبيقُ العدل بغضِّ النظر عن تأثير ذلك على الجريمة. ثانيًا: انطلاقًا من معرفتنا بأوجهِ القصور التي تشوب العدالةَ الجنائية المنظَّمة فيما يتعلَّق بمكافحة الجريمة، أريد أن أنظرَ في الوسائل الأقل رسمية التي يمكن من خلالها مكافحةُ الجريمة؛ أي عمليات التنشئة الاجتماعية وتعلُّم الأعراف والقِيَم الاجتماعية، مُعزَّزة بما يُشار إليه غالبًا بالرقابة الاجتماعية غير الرسمية. لنبدأ بإلقاء نظرة على الاتجاهات السائدة الحديثة في استخدام العِقاب، بالاستعانة بأمثلةٍ من جميع أنحاء العالَم.

الاتجاهات السائدة في العِقاب

ثمَّة مجموعةٌ متنوِّعة من المؤسسات التي نربطها الآن ارتباطًا وثيقًا بالعدالة الجنائية الرسمية، لعل أبرزها الشُّرطة، والمحاكم الجنائية، والسجون. ويُعتبر معظمُها، بشكل عام، حديثًا نسبيًّا. فقد وُجِدت قواتُ الشُّرطة المؤسَّسة رسميًّا والمموَّلة من الدولة منذ ما لا يزيد على قرنَين من الزمان. وعلى الرغم من أن السجون كانت موجودةً منذ فترة أطولَ إلى حدٍّ ما، فإنها تختلف في كثير من الجوانب اختلافًا كبيرًا في الشكل والوظيفة عن السجون منذ ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عام. وينطبق الشيء نفسه بشكل عام على المحاكم. وهذه

الأنظمة ليست ابتكارًا حديثًا فحسب، بل تتغير طبيعتها وأداؤها بمرور الوقت، ومن ثَم فهي أيضًا تختلف اختلافًا كبيرًا من مكانٍ إلى آخَر.

لقد تغيَّرت أنظمةُ العِقاب لدينا تغيُّرًا جذريًّا أيضًا. ففي العديد من الولايات القضائية حتى القرن الثامن عشر على الأقل، كانت عقوبة الإعدام شكلًا من أشكال العقوبة التي تتمتَّع بأهميةٍ محورية وتستخدمها الدولة على نحوٍ نظامي. وعلى الرغم من أن بضع عشرات من الدول ما زالت تُبقي على عقوبة الإعدام، بما في ذلك الصين (أكبر مُطبِّق لعقوبة الإعدام على الإطلاق)، والهند، واليابان، وسنغافورة، وأمريكا، يبدو أن هذه العقوبة تختفي ببطء. ويمثِّل السَّجن عمومًا الآن أخطَر عقوبةٍ يمكن أن تفرضَها الدول. وقد شهِد القرن الماضي أو نحو ذلك ظهورَ مجموعة أخرى من العقوبات، بدءًا من العقوبات المالية مثل الغرامات أو تعويضات الضحايا، وصولًا إلى الجزاءات المجتمعية مثل المراقبة، وعقوبات الخدمة المجتمعية، وما إلى ذلك.

كيف تغيَّرَ استخدام العِقاب في نصف القرن الماضي أو نحو ذلك؟ كما رأينا في الفصل الرابع، ارتفعَت معدَّلات الجريمة في العديد من البلدان، وكان هذا الارتفاع حادًّا جدًّا في الغالب، في سنواتِ ما بعد الحرب، حتى أواخِر الثمانينيات/أوائل التسعينيات إلى منتصفها، ثم بدأت في الانخفاض، ويبدو أنها قد انخفضت انخفاضًا مثيرًا جدًّا. فهل نتوقَّع أن يتبعَ استخدامنا للعِقاب هذه الاتجاهات السائدة بطريقةٍ ما؛ أي يزيد ويتوسَّع مع ارتفاع معدَّلات الجريمة ثم ينخفض لاحقًا؟ إن هذه الافتراضات معقولةٌ ظاهريًّا، ولكنها غيرُ مدعومة بأدلة. وكما رأينا في الفصل السادس، برغم أنه من قبيل المبالغة افتراضُ «عدم» وجود صلة بين الجريمة والعِقاب، فهي ليست بالضرورة تلك العلاقة التي قد نتوقعها.

لنبدأ بالولايات المتحدة. إنَّ ما حدث في سجون الولايات المتحدة، كما ذكرنا في الفصل السادس، أمرٌ استثنائي. فقد زاد إجمالي عدد نزلاء السجون الفيدرالية والسجون التابعة للولايات من نحو ٣٠ ألفًا إلى أكثرَ من ربع مليون بين عامَي ١٨٨٠ و١٩٨٠؛ أيْ أكثر من ثمانية أمثال أعداد الأمريكيين المسجونين.

غير أن عددَ سكان الولايات المتحدة قد تزايد أيضًا بشكل كبير، ومن ثَم فإن التغييرَ في معدَّل الحبس — الذي يُقيَّم عمومًا بأنه عدد الأشخاص المسجونين لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان — يُعَد مؤشرًا أفضل. وقد ارتفع هذا الرقم من ٦١ لكل ١٠٠ ألف في عام ١٨٨٠ إلى ١٤٥ بحلول عام ١٩٨٠، بزيادةٍ قَدْرُها ١٣٣ في المائة.

اللافت للنظر حقًّا هو ما حدَث منذ ذلك الحين. فقد بدأ عدد نزلاء السجون في الولايات المتحدة ومعدَّل الحبس يرتفعان ارتفاعًا مذهلًا كان من المفترض أن يكون شِبهَ مستمر، وأن يدومَ لمدة ثلاثة عقود. ووصل معدَّل الاعتقال من ١٤٥ لكل ١٠٠ ألف في عام ١٩٨٠، إلى ما فوق ٥٠٠ لكل ١٠٠ ألف بحلول ٢٠٠٧–٢٠٠٨ تقريبًا. وفي حين أن عدد نزلاء السجون في الأربعة أخماس الأولى من القرن كان أقلَّ بكثير من ربع مليون، فإنه بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين وصل عددُهم إلى أكثر من ١,٥ مليون (انظر شكل ٧-١). وبإضافة السجون المحلية، وصل عددُ المواطنين الأمريكيين المُودَعين بالسجون في وقتٍ ما إلى ما يزيد على ٢,٢ مليون مواطن.

وعند جمْعِ كلِّ أولئك الخاضعين لشكل من أشكال إشراف العدالة الجنائية في أمريكا — سواء كانوا في السِّجن، أو في فترة الإفراج المشروط، أو قَيْد المراقبة المجتمعية — يصل الرقم إلى ذُروته مسجِّلًا ما يقرُب من ٧,٥ ملايين في عام ٢٠٠٧. بعبارة أخرى، إن عددَ الأشخاص المسجونين أو قيد المراقبة أو الإفراج المشروط في أمريكا يُعادل تقريبًا مجموعَ سكان لوس أنجلوس وشيكاغو، ثاني وثالث أكبر مدينتَين في البلاد.

ولكن يجب أن نذكِّر أنفسنا مرةً أخرى بأن هذه إحصائياتٌ عامة جدًّا، وأن هناك تباينًا شديدًا داخل أمريكا في الطُّرق التي تدير بها الولاياتُ نُظُم العدالة الجنائية والعقوبات الخاصة بها. ومن ثَم، على سبيل المثال، يختلِف معدَّل الإشراف الإصلاحي — أيْ عدد الأشخاص المسجونين، أو قيد الإفراج المشروط، أو تحت المراقبة لكل ١٠٠ ألف نسمة — من أقلَّ من ألف شخص بقليل في ولاية مين إلى أكثر من ٧٦٠٠ في جورجيا، أو بنسبة واحد من كل ثلاثة عشر من السكان البالغين. وكما سنرى لاحقًا، فإن معدَّلات الحبس وغيره من أشكال الإشراف الجنائي، وفقًا للمعايير الدولية، حتى في الولايات ذات الأرقام الأكثر انخفاضًا مرتفعة للغاية. لذلك، بينما ينبغي أن نحذر عمومًا من التعامل مع الولايات المتحدة بطريقة واحدة وبلا دقة وكأن هناك معدَّلًا واحدًا مرتفعًا لجميع الولايات، فإن الارتفاعَ يظل أمرًا بارزًا وملحوظًا، مهما اختلف الشكل الذي يتم تناول هذه المعدَّلات به.

في أستراليا، كان النمو في عدد نزلاء السجون، ومعدَّل الحبس، مطردًا وثابتًا. فبينما كان عددُ نزلاء السجون أقلَّ من ١٠ آلاف في عام ١٩٨٢، بحلول عام ٢٠١٥ وصل إلى أكثرَ من ٣٥ ألفًا، مع ارتفاع معدَّل الحبس إلى أكثر من الضِّعف في الفترة نفسِها من أقلَّ من ٩٠ بقليل لكل ١٠٠ ألف في عام ١٩٨٢ إلى ما يقرُب من ٢٠٠ بحلول عام ٢٠١٥

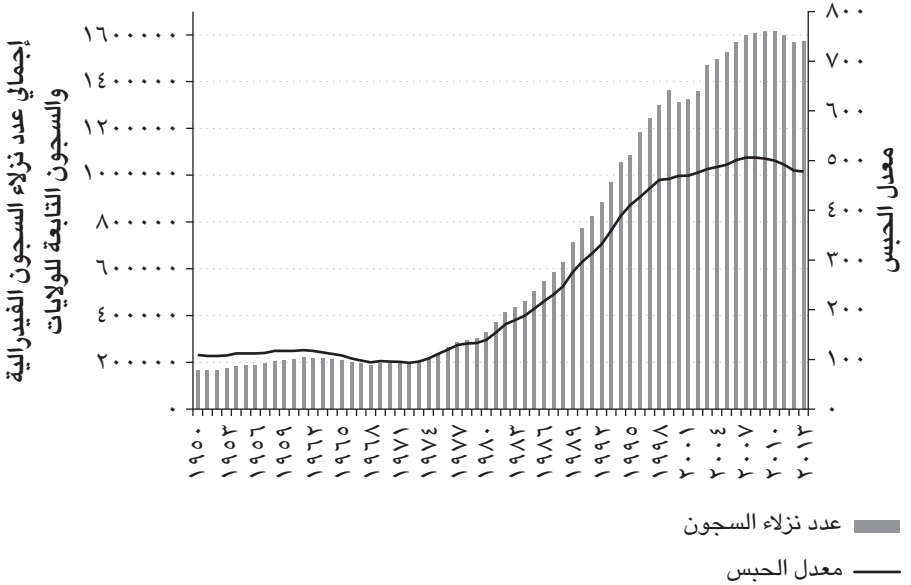

شكل ٧-١: عددُ نزلاء السجون الفيدرالية والسجون التابعة للولايات ومعدَّل الحبس بالولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٥٠–٢٠١٣.

(انظر شكل ٧-٢). وتملِك أستراليا أيضًا، على غرار الولايات المتحدة، نظامًا فيدراليًّا تتخلَّله اختلافاتٌ كبيرة بين الأقاليم. ففي ولاية فيكتوريا، على سبيل المثال، كان معدَّل الحبس حوالي ١٣٤ لكل ١٠٠ ألف في عام ٢٠١٥، في حين وصل في غرب أستراليا إلى ٢٧٨؛ أيْ أعلى من الضِّعف. غير أن كليهما يبدو ضئيلًا أمامَ وضْع السجون في الإقليم الشمالي بأستراليا، الذي يحظى بمعدَّل احتجاز غير عاديٍّ يبلغ نحو ٩٠٠ لكل ١٠٠ ألف؛ أيْ كان أعلى بكثير من مثيله في الولايات المتحدة (وإن لم يكُن جميع الولايات الأمريكية). والعامل المشترك بين الإقليم الشمالي الأسترالي والولايات المتحدة هو التمثيل غيرُ المتناسب إلى حدٍّ كبير للأقليات (ونقصد في هذه الحالة الأستراليين الأصليين) في نظام السجون.

وعلى غرار الولايات المتحدة وأستراليا، شهِدت السنوات الخمس والعشرون الماضية زيادةً ضخمة في عدد المسجونين في إنجلترا وويلز. لقد ارتفع عدد نزلاء السجون بشكلٍ مطرد إلى حدٍّ ما في سنواتِ ما بعد الحرب، ولكن الطفرة الحقيقية والأهم حدثَت منذ

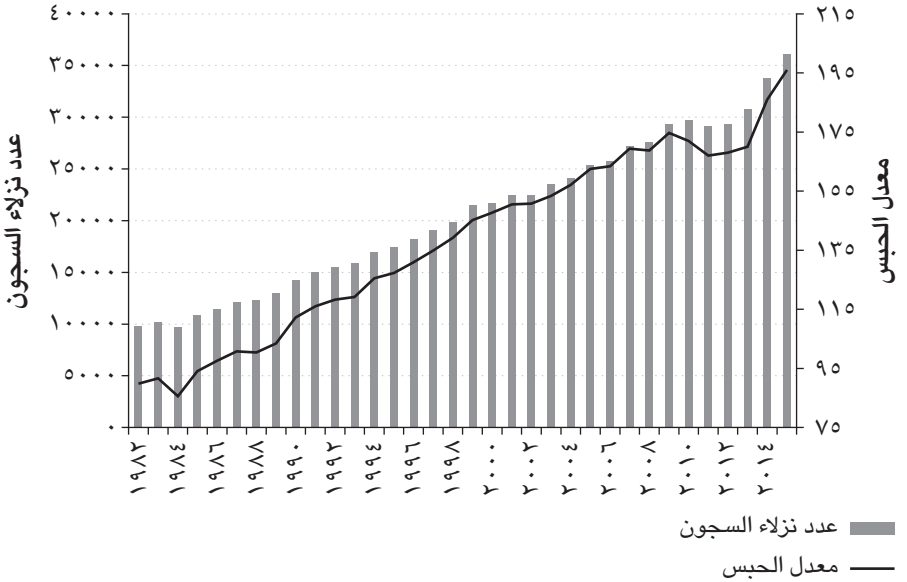

شكل ٧-٢: عددُ نزلاء السجون ومعدَّل الحبس في أستراليا، ١٩٨٢–٢٠١٥.

أوائل تسعينيات القرن الماضي، في وقتٍ بدأ فيه كلا الحزبَين السياسيَّين الرئيسَين القتالَ كي يُنظرَ إليهما على أنهما صارمان في التعامل مع الجريمة.

وعلى عكس البلدان التي تناولناها حتى الآن، اتخذ تاريخُ العقوبات الكندي الحديث مسارًا مختلفًا. على مستوى استخدام السَّجن واستخدام العقوبات المجتمعية غير المقيِّدة للحريات، ظلَّت المعدَّلات في كندا مستقرة نسبيًّا. وعلى مدى ثلاثين عامًا، كان معدَّل الحبس في كندا شِبه ثابت (انظر شكل ٧-٣). ففي بداية الثمانينيات، كان معدَّل الحبس في كندا أعلى قليلًا من مثيله في أستراليا، ولكن بحلول عام ٢٠١٥ كان معدَّل الحبس في أستراليا أعلى بنسبة ٥٠ في المائة تقريبًا من معدَّل كندا. وشهِدت كندا بعضَ الزيادة في العقوبات غير المقيِّدة للحريات، لا سيَّما في أواخر الثمانينيات/أوائل التسعينيات، لكن معدَّل الإشراف الإصلاحي الإجمالي (الحبس، المراقبة، وما إلى ذلك، مجتمعة) زاد بنسبةٍ أقلَّ من ١٠ في المائة بين عامَي ١٩٨٠ و٢٠١١.

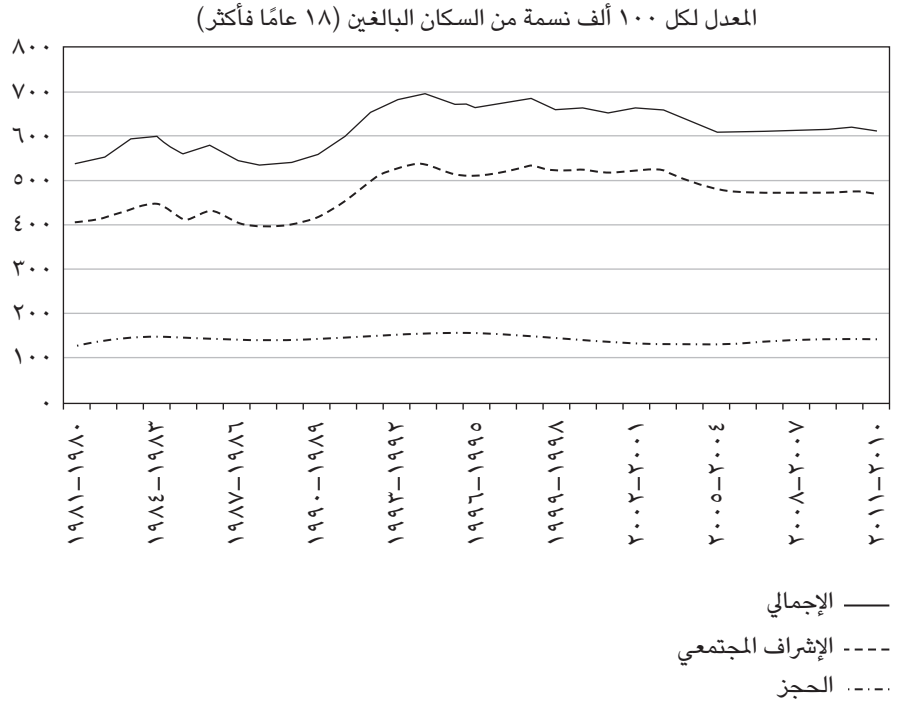

شكل ٧-٣: معدَّل الإشراف الإصلاحي بكندا، ١٩٨٠–٢٠١١.

هناك العديدُ من البلدان التي شهِدت تحوُّلًا جوهريًّا في الاتجاه العِقابي، في ظل الارتفاع الحاد في كثير من الأحيان في عدد نزلاء السجون ومعدَّلات الحبس، لكنْ هناك أيضًا دولٌ أخرى تسير في عكس هذا الاتجاه. فمنذ أوائل التسعينيات، على سبيل المثال، كانت هناك زياداتٌ كبيرة في معدَّلات الحبس في إسبانيا، واليونان، وفرنسا، وأيرلندا، واسكتلندا. وكان لدى هولندا معدَّلات احتجاز منخفضة نسبيًّا في الثمانينيات، ثم تضاعفَ معدَّلها بمقدار أربعة أمثال بحلول عام ٢٠٠٦، قبل أن ينخفضَ بمقدار النصف تقريبًا في العَقد التالي. على النقيض من ذلك، وعلى غرار كندا، شهِدَت الدول الاسكندنافية الرئيسة جميعها — السويد، والنرويج، والدنمارك — تغيُّرًا طفيفًا نسبيًّا في معدَّلات الحبس، بل إنها انخفضَت في فنلندا (من ٧٠ لكل ١٠٠ ألف في عام ١٩٩٢ إلى ٥٧ في ٢٠١٥).

ما السببُ وراءَ هذا القَدْرِ الكبير من التبايُن؟ كما رأينا عند مناقشة انخفاض الجريمة في الفصل السادس، لا توجد علاقةٌ واضحة أو بسيطة بين مستويات العقوبة وأنواعها، ومستويات الجريمة. في الواقع، توجد الآن مجموعةٌ كبيرة جدًّا من الأبحاث تشير إلى أن تأثيرَ العدالة الجنائية الرسمية على معدَّلات الجريمة ليس بالضرورة بهذه الضخامة. وهذا يتعارض مع الرأي العام الذي يفترض، على سبيل المثال، أن زيادةَ أعداد ضباط الشُّرطة ستجعلنا بالضرورة نشعر بمزيدٍ من الأمان. وكما رأينا، قد يحدُث ذلك، لكن بالتأكيد لا يوجد ضمان. كما أن عدمَ وجود أي علاقة واضحة يتعارض مباشرة مع الكثير من الخطاب السياسي الذي يذهب إلى أن السياسات «الصارمة في التعامل مع الجريمة» — المتمثِّلة في إنشاء مزيد من السجون، وإصدار أحكامٍ أكثرَ صرامةً، وما إلى ذلك — ستؤدي بالضرورة إلى خفض مستويات الجريمة. مرَّة أخرى، قد يحدُث ذلك، ولكن تأثيره كما تبيَّن أقلُّ بكثير مما يعتقد الكثيرون، وبالتأكيد أقلُّ ممَّا يدَّعي السياسيون في كثير من الأحيان. والسؤال هنا إذا كان للشُّرطة، والمحاكم، والسجون تأثيرٌ محدود، فمَن المسئول عن المحافظة على النظام؟ والإجابة هي ... الأشخاص، سواء في مجموعات صغيرة أو كبيرة. فنحن، جميعًا، نشارك في مشروع غير رسمي يُنتِج نظامًا واستقرارًا اجتماعيًّا عامًّا. فالقدرة على التنبؤ بالحياة من حولك بشكلٍ عام ليست نتاجًا لوجود ضباط الشُّرطة أو التهديد بتلقِّي العِقاب من قِبل المحاكم، بل هي بالأحرى نتاج تفاعلات يمكن التنبؤ بها إلى حدٍّ ما بين الأفراد في مواقفَ اجتماعية لا تُعَد ولا تُحصى، والرغبة الداخلية التي نحملها جميعًا وتحثُّنا على تجنُّب العواقب التي تحدُث عند تحدي هذه القدرة على التنبؤ. وهذا، بشكل عام، هو ما نُطلق عليه عادةً «الرقابة الاجتماعية غير الرسمية»، وهو الموضوع الذي سننتقل إليه الآن.

التنشئة الاجتماعية والرقابة الاجتماعية غير الرسمية

في نهاية القِسم السابق، تحدَّثتُ عن الرغبة التي يحملها معظمنا والتي تحثُّنا على تجنُّب العواقب التي ستنتج على الأرجح حال عدم تلبية التوقعات غير الرسمية. وقد أشار خبيرُ علم الجريمة الأمريكي، تشارلز تيتل، ذاتَ مرة إلى أن «الرقابة الاجتماعية بوصفها عمليةً عامة تبدو مترسِّخة بشكلٍ شِبه كامل في العقوبات غير الرسمية». واستطردَ مقترِحًا أنه

لم يكُن هناك تأثيرٌ كبير لتصوُّراتنا عن احتمالية وقوع عقوبات رسمية أو شدة هذه العقوبات، وحتى عندما كان لها تأثير، يبدو أن معظمه يعتمد على فهْمنا لفكرة العقوبات غير الرسمية. ولكن ماذا نعني بالعقوبات غير الرسمية عند الحديث عنها؟ هناك مثالان. هبْ أنك متَّجه نحو شخصٍ قابلتَه عدة مرات من قبل؛ يسير في ممرٍّ أو شارع نحوك. لا يمكنك تذكُّر اسمِه. أنت تعلم أنه لا يمكنك تجنُّبه، وتحاول قَدْرَ المستطاع تذكُّر اسمِه، لكنه لا يتبادر إلى ذهنك. في أي لحظة ستضطر إلى التعامل مع حقيقة أنه لا يمكنك تقديمُه بسهولة إلى الشخص الذي تسير معه.

بالنظر إلى مدى الصعوبة التي يواجهها الكثير منَّا في تذكُّر الأسماء والوجوه، فإن هذا أمرٌ مألوف تمامًا وتعرَّض له معظم الناس. ولكن لمَ يُعَد هذا الأمر مهمًّا؟ إنه مهم بسبب الأعراف الاجتماعية. ففي كثير من الظروف، ليس من التهذُّب عدمُ تقديم أشخاص إلى آخَرين قد لا يعرفونهم. باختصار، نحن نريد أن نفعلَ الشيء الصحيح ونخشى التعرُّض لحرج نتيجةَ الفشل في الالتزام ببعض الأعراف الاجتماعية البسيطة. من غير المحتمَل أن يُعطي أحدُهم هذا الأمر أكبرَ من حجمه، لكننا نشعر في قرارة أنفسنا بدرجةٍ من الانزعاج، نفضِّل تجنُّبه. وهذا السعي من جانبنا لتجنُّب مثل هذه القلاقل عمومًا في الحياة اليومية، من خلال الاستجابة لمحفزات الرقابة الاجتماعية غير الرسمية الداخلية في هذا المثال، هو تحديدًا ما يجعل سلوكنا مُتوقَّعًا.

يحتوي نظام مترو الأنفاق في لندن، مِثل معظم أنظمة المترو في المدينة، على عددٍ كبير جدًّا من السلالم المتحركة، والعديد منها طويل جدًّا وشديد الانحدار، وخلال ساعات الذُّروة، تكون أيضًا مزدحمة للغاية. فالسلالم المتحركة واسعةٌ بما يكفي لاستيعاب شخصَين يقفان جنبًا إلى جنب. يوجد نظامٌ على السلالم المتحركة في لندن يقف بموجبه أولئك الذين لا يرغبون في التحرُّك على يمينِ السُّلم المتحرك، تاركين مساحةً على اليسار لمَن يرغب في السير. إنه نظامٌ غير رسمي إلى حد كبير، ولا توجد عقوباتٌ رسمية يمكن فرضُها على أي شخص لا يلتزم به، على الرغم من وجودِ لافتاتٍ على السلالم المتحركة تشجِّع على هذا السلوك وتدعَمه. إن النظام ناجحٌ للغاية. وبشكلٍ عام، يمكن دائمًا العثورُ على أي شخص لا يخطِّط للسير لأعلى أو لأسفل السُّلم المتحرك واقفًا على اليمين، بغضِّ النظر عن مدى ازدحام المحطة أو هدوئها. وأولئك الذين عُثر عليهم ثابتِين في مكانهم على اليسار هم في الغالب زوَّارٌ أو غيرهم ممَّن ليسوا على دراية بالنظام وقواعده غير الرسمية، على

سبيل المثال: الأطفال. كيف يحدُث هذا الأمر؟ إنه لا يحدُث من خلال التهديد بعقوبات رسمية، حيث لا يوجد أيٌّ منها. مرة أخرى، إنها قوة التوقعات الاجتماعية.

بمجرد معرفة القواعد غير الرسمية للموقف، يلتزم معظم الناس بها معظم الوقت. والقيام بذلك لا يكلِّفهم الكثير، والأهم من ذلك أنهم حريصون على تجنُّب عواقب عدم الالتزام: أي الرأي السلبي للآخَرين غير الراضين بتعطُّل الأداء السَّلِس لنظام السلالم المتحركة.

تُحدِّد التوقعاتُ والأعراف الاجتماعية سلوكَنا منذ اللحظة التي نستيقظ فيها، بما في ذلك موعدُ استيقاظنا، وكيف نغتسل ونرتدي ملابسنا على سبيل المثال، مرورًا بأحداث اليوم، بما في ذلك متى وماذا نأكل، والطُّرق المختلفة التي نتعامل بها مع العائلة، والأصدقاء، والزملاء، والغرباء. فطقوس الحياة اليومية مُعقَّدة. وعلينا أن نتعلَّمها ونستوعبها. ونادرًا ما تكون مُحدَّدة أو متشدِّدة إلى حدٍّ مبالغ فيه، ولكنها بالأحرى تلميحات أو إرشادات عامة للسلوك المناسب. إن توقُّعات بعضنا عن بعض وعن أنفسنا، كما تعلمناها من العائلات، وفي المدارس، والمجتمعات، وأماكن العمل، وما إلى ذلك، تشكِّل معًا القاعدةَ الأساسية لتنظيم الحياة اليومية. وهذا ما أطلق عليه عالِمُ الاجتماع الأمريكي، إرفينج جوفمان، «نظام التفاعل»، الذي اقترح أنه يمكن بسهولةٍ النظرُ إلى آلياته بوصفها النتائجَ المترتِّبة على «أنظمة الأعراف الملائمة» وأنها تشبه القواعد الأساسية للعبةٍ ما.

ولكن كيف يتعلَّم المشاركون في هذه «اللعبة» قواعدَها الأساسية العامة؟ يمكن طرْح هذا السؤال الذي يتسم في جوهره بالبساطة والعمق في الوقت ذاته بصيغةٍ مختلفة قليلًا على النحو التالي: «ما الذي يجعلنا «كائنات» اجتماعية؟ كيف نتعلَّم التصرُّف وسطَ المجموعات الصغيرة والكبيرة؟» تُعرف هذه العملية باسم «التنشئة الاجتماعية». ونميل إلى التفكير في العناصر الأساسية لهذه العملية بأنها الأسرة، والمجتمع، والأصدقاء/الأقران، والمدرسة، والعمل، والإعلام، والدين، على الأقل تقليديًّا. اليوم، زارتني حفيدتاي. كانت أكبرهما سنًّا، مِثل جميع الأطفال في سن الرابعة، في غاية النشاط وتحتاج إلى الكثير من الإشراف العام. ومن ثَم يتضمَّن التفاعل الأُسَري الكثيرَ من الإرشاد حول كيفية التصرُّف: «من فضلك تعالي واجلسي على الطاولة لتناوُلَ الطعام»؛ «أعتقد أننا يجب أن نضع كلَّ هذه الألعاب في مكانها إذا انتهينا من اللعب بها»، أو في الطريق إلى الملعب المحلي، «من فضلكِ لا تركضي هنا، فالطريق مزدحم للغاية». لا شكَّ أنه كانت هناك العشرات من هذه

التوجيهات، التي يُستهدَف منها، من جانب، أن تكون لَبناتِ بناء صغيرةً في تنمية صِغار السن، وتساعد من جانب آخَر في الحفاظ على نظام التفاعل المحدَّد، ألَا وهو أُسْرتنا.

تنطوي التربية على إصدار تذكيرات دائمة بما يجب القيام به وقوله، وما هو متوقَّع في بعض الظروف دون غيرها، وتقديم إرشادات حول كيفية فهْم أشكال السلوك المختلفة وإدراكها من قِبل الآخَرين. يُنفَّذ الكثيرُ من هذا بشكل صريح، على الرغم من أن الأطفال في كثير من الأحيان يتعلَّمون ببساطة من خلال التفاعل؛ أيْ تعلُّم الاستجابات المختلفة التي من المحتمل أن يثيرَها سلوكهم. ومن السهل أن يفهمَ الآباء والأمهات التنشئةَ الاجتماعية للأطفال الصغار، وفي كثير من النواحي قد ينسحب الشيءُ نفسه إلى حدٍّ كبير عن تأثير «عوامل» التنشئة الاجتماعية الرئيسة الأخرى. ومن السهل أيضًا أن نفهمَ كيف تلعب المدارس، خاصة عندما يكون الأطفال في سنٍّ صغيرة، دورًا حاسمًا في تطوُّرهم وثقافتهم الأخلاقية. وبالمِثل، يمكن لمجموعات الأصدقاء والأقران أن تؤثِّر تأثيرًا كبيرًا على الأفراد، وقد تكون لها أهمية خاصة جدًّا في مراحلَ معيَّنة من التطور. ويُحتمل أن يكون لكلٍّ من بيئة العمل، وتأثيرِ وسائل الإعلام، والتأثيرِ المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، ودورِ الدين المنظِّم، أهميةٌ كبيرة في المساعدة على فهْم كيفيةِ تعلُّم ما أشار جوفمان إليه على أنه «الأعراف الملائمة» أو القواعد الأساسية للسلوك اليومي.

الآن، دعونا نعود إلى مكافحة الجريمة. يمكن تقسيمُ نهجِ التفكير في علم الإجرام عمومًا إلى معسكرَين. أولًا: هناك أولئك الذين ينطلقون من افتراض أن البشَر مطيعون ومُنظَّمون عمومًا، ومن ثَم يصبح السؤال المهم هو: لماذا يرتكبون الجرائم أحيانًا؟ على النقيض من ذلك، هناك أولئك الذين ينطلقون من افتراضِ أننا عمومًا غير منضبطين وأنانيون، ومن هذا المنطلق يصبح السؤال المهم ما الذي يقيِّدنا ولماذا يبدو أننا نمتثل للقواعد أغلبَ الأوقات؟ ببساطة، يهتم المعسكر الأول لخبراء علم الجريمة بالدوافع المختلفة التي قد تكون لدى الأفراد لارتكاب الجرائم، في حين يركِّز المعسكر الثاني أكثرَ على القيود أو الضوابط المختلفة التي يُحتمل أن يكون لها تأثير. وإذا أُجبرت على الاختيار، فسأميل إلى المعسكر الأخير أكثرَ من المعسكر الأول، لكن لحُسن الحظ، لا يتعيَّن على المرء الاختيار، ومن ثَم يمكن استخدام كلا المنظورَين في محاولةِ فهْم السلوك البشري.

تندرج المجموعةُ الثانية من خبراء علم الجريمة عمومًا تحت معسكرٍ يُسمَّى معسكر «أصحاب نظريات التحكُّم». وقد صدر واحد من أوائل التصريحات التي حدَّدَت هذا

الموقف من جاكسون توبي الذي كتب في خمسينيات القرن الماضي، مركِّزًا بشكلٍ خاص على ما كان على المحك في كسر القواعد، يقول:

> إن الاختلافات بين المراهق الملتزِم بالقانون والجانح لا تكمُن في أنَّ أحدهما لديه دوافعُ لانتهاك قواعد المجتمع بينما الآخَر لا يمتلكها. فكلاهما يميل إلى خَرْق القوانين في وقتٍ أو آخَر؛ لأن القوانين تحظُر أيَّ شيء قد تجعله الظروف جذَّابًا: مثل قيادة السيارة بسرعة ٨٠ ميلًا في الساعة، أو ضرب عدو، أو أَخْذ ما يريده المرء دون دفْع ثَمنِه. والجانح يستسلم لهذه الإغراءات. لكن الصبي الذي يعيش في حي من أحياء الطبقة الوسطى لا يفعل ذلك. فكيف يمكن تفسيرُ هذا الاختلاف؟

كانت إجابته أن هذين النمطَين المُعمَّمين من الأفراد لديهما «دوافع إذعان» مختلفة. باختصار، سيخسر أحدُهما الكثير إذا اكتُشِف أمره بالمقارنة بالآخَر. فقد تتعرَّض «سُمعته الجيدة»، أو ربما وظيفته، أو فرصه في التعليم للخطرِ بسببِ الكشف علنًا عن مثلِ هذه الانتهاكات. أما ما ينطوي عليه استخدامُ مصطلح «جانح» هو أن هذا الفرد إمَّا معروف عنه أنه شخص قد يكسِر مثل هذه الأعراف الاجتماعية أو مُتوقَّع منه فعلُ ذلك. فسُمْعته مشوَّهة بالفعل. ويكاد يكون من المؤكد أنه لا يملِك الكثير ليخسره فيما يتعلَّق بالتعليم أو العمل. لاحقًا، طُورت هذه النظرية عندما ذهب آخَرون إلى أنَّ ما منع الأفراد من التصرُّف بناءً على دوافع إجرامية هو ما أطلقوا عليه «الالتزام بالإذعان»، أو ما أُشير إليه لاحقًا باسم «الرابطة الاجتماعية». وبفعل التطور من خلال التنشئة الاجتماعية، قد ينطوي ذلك على خسارة — كخسارة السُّمعة، ورأي الآخَرين الجيد، وتقدير الذات — وينطوي كذلك على ربحٍ في شكل مكافآت مستقبلية متوقَّعة. إنَّ ما يُوصف هنا هو عملية تطوُّرية تتضمَّن الاندماج الاجتماعي المتزايد تدريجيًّا للفرد. وقد يذهب أحدُهم إلى أن السَّجن يفعل العكس تمامًا؛ إذ يمزِّق الروابط الاجتماعية، ويفكِّك الصِّلات من مختلف الأنواع، ويعمل بشكلٍ عام على تقليل درجة الاندماج الاجتماعي للفرد المعني.

الخطوة التالية لواضعي نظريات التحكُّم هي النظرُ في أشكال المكافحة التي تؤثِّر على أي رغبات منحرفة وتقيِّدها. فهناك ضوابطُ داخلية، أو موانعُ ناتجة عن معتقداتٍ أخلاقيةٍ، أو وخزِ الضمير، أو الشعورِ بالعار؛ وضوابطُ غيرُ مباشِرة في شكل الاستنكارِ المجتمعي الصادرِ من أفراد الأسرة، والأقران، وغيرهم؛ والضوابطُ الأكثرُ مباشرةً التي

تنتج من القلق بشأن العقوبات الرسمية. وعادةً ما يذهب واضعو نظريات التحكُّم إلى أن مزيجًا من التحكُّم غير المباشر، خاصة من قِبل الأسرة، وضبطَ النفس الناتج عن القلق بشأن العواقب الطويلة المدى للسلوك هو أمرٌ بالِغ الأهمية في عملية التمكُّن من مقاومة الإغراء.

إن العمل الأكثر تطوُّرًا وإقناعًا في هذا التقليد، من وجهة نظري، هو «نظرية التدرُّج العمري للرقابة الاجتماعية غير الرسمية» المنسوبة إلى روبرت سامبسون وجون لوب. فقوةُ الرابطة الاجتماعية للفرد، من منظور المؤلفين، هي التي تساعد في تفسير وجود الجرائم أو اختفائها، وبالمِثل، تعكس التغيراتُ في أنماط ارتكاب الأفراد للجرائم بمرور الوقت التغيراتِ في قوة الرابطة الاجتماعية في حياتهم. وتحتوي أطروحتهما العامة على ثلاثة عناصر أساسية. أولًا: ينتج الجنوح في وقتٍ مبكِّر من الحياة (في الطفولة والمراهقة) من السياق البنيوي الذي ينشأ فيه الشباب الذي تتخلَّله الضوابطُ الاجتماعية التي يمارسها الحي، والأسرة، والمدرسة، والأصدقاء. ثانيًا: تميل الأنماطُ التي نشأت وترسَّخَت في هذه السنوات المبكِّرة إلى الثبات إلى حدٍّ ما، تمامًا كما تميل أنظمةُ التحكُّم التي تؤثِّر على الأفراد إلى ذلك؛ وثالثًا: تعكس أنماط الإجرام المتغيرة على مدار الفترة اللاحقة من حياتهم مدى فاعلية الروابط الاجتماعية غير الرسمية على مستوى الأسرة والعمل.

في أعمالٍ لاحقة، وسَّع هذان المؤلِّفان نطاقَ تفسيراتهما لأنماط الجرائم على مدارِ الحياة لتضم أمورًا مثل القدرة على التصرُّف، والاختيار (وفقًا لموقف محدَّد)، والأنشطة الروتينية، والثقافات المحلية، والأحداث القديمة على الصعيد الكلي. وبالتركيز خصوصًا على تأثيرات المنطقة المحلية — أي لماذا تبدو الاختلافات في مستويات وأنماط الجريمة في أماكنَ مختلفةٍ مستقرةً نسبيًّا — يقدِّمان عددًا من الأدوات المفاهيمية الأخرى، مثل «الفاعلية الجماعية» و«رأس المال المجتمعي». وتتعلَّق الحجج، في جوهرها، بالقدرات التفاضلية للأحياء «لإدراك القيم المشتركة للسكان والحفاظ على الضوابط الاجتماعية الفعَّالة». وفي هذا الصدد، لا تشير الرقابةُ الاجتماعية إلى التنظيم الرسمي أو «الإذعان القسري» الذي تفرضه مؤسساتٌ مثل الشُّرطة والمحاكم، بل هي بالأحرى إشارة عامة إلى قدرةِ مجموعةٍ ما على تنظيم أعضائها وفقًا لأعرافٍ وقِيم مُعيَّنة. وكما في الطرح السابق الخاص بالعوامل الأساسية المؤثِّرة على أنماط الجرائم في حياة الأفراد، تُطرح هنا الفكرةُ العامة ذاتها فيما يتعلَّق بتنميط الجريمة داخل الأحياء المختلفة. وتُعتبر الرقابة الاجتماعية التي تمارس التأثيرَ البالِغَ الأهمية «غيرَ رسمية» وليست «رسميةً». وعلى الرغم من اختلاف خبراء علم

الجريمة في تفسيراتهم بشأنِ الجريمة والإجرام، فإنَّ القليل منهم سيعارض هذه الملاحظة العامة.

كيف نكافح الجريمة؟

تكمُن الأهمية الدائمة لوجود منظور قديم في تكذيب الافتراض البسيط القائل إن الطريقةَ التي نفعل بها الأشياءَ الآن واحدةٌ أو تشبه الطُّرق التي كنا نفعل بها الأشياءَ دائمًا. وفي هذا السياق، يساعد ذلك في تذكيرنا بأن الأجهزةَ الرسمية التي أنشأناها للتعامل مع الجريمة — مثل الشُّرطة، والمحاكم، والسجون، وما إلى ذلك — هي في الواقع مُنتَج حديث إلى حدٍّ كبير وكانت موجودةً في شكلها العام الحالي لمدة تزيد قليلًا على قرنَين.

وتختلف أنظمةُ العدالة الرسمية هذه أيضًا، أحيانًا بشكلٍ كبير جدًّا، وفقًا لهيكل المجتمعات التي تعمل فيها وثقافتها. وتلبيةً لأغراضنا هنا، ربما يكون الدرس الأهم، الذي يحتوي على قدرٍ كبير من المفارقة في موضوع علم الجريمة، أن الأشياء التي يقضي علماءُ الجريمة جزءًا كبيرًا جدًّا من وقتهم في دراستها — مثل الشُّرطة، ونظام المحاكم، والسجون، وغيرها من مؤسَّسات العدالة الجنائية الرسمية — لا يُعتقد أنها المحدِّدات الحاسمة لطبيعة الجريمة ومستواها.

وقد وصل الأمرُ بتشارلز تيتل، الذي استشهدنا به آنِفًا، إلى حدِّ الإشارة إلى أنه «يبدو كما لو أن العقوبات الرسمية الموضوعية (أو الأحكام الخاصة بها) لا تَمُتُّ بصلةٍ إلى حدٍّ كبير بالرقابة الاجتماعية العامة، على الأقل بالمعنى المباشر البدهي». وقد تكون عبارة «لا تَمُتُّ بصلةٍ» قويةً بعضَ الشيء؛ لأنه سيكون من الخطأ الإشارة إلى أن هذه المؤسسات ليس لها أيُّ تأثير — لأنها بالطبع لها تأثير — وهي على أي حال مؤسساتٌ اجتماعية مهمة تستحق تمحيصًا أكاديميًّا دقيقًا. لكن، يجب أن نلاحظ أنه قديمًا وحاليًّا، يمكن القول إن خبراءَ علم الجريمة كانوا يميلون إلى التركيز على أنظمةِ الرقابة الاجتماعية غيرِ الرسمية بشكلٍ أقلَّ مما تستحق. ومن ثَم يمكن القولُ إن الأولويةُ تذهب إلى محاولةِ ضمان وَضْع مثل هذه العمليات في صميمِ اهتمامات خبراء علم الجريمة بشكلٍ كامل، وكذلك دعمِ الموارد والبرامج التي ستساعد على تعزيز تلك المؤسسات الاجتماعية — مثل العائلات، والمدارس، والأحياء، وبيئة العمل، وما إلى ذلك — التي تلعب أدوارًا حيوية في خَلْق الاندماج والتضامن الاجتماعي وتدعيمها.

الفصل الثامن

كيف نمنع حدوث الجريمة؟

في الفصول السابقة، بحثنا الاتجاهاتِ السائدة في الجريمة، واكتشفنا أن الجريمة، بمقاييسنا الأساسية، يبدو أنها قد انخفضت منذ منتصف التسعينيات، وتساءلنا عن كيفيةِ تفسير ذلك. وكما هو مُتوقَّع، وجَدْنا أنه لا توجد إجاباتٌ سهلة أو بسيطة على هذا السؤال. فمستويات الجريمة تتأثَّر بمجموعة كبيرة ومتنوِّعة من العوامل. وتشمل هذه العواملُ أمورًا مثل التغيرات في الاقتصاد والتحولات الديموجرافية، وصولًا إلى احتمالات مثل ارتفاعِ وانخفاض كميات الرَّصاص في الغلاف الجوي. وتجدُر الإشارة إلى أن كل هذه المؤثِّرات ليس لها علاقة بالعدالة الجنائية. وعلى الرغم من أنه غالبًا ما يُفترض أن الشُّرطة والعناصر الأخرى لنظام العدالة الجنائية لها دورٌ بالِغ الأهمية في تحديد مستويات الجريمة، وذلك لأسباب مفهومة تمامًا، فإن الأدلةَ المتاحة لا تدعَم ذلك. في الواقع، وكما رأينا في الفصل السابع، يكاد يكون من المؤكَّد أن عمليات التنشئة الاجتماعية التي تدعَمُها وتعزِّزها الرقابة الاجتماعية غير الرسمية تلعب دورًا حيويًّا في مكافحة الجريمة. وفيما يتعلَّق بالتدخلات الرسمية، كما أوضحَ الفصل السادس، توجد الآن أدلةٌ كثيرة تشير إلى أن تقنيات منْع الجريمة المختلفة قد أسهمت إسهامًا ضخمًا في الانخفاضات الواضحة في مستويات الجريمة مؤخرًا. وفي الواقع، كان البحث في المجال الواسع لمنع الجريمة أحدَ أكبر إسهامات علم الجريمة في الآونة الأخيرة.

تبدأ المناقشات حول مَنْع الجريمة عادةً بالتمييز بين ما يُشار إليه عادةً بالنُّهُج «الاجتماعية» والنُّهُج «الظرفية». ويميل منْع الجرائم بالنُّهُج الاجتماعية إلى التركيز على قضايا واسعةِ النطاق وعميقةٍ إلى حدٍّ ما؛ أيْ ما قد يراه البعض أسبابًا «أساسية» إلى حدٍّ معقول لارتكاب الجريمة؛ إذ يتناول موضوعات مثل الفقر، وعدم كفاية التعليم والتنشئة الاجتماعية، والظروف السكنية السيئة، ونقص فرص العمل. على النقيض من

ذلك، فإنَّ منْع الجرائم الظرفي أضيَقُ من حيث نطاق التركيز، واستباقيٌّ، ويسعى، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، إلى الحدِّ من فُرص حدوث الجريمة.

لطالما اهتمَّ خبراء علم الجريمة بمنْعِ الجرائم بالنُّهُج الاجتماعية، وإنْ كانوا لم يستخدموا المصطلح. ولعل من أشهرِ مبادراتِ منعِ الجرائم بالنُّهُج الاجتماعية وأكثرِها انتشارًا ما يُطلق عليه اسم «مشروع هاي/سكوب بيري لمرحلةِ ما قبل المدرسة». كان المشروع، الذي انطلق من ولاية ميشيجان بالولايات المتحدة، والذي بدأ في الستينيات، بمثابة تجربةِ تَدخُّل في حياة مجموعة من الأطفال «معرَّضين لمخاطرَ كبيرة»؛ إذ كانوا يُظهِرون عددًا كبيرًا من عوامل الخطر في فترةٍ مبكرة من حياتهم، وكانت الأبحاث قد أوضحت ارتباطَ هذه العوامل باحتمالية ارتكاب جرائم في المستقبل. وفَّر البرنامج مشاركةً مكثفة وعالية الجودة في مرحلةِ ما قبل المدرسة في كلِّ يوم من أيام الأسبوع لمدة عامَين، وكان التركيز بالأخص على التنمية الفكرية والاجتماعية للأطفال. وكان إجمالي عدد المشاركين فيه ١٢٧ أمريكيًّا من أصلٍ أفريقي تتراوح أعمارهم بين الثالثة والرابعة، وقع الاختيار على ٥٨ منهم عشوائيًّا، وبهدف المقارنة، اختِير ٦٥ آخَرون شكَّلوا مجموعةَ تحكُّم لم تخضع للبرنامج. كان الأطفال في حالة اجتماعية واقتصادية متدنية، ولديهم معدَّلات ذكاء منخفضة، ومُعرَّضين بشدة لخطر الفشل التعليمي، وبالطبع التورُّط في ارتكابِ جرائمَ في المستقبل. وقد اكتسب البرنامج شهرةً كبيرة؛ ويرجع ذلك إلى خضوعه إلى أبحاث تقييمية جيدة التصميم من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب نتائجه شبه الناجحة. جرَت متابعةُ مجموعتين من الأطفال المتطابقين كلَّ عام من سن الرابعة حتى الحادية عشرة، ثم في الرابعة عشرة والخامسة عشرة والتاسعة عشرة، وبعد ذلك على فترات متقطعة.

ومع أنَّ البرنامج ركَّز في المقام الأول على التعليم، يبدو أنه قد حقَّق مجموعةً كبيرة من النتائج الإيجابية. فعلى المستوى التعليمي، سجَّل الأطفال المشاركون في البرنامج درجاتٍ أعلى استنادًا إلى عدد من المعايير، أهمُّها احتمالُ تخرُّجهم من المدرسة الثانوية. وعلى المستوى الاقتصادي، كانوا أنجحَ من الأطفال في مجموعة التحكُّم، مع انخفاض احتمالية تلقِّيهم المساعدات الاجتماعية، وارتفاع احتمالية كَسْبهم مزيدًا من الأموال وامتلاك منازلهم الخاصة. أما فيما يتعلَّق بسلوكهم، فكانوا أقلَّ عرضة للتورُّط في أعمال عنف، وانخفضت معدَّلات اعتقالهم واحتكاكهم بالشُّرطة (انظر شكل ٨-١). وذكر تحليلٌ لنسبةِ التكلفة إلى الفائدة أن الاستثمار في التعليم في مرحلةِ التعليم في سنِّ ما قبل المدرسة لهؤلاء الأطفال قد أدَّى إلى توفيرِ أكثرَ من سبعة أمثال التكلفة الأصلية. وأشار الباحثون إلى أن العائد

على دافعي الضرائب من الأموال التي وُفِّرت من مساعدات الرعاية الاجتماعية، والتعليم الخاص، والعدالة الجنائية كان أكثرَ من ٨٠ ألف دولار لكل طفل. ونتيجةً لذلك، يُستخدَم مشروع هاي/سكوب بيري لمرحلةِ ما قبل المدرسة دائمًا بوصفه نموذجًا يُظهِر إمكاناتِ مبادرات منْع الجرائم بالنُّهُج الاجتماعية.

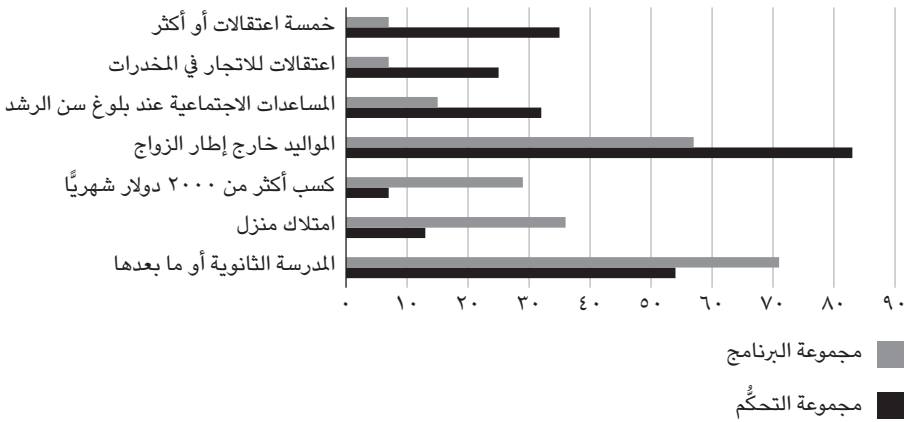

شكل ٨-١: النتائج الأساسية لمشروع هاي/سكوب بيري لمرحلةِ ما قبل المدرسة للمشاركين في سن السابعة والعشرين.

إن تزايد الاهتمام بمنْع الجرائم الظرفي هو تطوُّر أحدَث بكثير، ويعكس التغييراتِ في توجُّهنا الأوسع نطاقًا نحو الجريمة ومكافحتها. عند مناقشة الاتجاهات السائدة في العِقاب في الفصل السابع، لاحظنا التحوُّل الكبير نحو زيادة الاتجاه العقابي الذي شهِده العديد من الدول الديمقراطية الغربية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين. كان هذا التحوُّل في طرقِ مناقشة الجريمة، والتفكير فيها، والرد عليها مدعومًا بالابتعاد عن بعض المُثُل الواسعة النطاق التي كانت بارزةً في مطلع هذا القرن. والشيء الأبرز أنه انطوى على انخفاضٍ كبير جدًّا في الإيمان بما يُشار إليه في الغالب باسم «نموذج إعادة التأهيل المثالي». وفي ذلك علَّق ونستون تشرشل، بوصفه وزيرًا شابًّا للداخلية البريطانية في عام ١٩١٠، بأن «الحالة المزاجية وطِباع العامة فيما يتعلَّق بمعاملة الجريمة والمجرمين هو أحدُ أكثر

الاختبارات رسوخًا وثباتًا لحضارة أيِّ بلد». ثم استطرد قائلًا عاكسًا مبدأً أخلاقيًّا قويًّا للغاية لإعادة التأهيل:

> إن الاعترافَ الرَّزين والمحايد بحقوق المتهمين على الدولة، بل والاعترافَ حتى بحقوق المجرمين المدانين، والمحاسبةَ المستمرة للنفس من قِبل جميع المكلفين بقضاء عقوبة، والرغبةَ والحرص على إعادة تأهيل كلِّ مَن دفع ثَمن جرائمه في هذا القطاع بقضاء مدة العقوبة التي تُعتبر بمنزلة عملةٍ صعبة، والجهودَ الحثيثة لاكتشاف عمليات العلاج والإصلاح، والإيمانَ الراسخ بأن في قلب كل إنسان كنزًا، فقط إذا تمكَّنت من العثور عليه؛ كلُّ تلك الأمور بمثابةِ رموزٍ تُميِّز وتقيس القوةَ المُختزنة لأي دولة في معالجة الجريمة والمجرمين، وهي دلالةٌ ودليل على الفضيلة الحية بداخلها.

حتى الستينيات أو نحو ذلك، سيطرت وجهةُ النظر هذه إلى حدٍّ كبير على وجهات النظر المهنية، والسياسية، والعامة بشأن الجريمة في العديد من الدول الغربية. ومن ذلك الوقت فصاعدًا، بدأت نقاط الضَّعف في الظهور وشهِدت العقود اللاحقة تعرُّض هذا النموذج الواسع النطاق لإعادة التأهيل لانتقاداتٍ تزايدت بالتدريج وحلَّ محلَّه في بعض النواحي عددٌ من المُثُل والخطابات والممارسات الأخرى، التي كان العديد منها يحمل اتجاهًا عقابيًّا، سواء من حيث الهدف أو النتيجة أو كليهما. واقترن تراجُع الإيمان بطرقِ إعادةِ التأهيل التقليدية بزيادةِ الدعم لاستخدام مزيد من العقوبات الأشد قسوة. وأصبح التعجيزُ مبرِّرًا لاستخدام السَّجن، كما أدَّى التأثير المتزايد لنماذج الاختيار العقلاني للسلوك البشري إلى تحويل الانتباه بعيدًا عن العوامل الاجتماعية المؤثِّرة في ارتكاب الجرائم ليتجه نحو المخاوف المتعلقة بالمسئولية الفردية. وقد استند كلُّ هذا إلى تغييرات جوهرية للغاية في سياسات القانون والنظام؛ إذ ظهر — في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على سبيل المثال — إجماعًا سياسيًّا جديدًا ركَّز على الخطاب الصارم وركَّز بشكل متزايد على الممارسات الصارمة في مجال القانون والنظام.

بالتوازي مع هذه التحوُّلات، حدثت أيضًا بعضُ التغيُّرات في وجهات نظر بعض خبراء علم الجريمة. فبدأ بعضُ الأكاديميين في استكشافِ ما كانوا يأمُلون أن تكون سبلًا أكثرَ فاعلية بسبب خوفهم المتزايد من التأثير المخيِّب للآمال للنُّهُج التقليدية لمعالجة الجريمة والإجرام. وكانت النتيجةُ أن ارتبطَ الاهتمام التقليدي لعلم الجريمة بالأسباب

الاجتماعية «العميقة» للجريمة ارتباطًا متزايدًا بنُهُج أكثرَ واقعيةً وتركيزًا للمنع الظرفي للجرائم، بل وحلَّ محلَّه في بعض النواحي. وكما أوضحت بالفعل، لا توجد مبالغةٌ في القول إن حركةَ المنْع الظرفي للجريمة كانت واحدةً من أهمِّ التطورات في مجال علم الجريمة في نصف القرن الماضي. وفيما يلي سنُلقي نظرةً على اللَّبِنات الأساسية للمنْع الظرفي للجريمة، ونستعرض بعضَ الأفكار النظرية التي تدعَمُها، ونستكشف دراسةَ حالة أو اثنتين من دراسات الحالة التوضيحية، بالإضافة إلى النظر في بعض الانتقادات المُوجَّهة إليها.

المنع الظرفي للجريمة

كما أُشيرَ من قبل، يركِّز نهجُ المنع الظرفي للجريمة على فكرةِ أن الجريمة سلوكٌ «وليد اللحظة» إلى حدٍّ كبير. فهو نهجٌ يتجنَّب عن عمدٍ الشواغلَ التقليدية لمنع الجرائم بالنُّهُج الاجتماعية مثل الفقر، والظروف السكنية السيئة، والحرمان التعليمي، وما إلى ذلك. بل له غايةٌ أكثرُ مباشرةً وعملية؛ إذ يركِّز على التدابير التي تستهدِف أشكالًا مُعيَّنة من الجريمة (وليس الجريمة عمومًا) وتؤثِّر بدورها على إدارة البيئة أو تصميمها، وتهدُف إمَّا إلى زيادة خطورة ارتكاب الجرائم وإمَّا تقليل جاذبيتها بطرقٍ أخرى.

كان من أوائل الأمثلة على هذا النهج فكرةُ «المساحة التي يمكن حمايتُها»، التي طوَّرَها المهندس المعماري والمخطط العمراني، أوسكار نيومان. ففي كتابه الذي يحمل الاسمَ نَفْسَه، دافع نيومان عن فكرة التصميم البيئي بوصفها الأساسَ لمنعِ الجريمة. انتقد نيومان تصميمَ العديد من مخطَّطات الإسكان المعاصرة بحجةِ أنها جعلت من الصعب على السكان مراقبة بعضهم والتعرُّف على الغرباء، وأن هناك عددًا كبيرًا جدًّا من نقاط الدخول والخروج غير الخاضعة للرقابة مما يجعل من السهل جدًّا على مرتكبي الجرائم الدخول دون أن يلاحظهم أحد والمغادرة دون القبض عليهم. وأوصى بزيادة فرص المراقبة الطبيعية حتى يتمكَّن السكان من رؤيةِ ما يحدُث من حولهم، واستخدام مبادئ التصميم لإضفاء شعور بالأمان، بالإضافة إلى اتخاذِ مجموعة متنوِّعة من التدابير الأخرى لزيادة الشعور بـ «النزعة الإقليمية»؛ الأمر الذي من شأنه أن يحقِّق «نموذجًا للبيئات السكنية التي تمنع الجريمةَ من خلال خَلْق التعبير المادي عن نسيج مجتمعي يدافع عن ذاته». وتضمَّنَت التطوراتُ النظرية المتزامنة فكرةَ سي راي جيفري عن «منعِ الجريمة من خلال مراعاة التصميم البيئي» — التي تشترك في بعضِ مخاوفِ أوسكار نيومان ولكنها تركِّز

أيضًا على الأسس الجينية لارتكاب الجرائم بالإضافة إلى البيئة المادية — وتأييد هيرمان جولدشتاين لفكرةِ «الأداء الشُّرطي الموجَّه نحو حلِّ المشاكل» التي سعَت إلى جعلِ أقسام الشُّرطة ذاتَ توجُّهٍ أكثرَ استباقيةً ونهجٍ يميل إلى حلِّ المشاكل.

تذهب حركةُ المنع الظرفي للجريمة في محورها إلى أن الفرصة تلعب دورًا في جميع الجرائم؛ وأن الفرص مُحدَّدة ومركَّزة مكانيًّا وزمانيًّا؛ وأنه يمكن تقليل الفرص؛ وأن تقليل الفرص في مكانٍ ما يمكن أن يحُدَّ من الجريمة في العموم، وليس مجرَّد «نقلها» إلى أماكنَ أخرى. في العقود الثلاثة الماضية، أصبحت حركةُ المنع الظرفي للجريمة متطورةً بشكل متزايد، على الرغم من أن بعضَ النقاد لا يزالون قلِقين بشأن اعتمادها على شكل من أشكال نظرية الاختيار العقلاني. إن الافتراضَ الأساسي للحركة هو أننا، بصفتنا أفرادًا، «نسعى إلى تعظيم الفائدة إلى أقصى حد»؛ أي إننا نمضي قُدمًا على أساسِ قرارات نأمُل أن تحقِّق أقصى فائدة لنا مع تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى. فنحن محاسبون صغار، نحسب الربح والخسارة، ونشق طريقًا نتوقَّع أنه سيخدم مصالحنا على أفضلِ وجه.

من وجهة نظرٍ كهذه، تُعتبر الجرائم مجرَّد أفعالٍ تُرتكب بقصد الحصول على شكلٍ من أشكال المنفعة، بمفهومها الواسع، وليس المالي فقط. ويؤدِّي تطبيق هذا الشكل من نظرية الاختيار العقلاني إلى افتراضٍ آخَر وهو إذا كان بإمكان المرء العبثُ بميزان الفوائد والتكاليف، أو المخاطر، فلا بد أن يكون قادرًا على تغييرِ القرار الذي يتخذه الجناةُ المحتملون. والنتيجة الأخرى هي أن القرارَ الذي يتخذه الجاني يكون محصورًا في الجريمة. فهناك دوافعُ مختلفة في ظروفٍ مختلفة، ولذا يجب استهداف الجهود الوقائية بعناية. قد يعترض أحدُهم على فكرةِ أننا جميعًا صنَّاع قرار حريصون، ندرس الاحتمالات ونتخذ قراراتٍ عقلانية بشأن مسار العمل المُتَّبع. فماذا عن العواطف؟ وماذا عن المعلومات المحدودة، والذكاء المحدود، وعلم الأمراض؟ تكمُن الإجابة في فكرة «العقلانية المحدودة». باختصار، ثمَّة رأي يذهب إلى أنه حتى في الظروف التي لا يحظى فيها مسارُ عملٍ ما إلا باهتمام عابر، وتستند القرارات إلى معلومات محدودة للغاية، تظل هناك درجةٌ من العقلانية في العملية. فالجناة «يبذلون قصارى جهدهم في حدود الوقت، والموارد، والمعلومات المتاحة لهم». ويمكن استغلال هذه الحسابات الذهنية التي يقوم بها جميعُ الجناة، حتى لو كانت مؤقتة، لأغراض منع الجريمة.

نظرية الأنشطة الروتينية

يمكن القول إن أكثرَ النُّهُج تأثيرًا على الإطلاق في هذا المجال العام للمنع الظرفي للجريمة هو «نظرية الأنشطة الروتينية». وكما رأينا في الفصل الرابع، يكمُن أحدُ الاستخدامات الأكثر تطوُّرًا لنظرية الأنشطة الروتينية في محاولة لورانس كوهين وماركوس فيلسون الواسعة النطاق لبناء تفسيرٍ مُعمَّم لاتجاهات الجريمة الطويلة الأجل في فترةٍ ما بعد الحرب. لاحقًا، استُخدمت مرَّة أخرى نظرية الأنشطة الروتينية المنسوبة في المقام الأول إلى خبير عِلم الجريمة الأمريكي، ماركوس فيلسون، بطريقةٍ أكثرَ عمليةً كأساس لفهمِ ما يُسمِّيه فيلسون «كيمياء الجرائم». ويتكون هذا النَّهج من ثلاثة عناصر ألقينا عليها الضوء في الفصل الرابع هي: الجاني صاحب الدافع، والأهداف المناسبة، وغياب الرقباء الأكفاء. أولًا، وبديهيًّا: إن ارتكاب جريمة يستلزم وجودَ شخصٍ يريد ارتكابَ هذه الجريمة وقادرٍ على ارتكابها، وهو: الجاني صاحب الدافع. ثانيًا، يجب أن يكون هناك هدفٌ مناسب؛ شيءٌ ما، على سبيل المثال، يرغب في سرقته أو تخريبه، أو شخص يرغب في الاعتداء عليه أو الاحتيال عليه. العنصر الثالث والأخير هو غياب شخص أو شيء قادرٍ على منع الجريمة. تشكِّل هذه العناصر الثلاثة معًا أساس — أو كيمياء — الأعمال الإجرامية. والحجَّة المقامة في نظرية الأنشطة الروتينية هي أنَّ تغيير أيٍّ من هذه العناصر يحمل في طياته إمكانيةَ تحقيقِ منافعَ كبيرةٍ تتعلَّق بمنع الجريمة.

من بين العناصرِ الثلاثة في نظرية الأنشطة الروتينية عادةً ما يكون كلٌّ من الهدف المناسب وغياب الرقباء الأكفاء محطَّ تركيزِ أنشطةِ منْع الجريمة. ومن المفترض أن يعكسَ دافعُ الجاني حسابَ التكلفة والفائدة الناتج عن مقارنةِ جاذبية الهدف ودرجة المخاطرة التي ينطوي عليها. والرقباء الأكفاء هم أشخاصٌ أو أشياءُ قد تمنع اجتماعَ جانٍ محتمَل وهدفٍ مناسب في نفس الزمان والمكان. ويُعتقد أن جاذبيةَ الهدف تتحدَّد من خلال ستة معايير: قابلية إخفائه، وقابلية نقله، ومدى توفُّره، وقيمته، والمتعة التي يضفيها، وإمكانية التخلُّص منه.

وقد حدَّد ديريك كورنيش ورون كلارك، وهما اثنان من أوائل مؤيدي حركة المنْع الظرفي للجريمة إلى جانب تأييدهما نهجًا آخرَ لمنعِ الجريمة يؤكِّد أهميةَ الفرص، ٢٥ طريقة أساسية لمنع الجريمة. يمكن الاطلاع عليها في جدول ٨-١.

جدول ٨-١: خمس وعشرون طريقة للمنع الظرفي للجريمة.

زيادة الجهود	زيادة المخاطر	تقليل المكافآت	تقليل الاستفزازات	التخلُّص من الأعذار
(١) حماية الأهداف: • أقفال عمود عجلة القيادة وموانع الحركة. • حواجز مانعة للسرقات. • عبوات مقاومة للعبث.	(٦) توسيع نطاق الحماية: • اتخاذ الاحتياطات الروتينية: الخروج في مجموعة ليلًا، ترك لافتات الإشغال، حمل هاتف. • تأمين مراقبة الحي.	(١١) إخفاء الأهداف: • وقوف السيارات بعيدًا عن الشوارع العامة. • أدلة هاتف محايدة جنسانيًّا. • شاحنات غير مميزة لنقل الأموال.	(١٦) تقليل الإحباطات والتوتر: • طوابير فعَّالة وخدمة مهذَّبة. • مقاعد واسعة. • موسيقى هادئة/أضواء خافتة.	(٢١) إرساء قواعد: • عقود الإيجار. • قوانين التحرُّش. • التسجيل بالفنادق.
(٢) التحكُّم في الدخول إلى المنشآت: • هواتف الاتصال الداخلي. • الدخول باستخدام البطاقات الإلكترونية. • فحص الحقائب.	(٧) تسهيل عمليات المراقبة الطبيعية: • تحسين إنارة الشوارع. • تصميم مساحات يمكن الدفاع عنها. • دعم المبلِّغين عن المخالفات.	(١٢) إزالة الأهداف: • راديو سيارة قابل للفك. • ملاجئ للنساء. • بطاقات مسبقة الدفع للهواتف العمومية.	(١٧) تجنُّب المنازعات: • أماكن منفصلة لمشجِّعي فريق كرة القدم المنافس. • تقليل الازدحام في الحانات. • تحديد أجرة ثابتة لسيارات الأجرة.	(٢٢) نشر التعليمات: • «ممنوع وقوف السيارات.» • «ملكية خاصة.» • «ممنوع إشعال النار.»
(٣) حماية المخارج: • التذكرة اللازمة للخروج. • وثائق التصدير. • بطاقات البضائع الإلكترونية.	(٨) الحد من إخفاء الهوية: • بطاقات هوية سائقي سيارات الأجرة. • ملصقات تقييم القيادة. • الزي المدرسي.	(١٣) تمييز الممتلكات: • وسم الممتلكات. • ترخيص المرْكبات ووسم قطع الغيار. • تمييز الماشية بعلامات تجارية.	(١٨) تقليل الاستثارة العاطفية: • فرض ضوابط على المواد الإباحية العنيفة. • فرض حُسن السلوك في ملاعب كرة القدم. • حظر الإهانات العنصرية.	(٢٣) إيقاظ الضمير: • لوحات عرض السرعة على جانب الطريق. • توقيعات التصريحات الجمركية. • «سرقة السلع من المتاجر جريمة.»

زيادة الجهود	زيادة المخاطر	تقليل المكافآت	تقليل الاستفزازات	التخلُّص من الأعذار
(٤) تشتيت انتباه الجناة: • غلق الشوارع. • دورات مياه منفصلة للسيدات. • توزيع الحانات على مساحات متفرقة.	(٩) الاستعانة بمديري المكان: • أنظمة المراقبة بالفيديو للحافلات ذات الطابقين. • موظفان للمتاجر الصغيرة. • مكافأة اليقظة.	(١٤) تقويض الأسواق: • مراقبة محلات الرهن • فرض ضوابط على الإعلانات المُبوَّبة. • إصدار تراخيص للباعة الجائلين.	(١٩) تحييد ضغط الأقران: • «الأحمق فقط هو مَن يقود تحت تأثير الكحول.» • «لا بأس من قول لا.» • تفريق مثيري المشاكل في المدرسة.	(٢٤) تسهيل الإذعان للقواعد: • تسهيل استعارة الكتب من المكتبة. • المراحيض العامة. • صناديق القُمامة.
(٥) التحكُّم في الأدوات/الأسلحة: • البنادق «الذكية». • تعطيل الهواتف المحمولة المسروقة. • تقييد بيع بخاخات الطلاء للقُصَّر.	(١٠) تعزيز المراقبة الرسمية: • كاميرات إشارات المرور. • أجهزة الإنذار ضد السرقة. • حرَّاس الأمن.	(١٥) رفض الفوائد: • ملصقات البضائع التي تحتوي على حبر. • إزالة رسومات الجرافيتي. • مطبات لتخفيف السرعة.	(٢٠) الإثناء عن التقليد: • الإصلاح السريع لأعمال التخريب. • رقاقات «في» حظر البرامج التي تحثُّ على العنف في أجهزة التلفزيون. • مراقبة تفاصيل طريقة التشغيل.	(٢٥) مكافحة المخدرات والكحول: • أجهزة فحص نسبة الكحول في التنفُّس في الحانات، تدخل مقدِّم الخدمة. • فعاليات خالية من الكحول.

ستساعد بعضُ الأمثلة في توضيح كيفية عمل مبادرات المنع الظرفي للجريمة، كما يعتقد، عند تأثُّرها بنظرية الأنشطة الروتينية. تسعى الأمثلة الموجودة في العمود الأول من الجدول ٨-١ إلى زيادة الجهد المبذول في ارتكاب الجرائم. ولعل أحدَ أكثر الأمثلة التوضيحية المدهشة على قوة نهج المنع الظرفي للجريمة هو الانخفاض في جرائم المرْكبات الذي حدث في الربع الأخير من القرن الماضي والذي ناقشناه بإيجاز في الفصل الخامس. فبينما كان مصنِّعو السيارات يولون في السابق اهتمامًا محدودًا نسبيًّا لمشكلةِ سرقة المرْكبات وسرقة الأغراض منها، أصبح المألوف الآن فعليًّا تركيبَ أجهزة تأمين. ففي إنجلترا وويلز، على سبيل المثال، حيث كان ثلث السيارات فقط في عام ١٩٩١ مزودًا بنظام قَفل مركزي، ارتفعت النسبة إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي عام ١٩٩١، كان ٢٣ في المائة فقط من السيارات مزودة بأجهزة إنذار. وبعد خمسة عشر عامًا، بلغَت النسبة أكثرَ من ٦٠ في المائة. وفي الفترة نفسها، انخفضت سرقة السيارات إلى النصف تقريبًا. عِلاوة على ذلك، كان سببُ ثلثي الانخفاض هو السرقةَ المؤقتة — أيْ سرقة السيارات للتنزُّه والاستمتاع بها والاستيلاء على السيارات لأغراضٍ أخرى عابرة في المقام الأول — وكانت الجرائم الوليدة اللحظة هي الأكثر ردعًا بشكل واضح. واكتُشف نمط مشابه جدًّا في أستراليا، على الرغم من أن الدخول المتأخِّر لنُظم منْع حركة السيارات الإلكترونية هناك تزامنَ معه انخفاضٌ لاحق في جرائم المرْكبات. وتشير الأبحاث الأسترالية أيضًا إلى أن متوسِّط عمر السيارات المسروقة آخِذ في الازدياد؛ إذ تقلُّ احتمالية تزويد السيارات الأقدَم بميزات الأمان الأحدث، ومن ثَم يسهُل سرقتها.

يتمثَّل المحور الاستراتيجي الثاني في حركةِ المنع الظرفي للجريمة في زيادة المخاطر الملموسة المرتبطة بارتكاب الجرائم. ربما يتعلَّق المثال الأكثر وضوحًا هنا بتأثير أنظمة المراقبة بالفيديو، وهو تطوُّر تكنولوجي جديد نسبيًّا سيكون مألوفًا لمعظم القرَّاء، خاصة أولئك الذين يعيشون في بريطانيا حيث تنتشر أنظمةُ المراقبة بالفيديو بشكل خاص. وقد استخدمت إحدى التجارب الخاصة، التي أُجرِيَت في شيكاغو، بولاية إلينوي في الولايات المتحدة، ثلاثين جهازًا محمولًا خاصة بالشُّرطة عبارة عن كاميرات كانت موجودة في أحياءٍ ترتفع فيها نسبة الجرائم ويتحكَّم فيها ضباط شُرطة بالجوار لديهم وحدة بيانات متنقِّلة في سيارة الدورية الخاصة بهم. وتسمح لهم هذه الوحدة باستعراض البيانات دون تأخير والتصرُّف فورًا عند الضرورة. واختار الباحثون منطقتَين في شيكاغو لإجراء الدراسة: هومبولت بارك وويست جارفيلد بارك. كذلك حُدِّدَت مناطقُ مقارنةٌ لها أنماطُ جريمة

أساسية مماثلة بصفتها أساسًا لتقييم حجم أي تغييرات مكتشفة. دُرست المنطقتان على مدى خمس سنوات. في هومبولت بارك، انخفضت جرائم المخدرات والسطو المسلح بنحو الثلث، وجرائم العنف بنحو الخُمس.

كان أحد الأسباب المحتملة وراء ذلك الانخفاض، بالطبع، أن تجار المخدِّرات وغيرهم قد نقلوا ببساطة موقعَ أنشطتهم. أو، بلغة الباحثين، ربما «انتقلت» الجريمة ببساطة إلى مكانٍ آخَر؟ في هذه الحالة لم يكُن هناك دليلٌ على حدوث ذلك. يبدو أن وجودَ الكاميرات جنبًا إلى جنب مع نشاط الشُّرطة والملاحقة القضائية المرتبطة بتسجيلات الكاميرات، أدَّى ببعض الأشخاص إلى تغيير سلوكهم. غير أن النتيجةَ كانت مختلفة في ويست جارفيلد بارك. فبعد حدوث انخفاض أولي في معدَّلات الجريمة بعد تركيب الكاميرات هناك، عادت المعدَّلات للارتفاع، لا سيَّما معدَّلات جرائم العنف. لم يكُن سببُ وجود مثل هذا الاختلاف بين المنطقتين واضحًا تمامًا للباحثين، على الرغم من افتراضهم أن سلوك ضباط الشُّرطة كان مختلفًا في كل منطقة — إذ كان أولئك الموجودون في همبولت أكثرَ انتباهًا بكثير للكاميرات وأكثر استجابة لِمَا كانوا يرصدونه من خلالها — وأن الكاميرات كانت أقلَّ تمركزًا في ويست جارفيلد بارك. غير أن الباحثين، بشكل عام، قدَّروا في تحليلهم نسبةَ التكلفة إلى الفائدة أن مدينة شيكاغو وفَّرَت ما يتراوح بين ثلاثة إلى أربعة دولارات مقابل كل دولار أنفقته. وتميل الأبحاث في مدنٍ ودول أخرى إلى استنتاج هذه النتائج العامة. ما زلنا بعيدين عن الحصول على أدلةٍ بحثية كافية حتى نتمكَّن من تحديد الظروف المُثلى للاستخدام الفعَّال لأنظمة المراقبة بالفيديو، ولكن، إيجازًا، نعلم أن أنظمة المراقبة بالفيديو عادةً ما تتسبَّب في حدوث انخفاضات متواضعة، ولكنها ليست ضئيلة، في مستويات الجريمة، وأنها أكثرُ فاعلية بكثير في بعض الأماكن (مواقف السيارات والمواصلات العامة على سبيل المثال) من غيرها (مثل مراكز المدن والبلدات).

لعل أحدَ التطورات الأكثر تأثيرًا في مجال منْع الجريمة هو ما يُعرف باسم «الأداء الشُّرطي في المناطق الحرجة أمنيًّا». نشأت هذه المبادرة نتيجةَ ما لُوحظ من أن الجريمة تميل إلى التمركز على أساس المكان: فبعض الأماكن ستكون أكثرَ عُرضة للجرائم بكثير من غيرها. وفي إحدى الدراسات الكلاسيكية التي أُجرِيَت في مينيابوليس بالولايات المتحدة، وجد الباحثون أن نصف الاستدعاءات الواردة إلى الشُّرطة جاءت من ثلاثة في المائة فقط من العناوين في المدينة. وكان أحدُ أساليب الاستجابة لهذه النتيجة تجربةَ دورية الشُّرطة. بينما كان يُعتقَد سابقًا أن دورية الشُّرطة العادية ربما كانت مضيعةً للموارد — إذ من

غير المرجَّح أن يصادف الضباط جريمةً أثناء حدوثها — هل سيؤدِّي التركيز على «المناطق الحرجة أمنيًّا» إلى نتيجةٍ مختلفة؟ باستخدام الأساليب التجريبية، تمكَّن الباحثون من إظهار انخفاض كبير ومستمر في مستويات الجريمة في المناطق التي زادت فيها دوريات الشُّرطة الموجَّهة؛ أيْ وضع الضباط حيث تتركز المشاكل.

ثمَّة نهجٌ ثالث لتقليل فرص التورُّط في الجريمة هو تقليل المكافآت المتوقَّعة من ارتكاب الجريمة. ولعلَّ أحدَ أشهر الأمثلة هنا يتعلق بالتطهير الناجح لشبكة مترو الأنفاق في نيويورك. ففي وقتٍ من الأوقات، كانت قطارات الأنفاق مُغطَّاة برسومات الجرافيتي، وبُذلت محاولات عديدة لحل المشكلة، كان من ضمنها زيادةُ الأمن واستخدام طلاء يُفترض أنه مقاوم للكتابة على الجدران، وفشلت. كان الحل في هذه الحالة هو التصدِّي لنظام مكافآت فنَّاني الجرافيتي. ما الفوائد التي حصلوا عليها من مثل هذه الأنشطة؟ كانت المشاهدة هي المفتاح. فقد كانت مشاهدةُ الجمهورِ «توقيعَ» أصحابِ هذه الرسومات هي المكافأة الأساسية التي يسعون وراءها؛ ومن ثَم أصبح حرمانهم من تكوين جمهور أمرًا أساسيًّا لمنْع الجريمة. فبدأت هيئةُ النقل سياسةً لتطهير القطارات منها في أسرعِ وقت ممكن، مما يضمن عدم السماح للقطارات التي تحمل رسومات الجرافيتي بالعودة إلى الخدمة. وكان التراجع في رسومات الجرافيتي والاعتقالات المرتبطة بها لافتًا للنظر. في الواقع، كانت المشكلة، كما لاحظ اثنان من المشاركين المُطَّلِعين في البرنامجين، «تعتبر مستعصيةً على الحل لدرجة أن البعض اعتبر القضاء عليها أحدَ أنجح «انتصارات» السياسة الحضرية على الإطلاق».

يتعامل المحور الرابع مع ما يمكن اعتباره بعضَ «الاستفزازات» اليومية في الحياة؛ على سبيل المثال تلك الإحباطات والتوترات التي يمكن أن تؤدِّي إلى نشوب نزاع. برغم أنه من المُسلَّم به أن معظم الناس يسهُل عليهم إلى حدٍّ ما تجنُّب مثل هذه الاستفزازات معظم الأوقات، سيكون هناك بعض الأشخاص وبعض الظروف الخاصة تقل فيها هذه الاحتمالية. ولعل أبرزَ الأمثلة التوضيحية على قدرات النشاط الوقائي في هذا الصدد تلك التي تظهر في بيئة السِّجن القاسية، حيث تنتشر المثيرات السلبية في مثل هذه الأماكن، ويتم التعرُّض لها بانتظام، وليس من السهل تجنُّبها. وقد طُبِّقَت أساليبُ المنع الظرفي للجريمة على التحدِّي المتمثِّل في الحد من العنف بين السجناء، وبين السجناء والموظفين بطُرق متنوِّعة، لا سيَّما عن طريق الحد من الإحباطات المرتبطة بالاكتظاظ والعناصر الأخرى المدمِّرة لآدمية الإنسان التي تنطوي عليها حياة السِّجن.

المجموعة الخامسة من الاستراتيجيات التي حدَّدَها كورنيش وكلارك هي تلك التي تحاول التخلُّص من الأعذارِ المرتبطة بالجريمة. ففي خمسينيات القرن الماضي، جادل الباحثان الأمريكيان جريشام سايكس وديفيد ماتزا، وكانت حجَّتهما مقنِعة جدًّا، بأن منظومات القِيَم الخاصة بالجانحين الشباب لم تكُن مختلفة كثيرًا عن تلك الخاصة بالبالغين في مجتمعاتهم، كلُّ ما في الأمر أنهم طوَّروا سلسلةً من الاستراتيجيات — المعروفة باسم «تقنيات التحييد» — مكَّنَتهم من إجراء إيقاف مؤقَّت لتلك القواعد الأخلاقية التي من شأنها عادةً كبْحُ السلوك الإجرامي. وهذه الأساليب هي في الأساس أعذارٌ أو مبرِّرات تُساعد في تبرير الأفعال المعنية. فاللصوص، على سبيل المثال، سيزعمون عمومًا أنهم لا يُؤثِّرون حقًّا على أيِّ شخص؛ لأن الجميع بالتأكيد يؤمِّن على ممتلكاته على أي حال.

فيما يتعلَّق بمنْعِ الجريمة أو الحدِّ منها، أظهر خبراءُ الاقتصاد السلوكي مؤخرًا كيف يشجِّع اللجوءُ للأعراف الاجتماعية على الإذعان بعدة طرُق. وأظهرت التجاربُ في المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وأستراليا كيف أن تغييرًا بسيطًا في الرسائل المرسلة إلى الأشخاص الذين لم يدفعوا غراماتِ انتظار السيارات الخاصة بهم يمكن أن يحسِّن معدَّلات السَّداد بشكلٍ كبير. ففي إحدى التجارب، وُجد أن إضافة جملة بسيطة إلى الرسالة التي تلقَّاها مَن لم يسدِّدوا الغرامات في ولاية كنتاكي، بالولايات المتحدة، تقول إن «غالبية السائقين الذين يحصلون على غرامة انتظار السيارات في لويفيل يدفعونها في غضون ١٣ يومًا»، إلى جانب تغييرات بسيطة أخرى، تزيد معدَّلات السَّداد بنسبة ١٠ في المائة. وبالفعل، هناك مجموعة متزايدة من الأعمال التجريبية التي تشير إلى أن ما يُطلق عليه «الرسائل المعايير السلوكية» — أيْ قول شيء مثل «تسعة من عشرة أشخاص يفعلون [السلوك المعني]» — يكفي لزيادة الإذعان والتعاون من المواطنين فيما يتعلَّق بمجموعة من السلوكيات، بدءًا من دفع الضرائب إلى تسوية الغرامات القضائية، وما إلى ذلك.

الإيذاء المتكرِّر

لقد واجهنا حتى الآن فكرةَ أن الجريمة ليست مُوزَّعة بالتساوي من حيث «مكان» وقوعها. لن تكونَ هذه فكرةً مفاجئة بشكل خاص لمعظم القرَّاء، من بعض النواحي، على الرغم من أن درجةَ تركيزها قد تكون كذلك. وهناك أمرٌ آخَر قد لا يبدو مفاجئًا ظاهريًّا وهو أن ضحايا الجرائم غير مُوزَّعين بالتساوي أيضًا؛ فلا شكَّ أن حقيقةَ أن الناس يعيشون في أماكنَ عُرضةٍ للجرائم أكثرَ أو أقلَّ من غيرها ستؤثِّر على فُرص تعرُّضهم للسطو،

والاعتداء، وما إلى ذلك. عِلاوةً على ذلك، تؤثِّر أيضًا الأنشطةُ الروتينية للأشخاص — أيْ أنماط حياتهم — على احتمالية تعرُّضهم للجريمة في مرحلةٍ ما. فالشباب الذين يقضون جزءًا من وقت فراغهم في الحانات والنوادي في ليالي الجمعة والسبت عُرضةٌ للوقوع ضحايا للعنف أكثرَ بكثير من الأشخاص المتوسِّطي العمر الذين يفرضون مزيدًا من القيود على معدَّل وأماكن خروجهم.

لكن من أهم النتائج التي توصَّل إليها علم الجريمة في العقود الأخيرة هي اكتشاف، من خلال تحليل استقصاءات ضحايا الجرائم، أن الإيذاء لا يتكرَّر مع بعض الأشخاص دون غيرهم فحسب، بل إن وقوعهم ضحايا لجريمة قد يؤدِّي في الواقع إلى «زيادة» احتمالية تعرُّضهم لمزيد من الإيذاء في المستقبل بدلًا من تقليلها. فنحو ٤٠ في المائة من إجمالي الجرائم التي أُبلغ عنها في «الاستقصاء الدولي لضحايا الجرائم» في عام ٢٠٠٠، على سبيل المثال، كانت جرائمَ متكررة ضد أهدافٍ تعرَّضَت بالفعل لجريمة واحدة على الأقل في العام السابق. وعلى الرغم من أن حقيقةَ أن شخصًا ما قد اقتحم منزلي مؤخرًا وسرق أشياءَ منه قد تجعلني أشعرُ شعورًا منطقيًّا بأن ذلك لن يحدث لي مجددًا، فإن فرصَ حدوثِ ذلك مرَّة أخرى ربما زادت في الحقيقة. والسؤال هو: لماذا؟

فيما يتعلَّق بمثال السطو، ثمَّة عددٌ من الاحتمالات. قد يعود اللصوص بعد إدراكِ أنه لا تزال هناك سِلعٌ تستحق السرقةَ أو أنه سيكون هناك عناصر جديدة أو بديلة يمكن أخذُها. وقد يتحدَّثون إلى آخَرين حول فرص السرقة المتاحة هناك، أو قد يكون للمنزل نَفْسه، ببساطة، سماتٌ تجعله عُرضة للسطو بشكل خاص. عِلاوةً على ذلك، ثمَّة أنواعٌ مُعيَّنة من الجرائم يكون تكرارها سِمةً أساسية. ربما يكون العنف المنزلي مثالًا واضحًا وشديد الخطورة. ففي هذه الحالات، تكون الضحيةُ على علاقة بالجاني، وهكذا وبمقتضى الحال، وفقًا لنظرية الأنشطة الروتينية، لا يوجد فقط جانٍ ذو دافع، بل يوجد أيضًا «هدف مناسب»، مع غيابٍ للرقباء الأكفاء على الأرجح (غالبًا ما تكون النساء اللواتي يتعرَّضْن لمثل هذا العنف غيرَ راغبات أو غير قادرات على الإبلاغ، أو ربما يَجِدن الشُّرطة غير قادرة على التدخُّل، أو غيرَ راغبة في التدخُّل). ويمكن إبداء ملاحظات مماثلة عن مخاطرِ الإيذاء المتكرِّر تتعلَّق بإساءة معاملة الأطفال، وكذلك الإساءة والعنف العنصريين. ويبدو أن نظرية الاختيار العقلاني تنطبق جيدًا بشكلٍ خاص على مجال الإيذاء المتكرر. وعلى حدِّ تعبيرِ مجموعةٍ من المؤلِّفين: «قد يأخذ نَفْس الجناة أو جناةٌ آخَرون الحلوى من

طفل بسهولة، حتى تنفدَ الحلوى من الطفل، أو يفقدون رغبتَهم في الحلوى، أو حتى يصلَ وصيٌّ على الحلوى.»

الانتقال والانتشار

لقد أشرتُ بالفعل إلى «الانتقال» أكثرَ من مرَّة ويجب أن نتناوله بتفصيلٍ أكثرَ بعضَ الشيء؛ لأنه أكثرُ الانتقادات التي تُثار ضد المبادرات على غرار حركةِ المنعِ الظرفي للجريمة. في الحالات المذكورة آنِفًا في هذا الفصل، كانت المشكلة هي احتمالية انتقال الجريمة مكانيًّا؛ أيْ من مكانٍ إلى آخَر. غير أن ثمَّة عددًا من الاحتمالات في هذا الشأن. يمكن أيضًا أن تنتقل الجريمة زمانيًّا (من خلال تغيير الجناةِ الوقتَ الذي يرتكبون فيه الجرائم)، وتكتيكيًّا (تغيير الجناةِ أساليبَهم)، ومن حيث الهدف (بتحويل الجناةِ تركيزَهم من نشاطٍ إلى آخَر، على سبيل المثال)، والفعل (بتغيير الجناة نوعيةَ الجريمة التي يرتكبونها). وتكمُن مشكلة الانتقال في أنها تثير احتمالَ ألا تؤدي تدابير منعِ الجريمة إلى الحد من الجريمة على الإطلاق، بل تُعيد تنظيمَها بطريقةٍ ما. وفي بعض الحالات هناك بلا شك شيءٌ من الصحة في هذا الأمر، وقد بذل الباحثون جهدًا كبيرًا في هذا المجال محاولين تقديرَ الآثار المحتملة للانتقال على جهود منع الجريمة وتقييمها.

بالرغم من كل هذا، هناك العديد من الأسباب الوجيهة لعدم التشاؤم كثيرًا فيما يتعلَّق بإشكالية الانتقال. فثمَّة قصةٌ تستحق إعادةَ سردِها تقدِّم أملًا كبيرًا للغاية في أن منْعَ الجريمة في مكانٍ ما، أو بطريقةٍ ما، لا يعني بالضرورة ظهورَ مشاكل في مكان آخَر. يوضِّح الرسم التوضيحي حالاتِ الانتحار، أو بشكلٍ أكثرَ تحديدًا، ما كان يُعَد انخفاضًا مفاجئًا ومستمرًّا إلى حدٍّ ما في عدد حالات الانتحار في إنجلترا وويلز بين عامَي ١٩٦٣ و١٩٧٥ (انظر شكل ٨-٢). ففي أوائل الستينيات، كان أكثر من ٤٠ في المائة من إجمالي حالات الانتحار نتيجةً لاستنشاق الغاز المنزلي الذي كان، في ذلك الوقت، شديدَ السُّمِّية. ويبدو أن الانخفاض في عدد حالات الانتحار — الذي يُقدَّر بحوالي الثلث في وقتٍ كان الانتحار فيه يتزايد في العديد من البلدان الأوروبية — كان نتيجةً للإزالة التدريجية لأول أكسيد الكربون من إمدادات الغاز المنزلي.

لهذه القصة أهميةٌ خاصة هنا، على الرغم من أنها لا تتعلَّق بالجريمة؛ لأن تطهيرَ إمدادات الغاز المنزلي لم يتسبَّب فقط في انخفاض حالات الانتحار بالغاز، ولكنَّه أثَّر على مستويات الانتحار عمومًا. ويشير هذا ببساطةٍ إلى أن عددًا كبيرًا من الأشخاص الذين ربما

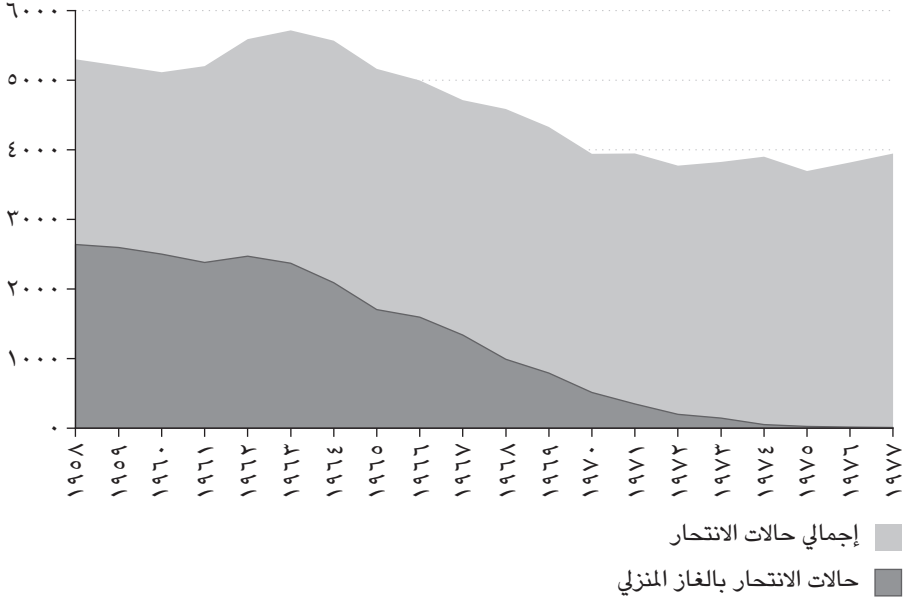

شكل ٨-٢: إجمالي عدد حالات الانتحار وحالات الانتحار بالغاز المنزلي في إنجلترا وويلز، ١٩٥٨–١٩٧٧.

كانوا سيُقْدِمون على الانتحار قد مُنعوا من القيام بذلك بسبب عدم توافر إمداد جاهز من الغازِ السامِّ لديهم. أهمُّ ما في ذلك فيما يتعلَّق بمناقشتنا هنا أنه لم يكُن هناك انتقالٌ كبير؛ فعلى ما يبدو أن هؤلاء الناس لم يعثروا سريعًا على وسيلةٍ جديدة لإنهاء حياتهم. وعلى حدِّ تعبير مؤلِّفي الدراسة، تقدِّم قصةُ الانتحار بالغاز دليلًا واضحًا على أن تقليلَ الفرص حقَّق فوائد واضحة لم يُلْغِها الانتقال. في الواقع، حتى لو حدثَ بعضُ الانتقال، ربما مع توجُّه الناس إلى أساليبَ أقلَّ فتكًا، فقد أُنقِذَت آلاف الأرواح. إذَن، هناك أسبابٌ واضحة تدعو إلى التفاؤل فيما يتعلَّق بتقليل الفرص.

غير أنه قد أُشير إلى أن الممارسين قد أمضَوا وقتًا طويلًا في الدفاع عن عملهم ضد انتقادات مثل انتقال الجريمة، لدرجةِ أنهم لم يُولوا اهتمامًا كافيًا للاستقصاءات التي يُحتمل أن تكون أكثرَ فائدة، بما في ذلك احتماليةُ أن يكون لجهود مَنْع الجريمة آثارُ انتقال حميدة، أو حتى إيجابية. وفي هذا الصدد، ذهب كين بيز، خبيرُ علم الجريمة

البريطاني، بشكلٍ أثار الجدل إلى حدٍّ ما، إلى أن انتقال الجريمة قد يُعتبَر حميدًا إذا ساعدَ ببساطة في توزيع المخاطر، بدلًا من الحد من الجريمة بشكلٍ عام. واقترح أن انتقال الجريمة يمكن أن يكون من الناحية النظرية ذا طابع ديمقراطي على المستوى الاجتماعي بشكل عام؛ إذ يعادل معدَّلات الإيذاء، ويساعد في التخفيف من وطأة الوضع الحالي حيث تتحمَّل بعضُ الأحياء، وبعضُ الناس، نسبةً غير عادلة من العبء.

والواقع أنه بمجرد أن بدأ الباحثون في النظر عن كثَب في مثل هذه الأفكار، بدءوا في اكتشاف أنَّ هناك احتمالات أكثرَ إيجابية، من بينها أن فوائد أنشطة منعِ الجريمة في مكانٍ ما قد تنتشر في أماكنَ أخرى. ومرَّة أخرى، يمكن النظر إلى مثل هذا الانتشار للفوائد بعدة طرُق؛ إذ لا يقتصر على الانتشار من المناطق المستهدَفة إلى المناطق المجاورة، ولكنه أيضًا يشمل إمكانيةَ الحد من أنواع الجرائم التي لا تُعالج مباشرةً من خلالِ تدابيرِ منعِ الجريمة، أو إمكانية انخفاض مستويات الجريمة في الأوقات التي لا تكون فيها إجراءات المنع ساريةَ المفعول. ولسوء الحظ، لا تزال الأبحاثُ المباشرة المتعلِّقة بانتشار فوائدِ منعِ الجريمة في مهدِها. غير أن الدراسات الدقيقة القليلة الموجودة قد أظهرت نتائجَ إيجابية.

وجَدَت إحدى الدراسات الكبيرة في جيرسي سيتي، بولاية نيوجيرسي، التي حصرت جهودَ مَنْع الجريمة في مجالَين وعلى مشكلتَين مُحدَّدتَين — الدِّعارة في الشوارع وأسواق المخدرات — انخفاضاتٍ كبيرةً في الجريمة في المناطق المُستهدَفة، وكذلك في المناطق المجاورة، سواء القريبة أو البعيدة بعضَ الشيء، حيث لم تكُن هناك تدخُّلات محدَّدة. كان جزء من تفسير حقيقة عدم انتقال مشكلة الدعارة في إحدى المناطق إلى المناطق المجاورة هو أن هذه المناطق الأخرى لا تعاني من المباني الشاغرة وقلةِ المساكن مثل منطقة الخطر الأصلية. باختصار، المناطقُ الجديدة المحتمَلة تَمركزَ بها رقباءُ أكفاءُ مما جعلها أماكنَ غير جذَّابة — أكثرَ خطورة — لممارسة تجارة الجنس. وأشار الباحثون إلى أن انتقالَ الأنشطة الإجرامية من مكان إلى آخَر غالبًا ما ينطوي على جهد كبير ومزيد من المخاطر بالنسبة إلى الجناة. فقد وجد بحثٌ نوعي من الدراسة نفسها، على سبيل المثال، أن المتورِّطين في تجارة المخدرات شعروا أن الانتقال حتى ولو مسافةَ بضع بنايات يعني أنهم «يجب أن يبدءوا من الصفر»، وأن الأمر سيستغرق وقتًا لإعادة بناء قاعدة عملائهم، ونتيجةً لذلك، لن تظل المكافآت المالية كما كانت في السابق.

بهذه الطرُق، قد يكون لجهودِ مَنْع الجريمة المُوجَّهة في مكان واحد، أو إلى نوع واحد من الجرائم، فوائدُ غير مُتوقَّعة في مكان آخَر. في الواقع، تشير واحدةٌ من مراجعات الأدلة

المتاحة إلى أن حدوثَ الانتقال (التأثير السلبي) والانتشار (التأثير الإيجابي) مُحتملان على نحوٍ شِبه متساوٍ. ويبدو أن الانتقال الزمني وانتقال الهدف هما أكثر الأشكال شيوعًا للانتقال، بينما كان الانتشار المكاني الأكثر شيوعًا للانتشار، يليه انتشار الهدف.

لا بد أن نختتمَ هذه المناقشة بالاعتراف بأن القضايا التي يثيرها المنع الظرفي للجريمة ليست تقنية أو عملية فحسب، بل هي قضايا تثير تساؤلاتٍ أخلاقية. فعلى سبيل المثال، ذهب النقاد إلى أن توجُّهَ مَنْع الجريمة يساعد في الحفاظ على الوضع الراهن ويصرِف الانتباه عن الحاجة إلى إصلاحٍ اجتماعي؛ ويميل إلى حماية مصالح الأقوياء على حساب الضعفاء نسبيًّا؛ ويشجِّع على زيادة الإقصاء الاجتماعي من خلال استهداف مجموعاتٍ وأماكنَ بعينها. في عام ١٩٦١، أبدت الناشطة والصحفية الشهيرة جين جاكوبس ملاحظةً مهمةً مُفادها: «إن الطريق العام المزدحم عادةً ما يكون آمنًا. أما الطريق المهجور فعادةً ما يكون غيرَ آمِن.» ونصحَت بتجنُّب العقلية المنكفئة على ذاتها، وبدلًا من ذلك أبدَت تأييدها لأهمية تلك الأشكال من التفاعل الاجتماعي اليومي والمراقبة التي ذُكِرَت في الفصل السابع عند مناقشة الرقابة الاجتماعية غير الرسمية، والتي اقترحت أنها الأساس لتكوين مجتمع حضري يعمل بكفاءة.

التركيز على مَنْع الجريمة

على مدار جزء كبير من القرن العشرين، تبنَّى علم الجريمة نظرةً متفائلة بشكل عام، مُفترِضًا أن مزيجًا من التحسينات العامة في الظروف الاجتماعية، إلى جانب تطوير المعرفة بشأن الجريمة والإجرام، من شأنه أن يؤديَ إلى انخفاض مستويات الجريمة. غير أن العقودَ الأولى التي تَلَت الحرب، كما رأينا في الفصل الخامس، اتَّسمَت بارتفاعات كبيرة ومستمرة في معدَّلات الجريمة. وعلى خلفية ذلك، بدأ التفاؤل بشأن إمكانات الإصلاح والتدخُّلات التأهيلية في التراجُع. ويمكن القول إن التشاؤم المتزايد الذي أحاط بفاعلية التدخلات الاجتماعية في هذه الفترة كان في غيرِ محله إلى حد كبير، وكان له عواقبُ سلبية كبيرة على كلٍّ من سياسات مكافحة الجريمة والاستثمار في الجهود الإصلاحية. غير أنه في ظلِّ تلك الظروف نفسها، ظهرَ ما أشار إليه ديفيد جارلاند باسم «علوم الجريمة الجديدة للحياة اليومية». وهذه المبادرات الخاصة بحركة المنع الظرفي للجريمة التي تركِّز على الفرص هي بلا شك الإسهام العملي الأكثر تأثيرًا لعلم الجريمة في مجال مكافحة الجريمة في الآونة الأخيرة. وكما هو الحال مع الكثير من مجالات علم الجريمة، لا يزال قَدْرٌ كبير

من العمل في هذا المجال في مهده نسبيًّا، والأدلة البحثية الدقيقة ليست متوافرة بقدْرِ ما نتمنى. غير أن ثمَّة أسبابًا وجيهة للاعتقاد بأن الاهتمام الدقيق بما أشار إليه ماركوس فيلسون باسم «كيمياء الجريمة» ينطوي على إمكانات كبيرة لتحقيقِ مكاسبَ كبيرة في مجال الحد من الجريمة مستقبلًا.

الفصل التاسع

إلى أين يتَّجه عِلم الجريمة؟

في هذه المقدمة القصيرة جدًّا لعلم الجريمة، ركَّزتُ على عددٍ من المسائل الأساسية. ما الجريمةُ؟ كم يبلغ حجمُ الجرائم الموجودة وكيف نعرفه؟ كيف يمكننا تفسيرُ الاتجاهات الطويلة المدى في الجريمة؟ مَن يرتكب الجريمة؛ ومتى يتوقَّفون؟ ولماذا؟ وكيف نكافح الجريمةَ أو نمنعها؟ وفي هذه المرحلة، آمُل أن نكونَ متفقين في الرأي على أن هذه الأسئلة مهمة ومثيرة للاهتمام، وأن علم الجريمة لديه بالفعل بعضُ الإجابات المدروسة لبعضها. لكن ماذا يحمِل المستقبل؟

بالوصول إلى هذا الجزء من الكتاب، ستكون قد أصبحتَ أيضًا على دراية بحقيقة أن علمَ الجريمة له تأثيراتٌ وأصول تمتد إلى فروع معرفية متنوعة. وكما ذكرتُ في البداية، أعتقد أن هذه نقطةُ قوة أكثرُ منها نقطة ضعف. وهناك العديد من الفروع لعلم الجريمة، وغالبًا ما يكون لها مسمياتها الخاصة مثل: علم الجريمة الثقافي، وعلم الجريمة الواقعي، وعلم الجريمة النقدي، وعلم الجريمة التجريبي، وعلم دراسة الجريمة. وتشير المسميات عمومًا إلى ميولٍ نظرية مختلفة، وفي بعض الأحيان تشير إلى تحيُّزات أو تفضيلات منهجية مختلفة، بالإضافة إلى المعاني المختلفة لما يُعتقَد أنه قضايا علم الجريمة الأساسية.

تشير المسميات أيضًا، بدرجةٍ ما، إلى مواقفَ سياسية مختلفة، أو على الأقل المواقف التي لها آثارٌ سياسية وعواقبُ محتملة مُتباينة. ففي الفصل الثامن، على سبيل المثال، لاحظنا صعودَ نُهُج المنع الظرفي للجريمة المتَّسمة بالعقلانية، والتي تتأثَّر بالاختيار، وتركِّز على الفرص في وقتٍ تراجع فيه الإيمان بأعمال علم الجريمة التقليدية، ذات التوجُّه الاجتماعي. وتضيف الأعمال المتباينة مجموعاتٍ مختلفة تمامًا من الأولويات إلى نشاط علم الجريمة؛ إذ يركِّز منعُ الجريمة على الأحداث والمواقف؛ ويركِّز علم الجريمة الاجتماعي على الظروف الاجتماعية التي قد نفهم في ظِلِّها الجريمة، والعدالة الجنائية، وسياسة

العِقاب؛ ويركِّز علم الجريمة النفسي على المجرمين وميولهم. وفي بعض الأحيان تكون هذه التناقضات كافيةً للبعض ليقول إن النُّهُج المختلفة تمثِّل نماذجَ مختلفة.

كثيرًا ما انتقد أصحابُ النزعة الاجتماعية نَهج المَنْع الظرفي للجريمة لافتقاره الاهتمامَ بما يعتبرونه أسسًا هيكلية عميقة للإجرام. وهم يرون أن حركة المنع الظرفي للجريمة تتجنَّب التعاملَ مع الأسباب الجوهرية للجريمة بتجنُّب التركيز على المشاكل الاجتماعية الأساسية، وأبرزُها تلك المرتبطة باللامساواة الاجتماعية. ولذلك، فإن ممارسيها، في أفضل الأحوال، بعيدون عن السياسة في النهج الذي يتبعونه في أعمالهم؛ وفي أسوأ الأحوال، يدعمون ببساطة الوضعَ الراهن، مما يسمح للظلم الاجتماعي واللامساواة الاجتماعية بالاستمرار دون اعتراض. في المقابل، يدافع علم دراسة الجريمة وحركةُ المنع الظرفي للجريمة ردًّا على هذه الانتقادات بأنها حركة صارمة، وعملية، وفعَّالة. عِلاوةً على ذلك، فهي ليست فريسةً «لعلم اجتماع المُستضعِفين»؛ أي الانحياز غير النقدي للجاني في مواجهة نظام اجتماعي ظالم وقَمْعي.

لا شك أن هناك عددًا من الملاحظات المحتمَلة التي يمكن استخلاصها من هذا. وأودُّ أن أسلِّطَ الضوء على اثنتَين منها فقط. الملاحظة الأولى هي أن ممارسةَ علم الجريمة — بغضِّ النظر عن مدى طريقة فَهْم هذا المصطلح — تثير حتمًا أسئلةً عن السياسة والأخلاق. إن نشاط علم الجريمة يُعتبر سياسيًّا لا محالة، بدءًا من موضوع الدراسة، مرورًا بالنهج المُتَّبع في البحث، وصولًا إلى أهداف ذلك البحث (الصريحة أو الضمنية). ولا يَقتصر الأمر على أن الجريمة، التي تُعتبر محورَ تركيز علم الجريمة، ظاهرةٌ سياسية، غالبًا ما يناضل من أجلها السياسيون لتحقيق مكاسبَ انتخابية، ولكن الخيارات المُتضمنة في كيفية «ممارسة» علم الجريمة تعكس بالضرورة قِيمًا اجتماعية مُعيَّنة. تتمثَّل الملاحظة الجلية الثانية في أن علم الجريمة — كما هو الحال في جميع الاستقصاءات الأكاديمية أو العلمية — يسير في سياق ظروف تاريخية وسياسية مُعيَّنة. إن تاريخ علم الجريمة نفسه يمكن، بل لا بد، أن يُفهَم جزئيًّا من منظور سياسي. فظهوره في توقيتٍ مُعيَّن، وبالطرُق التي ظهرَ بها، والاتجاه التطوُّري الذي اتخذه، يعكس طبيعةَ العصر. إن صعود حركة المنع الظرفي للجريمة والانحدار النسبي في تأثير مجموعة متنوِّعة من علوم الجريمة الاجتماعية عكسا جزئيًّا المناخَ السياسي المعاصر؛ إذ جاء ظهورهما في فترةٍ تزايدَ فيها التركيزُ في جميع مناحي الحياة على المسئولية والاختيار الفرديَّين، وتزايدَ أيضًا الإحباطُ من نظام الرعاية الاجتماعية وانتقاده. وبينما أكتب — في أعقاب خروج بريطانيا من

الاتحاد الأوروبي وانتخاب الرئيس ترامب، واستمرار الاضطرابات الاقتصادية — يبدو المناخ السياسي أكثرَ سخونة من أي وقتٍ مضى. ولا شكَّ أن العلوم الاجتماعية، بما فيها علم الجريمة، ستفكِّر مليًّا في هذا الأمر بطرُق مختلفة ومُعقَّدة.

لقد بدأتُ هذا الكتاب بالتنويه إلى الجوهر الإشكالي لعلم الجريمة؛ أيْ حقيقة أن جزءًا من الموضوع الذي يتناوله، وهو الجريمة، ليس مفهومًا بسيطًا مباشرًا كما قد يبدو للوهلة الأولى. وقد كانت إشكاليته بالدرجة التي دفعَت البعضَ إلى الدعوة إلى التركيز على شيءٍ مختلف تمامًا؛ كالتركيز مثلًا على «الضرر» بدلًا من الجريمة. وعلى الرغم من أنني لم أقتنع بعدُ بأن هذا سيحُلُّ المشكلة، فإنه يثير بلا شك قضايا مهمةً للغاية لعلم الجريمة، في الحاضر والمستقبل. وأهمُّ هذه القضايا بلا شك إخفاقُ علم الجريمة المستمر في إيلاء جرائم أصحاب النفوذ الاهتمامَ الكافي.

يمكن رؤيةُ هذا الإخفاق بعدة طرُق. ولعلَّه يتضح في أبسطِ أشكاله في انشغالِ علم الجريمة المتواصل بالجرائم العادية التي تملأ محاكمَ معظم المجتمعات المتقدِّمة وسجونها بالتبعية، وقلةِ تركيزه على الجرائم — حيثما يتم تعريفُها على أنها جرائم — أو الأضرار التي يتسبَّب فيها الأثرياء وأصحاب النفوذ. ويمثِّل ما أشار إليه خبراءُ علم الجريمة تقليديًّا بجرائم «الموظفين الإداريين» و«الشركات» نسبةً ضئيلةً من اهتمام علم الجريمة. وهذا يعكس نزوعَ علم الجريمة بسهولة شديدة لقبول «الجريمة» كما تُعرِّفها الدولة، بدلًا من التفكير على نطاقٍ أوسَعَ في موضوعها، بما في ذلك «الجرائم» التي ترتكبها الدولة. وبالتأكيد يرى النقادُ أن معظم مجالات علم الجريمة المعاصر لا تُحقق تحقيقًا كافيًا في الوضع الراهن.

ومن ثَم، يمكن القول: إن علم الجريمة لا يزال يُولي اهتمامًا نقديًّا غيرَ كافٍ لعواقب الليبرالية الجديدة. وقد ذهب روبرت راينر، أحدُ أكثر النقاد دأبًا وتأمُّلًا في هذا الصدد، إلى أنه بالرغم من أهمية الشواغل التقليدية لعلم الجريمة بلا شك، فإن «الجرائم المالية هي الغالبة على عصرنا الحالي». ولكن كم عددُ المِنَح الدراسية لعلم الجريمة، على سبيل المثال، التي ركَّزَت على الأزمة المالية العالَمية التي بدأت بمشاكلَ في نظام الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة منذ أواخر عام ٢٠٠٧ وانهيار بنك «ليمان براذرز» في سبتمبر ٢٠٠٨؟ مرَّة أخرى، الإجابة عددٌ قليل نسبيًّا، وهذا يعكس الاهتمامَ الذي كان محدودًا إلى حدٍّ ما، حتى وقتٍ قريب، لعلم الجريمة المعاصر بالاقتصاد السياسي. فلحُسن الحظ، هناك دلالات واضحة على أن هذا قد بدأ يتغيَّر، لا سيَّما فيما يتعلَّق بالدراسة المقارنة للعِقاب. ويمكن

للمرء أن يأمُل في أن يشهد المستقبلُ القريب لعلم الجريمة ازدهارًا في الأعمال التي تُعيد التعامل مع قضايا الاقتصاد السياسي، وأن يركِّز على سوء سلوك أصحاب النفوذ بقَدْر تركيزه على جرائم الضعفاء ومخالفاتهم.

إن علمَ الجريمة الذي يفعل ذلك سيحتاج أيضًا إلى إيلاء عدم المساواة العالَمية مزيدًا من الاهتمام. فقد سيطر على علم الجريمة، على مدارِ معظم تاريخه، أعمالُ العالَم الناطق باللغة الإنجليزية، ولم يكُن هذا الكتاب استثناءً للرؤية الأنجلو أمريكية الشمالية إلى حدٍّ كبير لاهتمامات علم الجريمة، رغم أنه يفترض أنه قد صار واضحًا الآن أن هذه الأعمال ليست متشابهة. ففي السنوات الأخيرة، بدأت مجموعةٌ متزايدة من الباحثين في تطوير منظور «جنوبي»، يسعى إلى توسيع نطاق رؤية علم الجريمة أو، كما يُقال، «إنهاء الاستعمار وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه». ويذهبون إلى أن التركيز الشمالي التقليدي لعلم الجريمة كان يميل إلى إهمال ظواهر مثل تأثير الاستعمار، والأحداث التاريخية التي غالبًا ما تكون شديدةَ الاختلاف، وممارسات الشُّرطة لضبط الأمن والعِقاب وتسوية النزاعات التي توجد في الثقافات الأخرى، ممَّا يستوجب بالتبعية إعادةَ توجيه اهتمامات علم الجريمة.

إن اهتمامات علم الجريمة ضخمةٌ بالفعل. فهي تشمل مسائلَ تتعلَّق بعلم الاجتماع وعلم النفس والقانون والعلوم السياسية والاقتصاد والتاريخ وعلم الأحياء، على سبيل المثال لا الحصر. وتتراوح تساؤلاته الأساسية ما بين التساؤلات الفلسفية العميقة إلى التساؤلات العملية بوجه عام. وتُستمَد أساليبه من كلٍّ من العلوم الاجتماعية والفيزيائية. وفي جوهره، يظلُّ تركيز علم الجريمة على أشكال السلوك البشري التي نتعامل معها باعتبارها إجراميةً أو منحرفة، أو التي تُسفِر عن تلك الأضرار التي تستدعي التدخُّل. ولكنَّ الطبيعةَ السريعةَ التغيُّر للعالَم الذي نعيش فيه تشكِّل تحدياتٍ هائلة لخبراء علم الجريمة. فالعولمة، وطبيعة القوة الاقتصاديةِ المتزايدةِ التعقيدِ والعابرة للحدود، والتنقُّل المتنامي للأشخاص عَبْر الحدود طوعًا وقسرًا، وانتشار تأثير الإنترنت ونفوذه، وتقنيات الاتصال الجديدة، والمخاطر الشديدة التي يشكِّلها التغيُّر البيئي، كلها عوامل تثير تساؤلات ضخمة لعلم الجريمة. وهي تساؤلات لا يمكننا تجاهلها. والارتقاء إلى مستوى هذه التحديات يضمن مستقبلًا مثيرًا لعلم الجريمة.

مراجع وقراءات إضافية

General introductions to the field:

Adler, F. (2013) *Criminology*. Maidenhead: McGraw Hill.

Liebling, A., Maruna, S., and McAra, L. (eds) (2017) *Oxford Handbook of Criminology*. Oxford: Oxford University Press.

Newburn, T. (2017) *Criminology*. London: Routledge.

Reiner, R. (2016) *Crime*. Cambridge: Polity Press.

Tonry, M. (2013) *Oxford Handbook of Crime and Criminal Justice*. New York: Oxford University Press.

الفصل الأول: مقدمة عن علم الجريمة

Sources of quotations in this chapter:

'A philosopher produces ideas …': Marx and Engels, *Collected Works*, vol. 30; quoted also in Wheen, F. (1999) *Karl Marx*. London: Fourth Estate, pp. 308–9.

'[Criminology] has no distinct theoretical object …', Garland, D. (2011) Criminology's place in the academic field, in Bosworth, M. and Hoyle, C. (eds), *What is Criminology?* Oxford: Oxford University Press.

On the history and place of criminology:

Beirne, P. (1993) *Inventing Criminology*. London: SUNY Press.

Bosworth, M. and Hoyle, C. (eds) (2011) *What is Criminology?* Oxford: Oxford University Press.

Garland, D. (1985) The criminal and his science: a critical account of the formation of criminology at the end of the nineteenth century, *British Journal of Criminology* 25: 109–37.

Garland, D. (2002) Of crimes and criminals: the development of criminology in Britain, in Maguire, M., Morgan, R. and Reiner, R. (eds), *The Oxford Handbook of Criminology*. Oxford: Oxford University Press.

Rafter, N. (ed.) (2009) *Origins of Criminology: Readings from the Nineteenth Century*. London: Routledge.

الفصل الثاني: ما هي الجريمة؟

Sources of quotations in this chapter:

'A husband cannot be guilty of rape …': Pateman, C. (1980) Women and consent, Political Theory 8/2: 149–68.

Times of India, 'Why isn't marital rape a crime in India?', 9 September, http://timesofindia.indiatimes.com/life-style/relationships/love-sex/Why-isnt-marital-rape-a-criminal-offence-in-India/articleshow/54223996.cms (accessed 9 February 2017).

United Nations General Assembly (2015) Report of the Special Rapporteur on Freedom of Religion or Belief, 23 December, UN: A/HRC/31/18.

On violence against women:

United Nations General Assembly (2006) In-depth study of all forms of violence against women, https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/419/74/PDF/N0641974pdf?OpenElement.

Randall, M. and Venkatesh, V. (2006) Symposium on the international legal obligation to criminalize marital rape: criminalizing sexual

violence against women in intimate relationships: State obligations under human rights law, *American Journal of International Law Unbound,* January.

On the James Bulger and Silje Redergard cases:

Green, D.A. (2008) *When Children Kill Children*. Oxford: Clarendon Press

On stop and frisk in the US and other jurisdictions:

New York Civil Liberties Union: http://www.nyclu.org/content/stop-and-frisk-data.

Gelman, A., Fagan, J., and Kiss, A. (2012) An analysis of New York City Police Department's 'stop and frisk' policy in the context of claims of racial bias, *Journal of the American Statistical Association*, 102/479: 813–23.

Bowling, B. and Phillips, C. (2007) Disporportionate and discriminatory: reviewing the evidence on police stop and search, *Modern Law Review*, 70/6: 936–61.

On indigenous imprisonment in Australia:

Weatherburn, D. (2014) Arresting Incarceration: Pathways Out of Indigenous Imprisonment. Canberra: Australian Institute of Aboriginal and Torres Strait Islander Studies.

Weatherburn, D. and Ramsay, S. (2016) What is causing the growth in indigenous imprisonment in New South Wales? Sydney: NSW Bureau of Crime Statistics and Research, Issue paper no.118, August.

On (corporate) crime and harm:

Tombs, S. and Whyte, D. (2015) *The Corporate Criminal*. London: Routledge.

Hillyard, P. and Tombs, S. (2007) From 'crime' to 'social harm', *Crime, Law and Social Change*, 48/1–2: 9–25.

الفصل الثالث: مَن يرتكب الجريمة؟

On criminal careers and patterns of offending:

Wolfgang, M.E., Figlio, R.M., and Sellin, T. (1972) *Delinquency in a Birth Cohort*. Chicago: University of Chicago Press.

Loeber, R., Farrington, D.P., Stouthamer–Loeber, M, and White, H.R. (2008) *Violence and Serious Theft: Development and Prediction from Childhood to Adulthood*. New York: Routledge.

Prime, J., White, S., Liriano, S., and Patel, K. (2001) Criminal careers of those born between 1953 and 1978. Statistical Bulletin 4/01. London: Home Office.

Clancy, A., Hough, M., Aust, C., and Kershaw, C. (2001) *Crime, Policing and Justice: The Experience of Ethnic Minorities. Findings from the 2000 British Crime Survey*. London: Home Office.

Comparing different data sources:

Jolliffe, D. and Farrington, D.P. (2014) Self–reported offending: Reliability and validity, in Bruinsma, G. and Weisburd, D. (eds), *Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice*. New York: Springer–Verlag.

Piquero, A.R., Schubert, C., and Brame, R. (2014) Comparing official and self–report records of offending across gender and race/ethnicity in a longitudinal study of serious youthful offenders, *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 51: 526–56.

Farrington, D.P., Auty, K.M., Coid, J.W., and Turner, R.E. (2013) Self–reported and official offending from age 10 to age 56, *European Journal of Criminal Policy and Research*, 19: 135–51.

Offending, gender, and ethnicity:

Moffitt, T.E., Caspi, M., Rutter, P., and Silva, A. (2001) *Sex Differences in Antisocial Behaviour: Conduct Disorder, Delinquency and Violence in the Dunedin Longitudinal Study*. Cambridge: Cambridge University Press.

Piquero, A.R. and Brame, R.W. (2008) Assessing the race–crime and ethnicity–crime relationship in a sample of serious adolescent delinquents, *Crime and Delinquency*, 54/3: 390–422.

Sampson, R.J., Morenoff, J.D., and Raudenbush, S.W. (2005) Social anatomy of racial and ethnic disparities in violence, *American Journal of Public Health*, 95: 224–32.

White-collar offending:

Braithwaite, J. (1979). *Inequality, Crime and Public Policy*. London: Routledge.

Tombs, S. and Whyte, D. (2015) Introduction to the special issue on 'Crimes of the powerful', *Howard Journal*, 54/1: 1–7.

Klenowski, P.M. and Dodson, K.D. (2016) Who commits white-collar crime, and what do we know about them?, in Van Slyke, S.R., Benson, M.L., and Cullen, F.T. (eds), *The Oxford Handook of White Collar Crime*. New York: Oxford University Press.

Cohen, M.A. (2016) The costs of white collar crime, in Van Slyke, S., Benson, M.L., and Cullen, F.T. (eds), *Oxford Handbook of White Collar Crime*. New York: Oxford University Press.

Costs of crime:

Anderson, D.A. (2012) The cost of crime, *Foundations and Trends in Microeconomics*, 7: 209–65.

Distribution of offending:

'adult antisocial behaviour virtually requires childhood antisocial behaviour': Robins, L.N. (1978) Sturdy childhood predictors of adult antisocial behaviour: replications from longitudinal studies, *Psychological Medicine*, 8: 611–22, at p. 611.

Farrington, D. and West, D. (1993) Criminal, penal and life histories of chronic offenders: risk and protective factors and early identification, *Criminal Behaviour and Mental Health*, 3: 492–523.

Farrington, D. (2010) Life-course and developmental theories in criminology, in McLaughlin, E. and Newburn, T. (eds), *Sage Handbook of Criminological Theory*. London: Sage.

Moffitt, T.E. (1993) Adolescence-limited and life-course-persistent antisocial behavior: a developmental taxonomy, *Psychological Review*, 100/4: 674–701.

Raine, A. (2013) *The Anatomy of Violence: The Biological Roots of Crime*. London: Penguin.

Raine, A. (2002) Biosocial studies of antisocial and violent behaviour in children and adults: a review, *Journal of Abnormal Child Psychology*, 30/4: 311–26.

'You cannot pin the blame on poverty …': Raine, A. (2013) *The Anatomy of Violence: The Biological Roots of Crime*. London: Allen Lane.

Desistance:

Sampson, R.J. and Laub, J. (2005) A life-course view of the development of crime, *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 602: 12–45.

Maruna, S. (2001) *Making Good: How Ex-Convicts Reform and Rebuild their Lives*. Washington DC: American Psychological Association.

الفصل الرابع: كيف نقيس الجريمة؟

On measures of crime:

Tonry, M. and Farrington, D. (2005) *Crime and Punishment in Western Countries 1980–1999*. Chicago: University of Chicago Press.

Langton, L. (2012) *Victimizations not reported to the police*, 2006–2010. US Department of Justice Special Report, NCJ 238536.

Donald Cressey, 'police have an obligation to protect the reputation of their cities …', quoted in: Wolfgang, M.E. (1962–3) Uniform crime reports: a critical appraisal, *University of Pennsylvania Law Review*, 111: 708.

Xu, J. (2017) Legitimization imperative: the production of crime statistics in Guangzhou, China, *British Journal of Criminology*, 58/1: 155–76.

In Australia:

Ombudsman Victoria (2009) *Crime Statistics and Police Numbers*, Session 2006–09 P.P. No. 173, March.

In England and Wales:

Public Administration Committee (2014) *Caught red-handed: why we can't count on police recorded crime statistics*, Thirteenth Report.

Measuring violence against women:

Kruttschnitt, C., Kalsbeek, W.D., and House, C.C. (eds) (2014) *Panel on Measuring Rape and Sexual Assault in Bureau of Justice Statistics Household Surveys*. London: National Academies Press.

Committee on National Statistics: http://sites.nationalacademies.org.

Division on Behavioral and Social Sciences and Education, National Research Council, Washington DC, http://sites.nationalacademies.org/DBASSE/index.htm.

Lauritsen, J.L., Gatewood Owens, J., Planty, M., Rand, M.R., and Truman, J.L. (2012) *Methods for Counting High-Frequency Repeat Victimizations in the National Crime Victimization Survey*, NCJ 237308. Washington DC: US Department of Justice.

Walby, S. and Myhill, A. (2001) New methodologies in researching violence against women, *British Journal of Criminology*, 41/3: 502–22.

Walby, S., Towers, J., and Francis, B. (2016) Is violence increasing or decreasing? A new methodology to measure repeat attacks making visible the significance of gender and domestic relations, *British Journal of Criminology*, 56/6: 1203–34.

الفصل الخامس: فهم الاتجاهات الحديثة السائدة في الجريمة

General overview:

Garland, D. (2001) The Culture of Control. Oxford: Oxford University Press.

On the impact of insurance:

Moss, E. (2011) Burglary insurance and the culture of fear in Britain, c. 1889–1939, *Historical Journal*, 54/4: 1039–64.

Michelbacher, G.L. and Carr, F.H. (undated) Burglary, theft and robbery insurance, https://www.casact.org/pubs/proceed/proceed24/24033.pdf.

Routine activities:

Cohen, L. and Felson, M. (1979) Social change and crime rate trends: a routine activities approach, *American Sociological Review*, 44/3: 588–608.

The civilizing process and crime:

Elias, N. (1978) *The Civilizing Process*. Oxford: Blackwell.

Pinker, S. (2011) *The Better Angels of our Nature*. London: Penguin.

Eisner, M. (2001) Modernization, self–control and lethal violence: the long–term dynamics of European homicide rates in theoretical perspective, *British Journal of Criminology*, 41/4: 618–38.

The 'underclass' and crime:

Murray, C.A. (1990) *The Emerging British Underclass*. London: Institute of Economic Affairs.

Lister, R. (1996) *Charles Murray and the Underclass: The Developing Debate*. London: Institute for Economic Affairs.

الفصل السادس: فَهْم أسباب تراجُع الجريمة

General overview:

Farrell, G., Tilley, N., and Tseloni, A. (2014) Why the crime drop?, in Tonry, M. (ed.), *Crime and Justice*, 43: 421–89.

Tonry, M. (2014) Why crime rates are falling throughout the Western world, in Tonry, M. (ed.), *Crime and Justice*, 43: 1–62.

Baumer, E.P. and Wolff, K.T. (2014) Evaluating contemporary crime drop(s) in America, New York City, and many other places, *Justice Quarterly*, 31/1: 41–74.

Roeder, O., Eisen, L–B., and Bowling, J. (2015) *What Caused the Crime Decline?* New York: Brennan Center for Justice, New York University.

Levitt, S.D. (2004) Understanding why crime fell in the 1990s: four factors that explain the decline and six that do not, *Journal of Economic Perspectives*, 18/1: 163–90.

Political economy:

Zimring, F. (2007) *The Great American Crime Decline*. New York: Oxford University Press.

Reiner, R. (2016) *Crime*. Cambridge: Polity Press.

Lynch, M.J. (2012) Re–examining political economy and crime and explaining the crime drop, *Journal of Crime and Justice*, 36/2: 248–62.

Deterrence and recidivism:

Tonry, M. (2008) Learning from the limitations of deterrence research, *Crime and Justice*, 37/1: 279–311.

Nagin, D. (2013) Deterrence in the twenty–first century, *Crime and Justice*, 42/1: 199–263.

Durose, M.R., Snyder, H.N., and Cooper, A.D. (2014) Multistate criminal history patterns of prisoners released in 30 states, U.S. Department of Justice, NCJ 248942.

Weatherburn, D. (2010) The effect of imprisonment on adult reoffending, *Crime and Justice Bulletin*, New South Wales: Bureau of Crime Statistics and Research.

Incapacitation:

Zimring, F. and Hawkins, G. (1995) *Incapacitation: Penal Confinement and the Restraint of Crime*. New York: Oxford University Press.

Spelman, W. (2000) The limited importance of prison expansion, in Blumstein, A. (ed.), *The Crime Drop in America*. New York: Cambridge University Press.

Skarbek, D. (2014) *The Social Order of the Underworld*. Oxford: Oxford University Press.

Policing:

Braga, A.A. (2014) The effects of hot spots policing on crime: an updated systematic review and meta–analysis, *Justice Quarterly*, 31/4: 633–63.

Zimring, F. (2012) *The City that Became Safe: New York's Lessons for Urban Crime and Its Control*. New York: Oxford University Press.

Security hypothesis:

Martinson, R. (1974) What works? Questions and answers about prison reform, *The Public Interest*, 35: 22–54.

Clarke, R.V.G. and Newman, G. (2006) *Outsmarting the Terrorists*. Westport, CT: Praeger.

Farrell, G. (2011) The crime drop and the security hypothesis, *Journal of Research in Crime and Delinquency*, 48/2: 147–75.

Abortion law reform:

Donohue, J.J. and Levitt, S.D. (2001) The impact of legalized abortion on crime, *Quarterly Journal of Economics*, 116/2: 379–420.

Lead in petrol:

Nevin, R. (2000) How lead exposure relates to temporal changes in I.Q., violent crime and unwed pregnancy, *Environmental Research*, 83: 1–22.

Nevin, R. (2007) Understanding international crime trends: the legacy of preschool lead exposure, *Environmental Research*, 104: 315–36.

Weatherburn, D., Halstead, I., and Ramsay, S. (2016) The great (Australian) property crime decline, *Australian Journal of Social Issues*, 15/3: 257–78.

الفصل السابع: كيف نكافح الجريمة؟

Informal social control:

Tittle, C. (1980) *Sanctions and Social Deviance*. New York: Praeger.

Goffman, E. (1983) The interaction order, American Sociological Association, 1982 Presidential Address, *American Sociological Review*, 48/1: 1–17.

Toby, J. (1957) Social disorganization and a stake in conformity: complementary factors in the predatory behavior of hoodlums, *Journal of Criminology, Criminal Law and Police Science*, 48: 12–17.

Shapland, J. and Vagg, J. (1988) *Policing by the Public*. London: Routledge.

Control theory:

Hirschi, T. (1969) *Causes of Delinquency*. Berkeley, CA: University of California Press.

Gottfredson, M. and Hirschi, T. (1990) *A General Theory of Crime*. Stanford: Stanford University Press.

Pasternoster, R. and Bachman, R. (2010) Control theories, in McLaughlin, E. and Newburn, T. (eds), *The Sage Handbook of Criminological Theory*. London: Sage.

Age-graded theory:

Sampson, R. and Laub, J.H. (1993) *Crime in the Making: Pathways and Turning Points through Life*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Laub, J.H. and Sampson, R.J. (2003) *Shared Beginnings, Divergent Lives: Delinquent Boys at Age 70*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sampson, R.J., Raudenbush, S.W., and Earls, F. (1997) Neighbourhoods and violent crime: a multilevel study of collective *efficacy, Science*, 277/5328: 918–24.

الفصل الثامن: كيف نمنع حدوث الجريمة؟

'A calm and dispassionate recognition …': Winston Churchill: *Hansard Parliamentary Debates*, HC Deb, 20 July 1910 vol. 19, *c*.1354.

On the 'rehabilitative ideal':

Garland, D. (1987) *Punishment and Welfare*. London: Gower.

Defensible space/CPED:

Newman, O. (1972) *Defensible Space*. New York: Collier.

Jeffery, C. Ray. (1971) *Crime Prevention through Environmental Design*. London: Sage.

Social crime prevention:

High/Scope Perry Pre-School Project: https://highscope.org/perrypreschoolstudy.

Parks, G. (2000) The High/Scope Perry Pre-School Project, U.S. Department of Justice *Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention*, October Bulletin.

Rational choice:

Clarke, R. and Cornish, D. (2001) Rational choice, in Paternoster, R. and Bachman, R. (eds), *Explaining Criminals and Crime*. Los Angeles: Roxbury.

Cornish, R. and Clarke, R. (2014) *The Reasoning Criminal. London*: Transaction.

Impact of CCTV:

Welsh, B.C. and Farrington, D.P. (2009) Public-area CCTV and crime prevention: an updated systematic review and meta-analysis, *Justice Quarterly*, 26/4: 716–45.

New York crime decline:

Kelling, G. and Bratton, W. (1998) Declining crime rates: insiders' views of the New York City story, *Journal of Criminal Law and Criminology*, 88/4: 1217–31.

Harcourt, B. (2001) *Illusion of Order*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Techniques of neutralization:

Sykes, G. and Matza, D. (1957) Techniques of neutralization: a theory of delinquency, *American Sociological Review*, 22/6: 664.

Violence reduction and prevention in prison:

Wortley, R. and Summers, L. (2005) Reducing prison disorder through situational prevention: the Glen Parva experience, in Smith, M.J. and Tilley, N. (eds), *Crime Science: New Approaches to Preventing and Detecting Crime*. Cullompton: Willan Publishing.

Repeat victimization:

Farrell, G., Tseloni, A., and Pease, K., 2005. Repeat victimization in the ICVS and the NCVS, *Crime Prevention and Community Safety: An International Journal*, 7/3: 7–18.

Farrell, G., Phillips, C., and Pease, K. (1995) Like taking candy: why does repeat victimization occur? *British Journal of Criminology*, 35/3: 384–99.

Gas suicide:

Clarke, R.V. and Mayhew, P. (1988) The British Gas suicide story and its criminological implications, *Crime and Justice*, vol. 10. Chicago: University of Chicago Press.

Displacement and diffusion of crime:

Weisburd, D. et al. (2006) Does crime just move around the corner? *Criminology*, 44/3: 549–91.

Weisburd, D., Wyckoff, L.A., Ready, J., Eck, J.E., Hinkle, J.C., and Gajewski, F. (2006) Does crime just move around the corner? A controlled study of spatial displacement and diffusion of crime control benefits, *Criminology*, 44: 549–92.

Guerette, R.T. and Bowers, K.J. (2009) Assessing the extent of crime displacement and diffusion of benefits: a review of situational crime prevention evaluations, *Criminology*, 47/4: 1331–68.

The ethics of situational prevention:

Von Hirsch, A., Garland, D., and Wakefield, A. (eds) (2004) *Ethical and Social Perspectives on Situational Crime Prevention*. Oxford: Hart.

'The well-used city street …' Jacobs, J. (1992) *The Death and Life of Great American Cities*. New York: Pantheon, p. 34.

الفصل التاسع: إلى أين يتجه علم الجريمة؟

'*The* crimes of our times are those of capital':

Reiner, R. (2016) *Crime*. London: Polity Press.

A nice collection of essays offering a variety of perspectives on criminology's past, present, and future can be found in:

Bosworth, M. and Hoyle, C. (2011) *What is Criminology?* Oxford: Oxford University Press.

مصادر الصور

(5–1) Total crime (Uniform Crime Reports), USA, 1960–2015 (Figures taken from the FBI's uniform crime reports, compiled by the Disaster Center (DisasterCenter. Com): http://www.disastercenter.com/crime/uscrime.htm).

(5–2) Police–reported crime rates, Canada, 1962–2015 (From http://www.statcan.gc.ca/pub/85–002–x/2016001/article/14642–eng.htm).

(5–3) Recorded crime, England and Wales, 1960–2015 (Based on data drawn from Home Office historical crime data: https://www.gov.uk/government/statistics/historical–crime–data; and Office for National Statistics: https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/crimeandjustice/bulletins/crimeinenglandandwales/yearendingjune 2016).

(5–4) Crime in England and Wales, 1981–2016 (crime survey data) (Based on data included in the ONS publication 'Crime in England and Wales: Year ending March 2017' https://www.ons.gov.uk/peoplepopulationandcommunity/crimeandjustice/bulletins/crimeinenglandandwales/yearendingmar2017#what–ishappening–to–trends–in–crime).

(5–5) An advert for Prudential Insurance, 1924 (By permission of Prudential plc).

(6–1) Population under the control of the US corrections system, 1980 and 2015 (Data drawn from the Bureau of Justice Statistics in the US: https://www.bjs.gov/content/pub/pdf/cpop93bk.pdf).

(6–2) Changes in imprisonment and crime rates, selected states, USA, 1994–2012 (The Pew Charitable Trusts http://www.pewtrusts.org/~/media/assets/2014/09/pspp_crime_webgraphic.pdf?la=en).

(6–3) Estimated police crime reduction in New York City, 1990–2009 (Drawn using data from Franklin E. Zimring (2011) *The City that became Safe*. Oxford University Press).

(7–1) Federal and state prison population, and incarceration rate, USA, 1950–2013 (Data drawn from the Bureau of Justice Statistics in the USA: https://www.bjs.gov/content/pub/pdf/cpop93bk.pdf).

(7–2) Prison population and incarceration rate, Australia, 1982–2015 (Data taken from *Prisoners in Australia*, published by the Australian Bureau of Statistics).

(7–3) Correctional supervision rate, Canada, 1980–2011 (Chart 1 in Mia Duvergne, Adult correctional statistics in Canada, 2010, 2011, *Statistic Canada Juristat*, http://www.statcan.gc.ca/pub/85–002–x/2012001/article/11715–eng.pdf).

(8–1) Major outcomes of the High/Scope Perry Pre–School Project for participants at age 27 (High/Scope Educational Research Foundation (1999) *High–Quality Preschool Program Found To Improve Adult Status*. Ypsilanti, MI: High/Scope Educational Research Foundation, http://www.highscope.org/research/Perry%20fact%20sheet.htm. Copyright © 1999 HighScope Educational Research Foundation. Reprinted with permission from the HighScope Educational Research Foundation).

(8–2) Suicides, total and by domestic gas, England and Wales, 1958–77 (Data taken from Clarke, R.V. and Mayhew, P. (1988) The British Gas suicide story and its criminological implications, *Crime and Justice*, Vol. 10. Chicago: University of Chicago Press).

هنـــداوي